الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

العوامل المؤثرة في تطور العلاقات العربية- الصينية بين عامي1955-2011م

رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب
إياد فرحان بدرية

إشراف
أ.د. أحمد محسن الخضر

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
- مقدمة	
الفصل الأول	
مراحل تطور العلاقات العربية- الصينية	
أولًا- مرحلة تأسيس العلاقات العربية- الصينية، والاعتراف المتبادل(1955-1973م)	1
1- طبيعة العلاقات الصينية- العربية	2
2- تأييد الصين لحركات التحرر في المنطقة العربية	8
3 - مشاركة الصين في مؤتمر باندونغ 1955	11
4 - الاعتراف العربي بالصين	12
ثانيًا- تطور العلاقات العربية- الصينية (دبلوماسيًا وسياسيًا)	16
ثالثًا- موقف الصين من أبرز أزمات الصراع العربي- "الإسرائيلي"	18
1- العدوان الثلاثي على مصر 1956م	20
2 - حرب عام 1967م	23
3- الموقف الصيني من حرب الاستنزاف	27
4- موقف الصين من أحداث الأردن1970م	28
5- الموقف الصيني من مباحثات القوتين العظميين حول الصراع العربي- الإسرائيلي	30
6 - موقف الصين من حرب تشرين التحريرية 1973م	31
7- الموقف من عملية السلام(كامب ديفد)	33
رابعًا – الموقف الصيني من قضايا المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الثمانينيات	36
خامسًا – انعكاسات التقارب الصيني – الإسرائيلي على الصراع العربي- الإسرائيلي	39

الفصل الثاني	
أبرز العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات العربية– الصينية	
أولًا– العامل الإيراني	47
1 – لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية– الإيرانية	47
2 – أهمية موقع إيران في الحسابات الصينية	49
3 – خلو مسيرة العلاقات الصينية– الإيرانية من الرواسب السلبية	52
4– رفض الصين وإيران سياسة الغرب	54
5 – أثر عامل النفط في العلاقات الإيرانية – الصينية	56
6– الملف النووي الإيراني في المعادلة الصينية– الإيرانية	59
7– انعكاسات الملف النووي الإيراني– على أمن الطاقة الصيني	64
ثانيًا – العامل "الإسرائيلي"	65
1 – بداية العلاقات "الإسرائيلية"– الصينية	65
2– تطور العلاقات "الإسرائيلية"– الصينية	68
أ – المرحلة الأولى(1955–1978)	68
ب– المرحلة الثانية(1978– 1990م)	73
ج– المرحلة الثالثة(1990– 2011م)	75
ثالثًا – مسوغّات إقامة علاقات صينية– "إسرائيلية"	79
1 – على الصعيد "الإسرائيلي"	79
2– على الصعيد الصيني	81
أ – تعاون علني وسري صيني– "إسرائيلي"	82
رابعًا– مجالات التعاون "الإسرائيلي"–الصيني	83

الفصل الثالث	
العوامل الدولية المؤثرة في العلاقات العربية – الصينية	
أولًا– تطور علاقة الصين الخارجية	87
ثانيًا– تاريخ علاقة الصين الشعبية بالقوتين العظميين	89
ثالثًا– أثر العامل الدولي في العلاقات العربية– الصينية	91
1– العامل الأميركي	91
أ – طبيعة العلاقات الأمريكية– الصينية	95
ب – عقدة الخوف الأمريكية– الصينية	97
ج– مواجه الصين لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية	98
2 – العامل السوفييتي– الروسي وأثره في المنطقة العربية	101
أ – التقارب الأمريكي– السوفييتي والموقف الصيني منه	103
رابعًا – الصين تبحث عن مصالحها في المنطقة العربية	107
الفصل الرابع	
العوامل الاقتصادية المؤثرة في العلاقات العربية– الصينية	
أولًا– التوجه الصيني إلى المنطقة العربية	112
ثانيًا – أمن الخليج العربي	116
ثالثًا – عامل الطاقة	117
1 – مفهوم أمن الطاقة	117
2– أمن الامدادات النفطية وأبعاده	119
3– حماية الصين لأمن الطاقة العربية	124
رابعًا– تجنب الصين الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية	125
خامسًا– عوامل جذب الصين إلى المنطقة العربية	126

1- عامل السوق	127
2 - عامل الحاجة للمواد الأولية	129
3 - عامل الاستثمارات الصينية	131
سادسًا- طبيعة التنافس الطاقوي الأمريكي- الصيني في منطقة الخليج العربي	132
سابعًا – محاولات الصين استقطاب الدول العربية	137
ثامنًا - دخول الصين إلى الأسواق العربية	139
- خاتمة	142
- قائمة المصادر والمراجع	147

مقدمة

إنَّ حركة الصين نحو المنطقة العربية على مدى تاريخها السابق حتى عام2011 خلقت دافعاً مهماً مفاده إنَّ المنطقة العربية واحد من المناطق التي يتوقف عليها التوسع في أداء الأدوار والمكانة العالمية. فإذا عدنا إلى التاريخ نلاحظ أن نمو قوة اسبانيا والبرتغال وهولندا، وفرنسا وبريطانيا لتكون قوة عالمية إنما كان في احدى دعائمه يتوقف على مقدار التوسع في مناطق النفوذ في المنطقة العربية، بحكم ما تمتلكه الأخيرة من عوامل قوة في المجالات كافة.

كما أنَّ الصين قد أسست عبر تاريخها علاقات سلمية مع دول الشرق الأوسط عامة، حتى المراحل المتأخرة من القطبية الثنائية. فتاريخيًا كانت الصين ترتبط بدول المنطقة العربية عبر التجارة البحرية وتجارة طريق الحرير البرية، ولما تغير النظام السياسي في الصين وتحولت إلى نظام شيوعي فأنَّها لم تعط ظهرها للدول الشرق أوسطية، إنَّما تعاملت معها سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا ضمن ما عرف بمجموعة دول عدم الانحياز.

كما استمرت الصين تناصر القضايا العربية، ومنها مناصرة قضايا العرب في الصراع العربي– "الإسرائيلي"، وقضية التنمية والاستقلال، واستمرت في هذا المنحى حتى نهاية الثمانينات عندما اهتز النظام الإقليمي العربي على إثر تدخل العراق في الكويت وحدوث حرب الخليج الثانية عام 1991م والتي أحدثت ارتباكاً واسعاً وإضعافاً لمواقف دول المنطقة، ثم اتجهت الصين بعدها إلى الانفتاح على تطوير علاقاتها مع "إسرائيل" باعتبارها مدخل للحصول على التكنولوجيا ومدخل لتوسيع علاقاتها مع الغرب، وفي هذه الاثناء استمرت الصين تحافظ على استمرارية وتوسيع علاقاتها الشرق أوسطية ولاسيما العربية مركزة على الجوانب التجارية، فهي تصدر السلع والخدمات والأسلحة إلى هذه الدول من منطلق تجاري، وعلاقاتها السياسية مع هذه الدول لم تصل بها إلى مستوى الصدام مع الغرب، كونها نظرت إلى الشرق الأوسط كمنطقة نفوذ أمريكية، في حين أن اهتمام الصين السياسي ينحصر بمنطقة جنوب شرق آسيا وشرقها، وبحر الصين، بحكم حجم قوة الصين النامية. أي أن الصين أسست قبل عام 2001م انطلاقتها الشرق أوسطية، كونها قوة دولية نامية من دون خلفيات تاريخية سلبية مع دول وشعوب المنطقة.

– إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة البحث في التعرف على شكل ومضمون العوامل المؤثرة في العلاقات العربية– الصينية في كافة المجالات من عام 1955م إلى عام 2011م، ومدى تأثيرها في قوة وعمق العلاقات العربية– الصينية، لذلك نجد أن التساؤل الرئيس يسعى إلى الإجابة عن: ما هي أبرز العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات العربية – الصينية بين عامي 1955– 2011م؟، حيث يمكن أن تشغل هذه العوامل دورًا ايجابيًا وفاعلًا في دعم المصالح المشتركة بين الجانبين العربي والصيني.

كما تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما طبيعة العلاقات بين الدول العربية والصين بين عامي 1955– 2011م ؟

2- ما العوامل الإقليمية المؤثرة في تطور العلاقات العربية– الصينية خلال الفترة من عام 1955– 2011م؟

3- ما العوامل الدولية المؤثرة في تطور العلاقات العربية– الصينية خلال الفترة من عام 1955– 2011م؟

4- هل كان التوجه الصيني إلى المنطقة العربية له ابعاده الاستعمارية ؟

5- هل أثرت العوامل الاقليمية والدولية في طبيعة العلاقات العربية– الصينية؟

6- كيف انعكست آثار العوامل الاقليمية والدولية على البلدان العربية من جهة وعلى الصين من جهة أخرى؟

7- ما هي الاشكاليات القائمة في العلاقات العربية – الصينية المتبادلة بين عامي 1955– 2011م ؟ وما هو امكانية الدور العربي– الصيني في مواجهة تلك الاشكاليات، وفي تقوية العلاقات العربية – الصينية ؟

8- هل استمرت الصين في اتباع سياسة واحدة متناغمة خلال مرحلة الدراسة(1955– 2011م) ولم تتأثر بالعوامل الاقليمية والدولية تجاه قضايا المنطقة العربية ؟

- أهمية البحث وأسباب اختياره

تكمن أهمية البحث وأسباب الاختيار في كونه يركز على:

1 – تنامى أهمية الصين الاقتصادية في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين.

2– العلاقة المتقدمة في المجالات كافة بين العرب والصين في القرن الواحد والعشرين ولاسيما في ظل مرحلة كثرت فيها التغيرات الدولية مثل انهيار الاتحاد السوفييتي وما ترتب على ذاك الانهيار من بروز الولايات المُتَّحدة الأمريكية كقطب دولي أوحد تقود العالم، فضلًا عن أحداث أيلول لعام 2001م وما

نتج عنه من تغيير في سياسة الولايات المُتَّحدة الأمريكية الخارجية وما مدى تأثير ذلك التغيير في العلاقات العربية– الصينية ؛ فأحداث الحادي عشر من أيلول مثلت فرصة للعرب والصينيين معًا لتقوية العلاقات فيما بينهم في كل المجالات وعلى كافة المستويات.

3– محاولة فهم العلاقة القائمة بين الصين والعدو اللدود للعرب "إسرائيل" وما مدى تأثير تلك العلاقة على العلاقات العربية– الصينية.

4– فهم طبيعة السياسة الصينية البراغماتية تجاه الأزمات الدولية في المنطقة العربية، وكيفية التعامل مع الخصم إن وجد للحفاظ على مصالحها ولاسيما في المنطقة العربية من دون تأثير أي عامل داخلي أم خارجي في العلاقة القائمة بينها وبين الدول العربية.

- أهداف البحث

يستهدف البحث :

1 – إلقاء الأضواء على العوامل الإقليمية، والدولية المؤثرة في العلاقات العربية– الصينية، وما مدى تأثير تلك العوامل في العرب من جهة، وفي الصينيين من جهة أخرى، مع توضيح حجم الدعم الصيني للعرب بين عام 1955– 2011م، وهل تأثر هذا الدعم بفعل سياسة الصين البراغماتية؟

2– كشف مدى تأثير العوامل الاقليمية والدولية في العلاقة الاقتصادية بين العرب والصين.

3 – توضيح طبيعة الموقف الصيني في حل قضية الصراع العربي– "الإسرائيلي".

4– إلقاء الأضواء على الاستثمارات الصينية في المنطقة العربية، ومدى تأثير العامل الخارجي على تلك الاستثمارات.

- الإطار الزمني للدراسة

تبدأ المرحلة التي يعالجها البحث من عام 1955م، وهو العام الذي التقى فيه مسؤولون صينيون مع قادة عرب على إثر مؤتمر باندونغ في إندونيسيا، ومنذ ذلك التاريخ برز دور الصين وموقفها من قضايا الصراع العربي– "الإسرائيلي". بينما تنتهي المرحلة التي يعالجها البحث في عام2011م، وهو العام الذي بدأت فيه الولايات المُتَّحدة الأمريكية بتنفيذ حربها الناعمة في المنطقة العربية؛ لتستكمل مخطط مشروع الشرق الأوسط الجديد وبما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، حيث بدأت بتنفيذ هذا المخطط بأحداث ما يسمى "بالربيع العربي".

- منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بعد جمع المادة من المصادر والمراجع ونقدها ومقارنتها، وذلك لفهم الموضوع ومحاولة الوصول إلى حقيقة طبيعة العوامل المؤثرة في التقارب الصيني– العربي، ومدى تأثير تلك العوامل على سياسة الصين اتجاه الصراع العربي– "الإسرائيلي" من جهة، وعلى أهداف الصين في المنطقة العربية من جهة ثانية، كما اعتمد الباحث على أبحاث لها أثرٌ بارزٌ في تلك المرحلة وتطوراتها واستقاء المعلومات منها وإخضاعها إلى التحليل التاريخي بهدف دعم المصادر في سبيل الوصول إلى جزء من الحقيقة، كما اعتمد على منهج العلوم السياسية؛ لتتبع التطورات والتوجهات السياسية للصين تجاه المنطقة العربية في مرحلة الدراسة.

- **مخطط البحث**

قُسم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول، بحث الفصل الأول والمعنون ب<<مراحل تطور العلاقات العربي– الصينية >> في مرحلة تأسيس العلاقات العربية– الصينية، والاعتراف المتبادل(1955–1973م)، ثم طبيعة العلاقة الصينية بالمنطقة العربية، وتأييد الصين لحركات التحرر العربية، كما بحث في مشاركة الصين في مؤتمر باندونغ عام 1955م، ثم الاعتراف العربي بالصين، ثم وضح مساندة الصين للدول العربية في كفاحها ضد الاستعمار، وعالج تطور العلاقات العربية – الصينية، ومن ثم الموقف الصيني من أبرز أزمات الصراع العربي– "الاسرائيلي".

أما الفصل الثاني المعنون<< أبرز العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات العربية– الصينية">> فألقى الأضواء على العامل الإيراني، ومن خلال هذا العامل وضح مسار العلاقات الايرانية– الصينية، ومدى تأثير تلك العلاقة في العرب، وأثر عامل النفط في العلاقات الصينية– الإيرانية، ومن ثم الملف النووي الإيراني وتأثير ذلك في العلاقات الصينية– الأمريكية من جهة، وعلى أمن الطاقة الصيني من جهة أخرى، ومن ثم العامل "الإسرائيلي" ومدى تأثير ذلك العامل على العلاقات العربية– الصينية فيبدأ بطبيعة العلاقة القائمة بين "إسرائيل" والصين وكيف بدأت وتطورت، ومن ثم عالج أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في علاقة الصين "بإسرائيل"، ثم مسوغّات إقامة علاقات صينية– "إسرائيلية".

فيما عالج الفصل الثالث والمعنون ب<<العوامل الدولية المؤثرة في العلاقات العربية– الصينية>> العامل الأمريكي من خلال توضيح أهمية العلاقات الأمريكية– الصينية، والعوامل المؤثرة في العلاقات الصينية– الأمريكية، ثم ألقى الأضواء على مواجهة الصين للهيمنة الأمريكية بعد الحرب

الباردة من خلال العلاقات الصينية– السوفييتية. ثم بحث هذا الفصل العامل السوفييتي– الروسي، ثم انعكاسات العوامل الإقليمية والدولية في العلاقات العربية– الصينية.

أما الفصل الرابع والأخير فقد وضّح <<العوامل الاقتصادية المؤثرة في العلاقات العربية– الصينية>>، ومن خلاله تم توضيح المحدد الاقتصادي في سبب دخول الصين إلى المنطقة العربية، فألقى الأضواء على الاستثمارات الصينية في المنطقة العربية، ومن ثم عالج أمن الخليج وأثر العامل الإيراني في ذلك، ووضح عامل أمن الطاقة وتأثيره في العلاقات العربية– الصينية، مع توضيح عامل السوق العربي بالنسبة إلى الصين بالإضافة على عامل الحاجة للمواد الأولية.

وختم البحث بخاتمة تناولت أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج. ثم انتهى بقائمة المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في إنجاز هذا البحث، وختمت الرسالة بملخص عن الدراسة باللغة الإنكليزية.

الفصل الأول

مراحل تطور العلاقات العربية- الصينية

أولًا- مرحلة تأسيس العلاقات العربية- الصينية، والاعتراف المتبادل(1955-1973م)

للمنطقة العربية أهمية كبيرة في سياسة الصين الخارجية منذ أربعينات القرن العشرين، ولاسيما بعد تطورات وتحالفات الحرب العالمية الثانية(1939-1945م)، فقد كان التخوف الأساس للصين في تلك المرحلة أن يتم رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط[1] بشكل عام من جديد مما يترتَّبُ عليه نشوء شبكة أحلاف جديدة، من أبرزها محور ألمانيا – اليابان الذي سيلتف لتطويق الصين، لذلك أطلق الزعيم الصيني ماو تسي تونغ (1954- 1976م)[2] في عام 1946م على منطقة الشرق الأوسط نظرية /المنطقة الوسيطة/والتي عد فيها أنَّ التناقض الرئيس في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ليس بين الاتحاد السوفييتي والولايات المُتَّحدة الأمريكية فحسب، وإنَّما بين المعسكر الإمبريالي بزعامة الولايات المُتَّحدة الأمريكية من جهة وبين البلدان الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية من جهة أخرى[3].

لذا يلاحظ: أن الصين تنظر إلى مكانة الدول العربية من زاويتين: الأولى اقتصادية تقوم على تطوير العلاقات التجارية مع المنطقة، والثانية سياسية ترى في المنطقة العربية منطقة نزاع بين الدول الكبرى، وهي مرشحة دائماً أن تكون ميدان صراع لهذه الدول، لاعتبارات تتعلق بتضارب المصالح،

---

(1) **الشرق الأوسط:** شاعت فكرة الشرق الأوسط في السياسة البريطانية، وفكرة المشرق في السياسة الفرنسية بعد اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، وكلها مفاهيم جيو سياسية واستراتيجية دلّت على طبيعة المخططات الاستعمارية الأوروبية في المشرق. وهي استراتيجية تعكس بالدرجة الأولى مناطق ونفوذ المستعمرين ولاسيما بعد اكتشاف النفط في كُلٍّ من إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية، حيث يتكون الشرق الأوسط من تركيا، ايران، سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، الأردن، مصر وشبه الجزيرة العربية. وللمزيد يمكن العودة إلى: المخادمي، عبد القادر رزيق.، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1426هـ/2005م، ص 44. و نصر، صلاح محمد والحناوي، كمال الدين.، الشرق الأوسط في مهب الرياح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1949م، ص4.

2() **ماوتسي تونغ(1893- 1976م):** رجل دولة صيني، ولد في قرية شوشان، في عام 1920م تبنى الماركسية، وفي عام 1921م انتخب ماو أمينًا للمؤتمر الشيوعي الصيني، ثم أصبح في عام 1923م عضوًا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وفي عام 1927م أنشأ ماو جيشًا ثوريًا في مناطق يصعب على الكومنتانغ مهاجمتها، وإقامة نظام سوفييتي فيها. وفي عام 1949م أعلن ماو قيام جمهورية الصين الشعبية بعد هزيمة الوطنيين بزعامة تشانغ كاي شك الذي فرَّ إلى تايون وأصبح ماو رئيسًا للجمهورية بين عامي 1954- 1959م، الكيالي، عبد الوهاب.، الموسوعة السياسية، 7ج، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان، ص 698- 701.

3() اللوح، دياب.، الرؤية الصينية ذات النقاط الأربع،2012، موقع دنيا الوطن الإخباري، www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/300312.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/11/23م، ص10-12.

ومن ثمَّ فإنَّ كسب المنطقة هو كسب لأهم وأكبر سوق تجاري استثماري للبضائع والقوى العاملة والأسلحة وجذب رؤوس الأموال.

تميل الصين عادة إلى استخدام مصطلح "غرب آسيا وشمال أفريقيا" كبديل عن مصطلح "الشرق الأوسط"[1]، محاولة في ذلك كسب دول هذا المصطلح في قضية الاعتراف بها كممثل للشعب الصيني.

كما أن الصين بحكم موقعها الجغرافي هي جزء من العالم الثالث وأهم من ذلك أنها كانت وما تزال أحد المؤسسين للمناخ الدولي الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية1945م، فهي احدى الدول الخمس دائمة العضوية التي شاركت في تأسيس الأمم المتحدة، كما أنها الدولة الآسيوية الوحيدة التي تتمتع بصفة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، مما يعني تمتعها في النهاية بالآليات التي جعلتها عضوًا فعالًا ومؤثرًا في العلاقات الدولية، فضلًا عن أنها تملك قوة وترسانة نووية وتقليدية هائلة[2].

1 – طبيعة العلاقات العربية– الصينية

عرَّفت الصين نفسها على أنَّها من دول العالم الثالث، وترى أنَّها خلافًا لدول العالم المتقدم التي لديها تاريخ من الاستعمار والاضطهاد، فهي ليست قوة إمبريالية تسعى إلى استغلال دول العالم النامي، فالصين الشعبية منذ خمسينيات وحتى ثمانينيات القرن العشرين بنت منظومة علاقاتها الخارجية انطلاقًا من رؤية ومفاهيم زعيمها المؤسس ماو تسي تونغ الذي وضع الصين كقطب أساس في خارطة الصراع الدولي، والحرب الباردة[3].

وبحسب نظرية ماو تسي تونغ فإنَّ المنطقة العربية تَعدُّ الجزء الأهم في منطقة الشرق الأوسط، وتشكل محورًا في تلك المنطقة، وتحرص الصين على النشاط فيها أيديولوجيًا ومصلحيًا؛ من أجل إبعاد شبح القوى العظمى[4] الأخرى عنها، كما ترى الصين أن المنطقة العربية جزٌء من العالم الثالث الذي

1() هاشم، ياسر.، مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2004، ص17.

(2) الدندراوي، عبيدة عبد الله.، الصين وروسيا وحلف شمال الاطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد138، القاهرة، تشرين الأول، 1997، ص114.

3() إسرائيل والصين، تقارب ولغة مصالح، غزة، مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، وكالة فلسطين اليوم، 13 تموز، 2013م. https://paltoday.ps/ar/post/167839

4() **القوى العُظمى Great Powers:** هي الدول التي تكون سيّدة قرارها السياسي، وصاحبة تأثير ونفوذ في القرار السياسي لسواها من الدول. ومن الشروط التي يجب توفرها في القوى العُظمى المساحة الجغرافية الواسعة، وتعداد سكاني كبير، واقتصاد قوي، وقوة عسكرية ضاربة ورادعة. فتعتبر فرنسا وبريطانيا والصين قوى كبرى، أما القوى العُظمى تُطلق

تنتمي إليه[1] لذا يمكن القول: هناك اهتمام صيني بالمنطقة العربية دافعه بالدرجة الأولى حماية نفسها من الولايات المُتَّحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه لتأمين احتياجاتها من النفط الخام من دول منطقة الخليج العربي بالدرجة الثانية.

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، بقي اهتمامها بالمنطقة منصبًّا في البحث عن شرعيتها وتوسيع دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها في منطقة كانت معظم دولها تعترف بتايوان، وهنا أقصد دول المنطقة العربية لذلك ركزت الدبلوماسية الصينية في بداياتها على محاولة الدخول إلى المنطقة من بوابة الوقوف إلى جانب حركات التحرر الوطني، والسعي إلى الحيلولة من دون خضوع المنطقة لهيمنة شاملة من قبل القوى الخارجية. وبقي السلوك الصيني يقوم على أسس "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي أطلقها الزعيم الراحل شو إن لأي(1959– 1976م)[2]، وبقيت بكين متمسكة بشعار <<مشاكل الشرق الأوسط يجب أن تُحل عن طريق شعوب المنطقة وبعيدًا عن أية تدخلات خارجية>>، حيث لخصت أبرز معالم سياسة الصين الخارجية آنذاك من خلال المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وفق الآتي[3]:

1– تعارض الصين سياسة الهيمنة، وتعمل على صيانة السلام العالمي، وترى أنَّ أي دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، تُعَدُّ من أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة مع سائر الدول.

على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وهما الدولتان اللتان تفرضان نوعاً من الاستقطاب الثنائي على العلاقات الدولية، وتتحكمان من بعيد أو من قريب بكُلِّ الصراعات والنزاعات في العالم الكبيرة منها والصغيرة. وللمزيد انظر: الكيالي، مرجع سابق، ج4، ص 813، وغريفيش أوكلاهان مارتن وتيري.، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط2، 2002، ص 334، 335.

1() لي وي، جيان.، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، ترجمة عثمان ووقن فو، مجلة السياسة الدولية، العدد /145/ يوليو 2001م، ص 67.

(2) **شو ان لأي** (1898– 1976م): ثوري ورجل دولة صيني وواحد من أشهر القادة في القرن العشرين، عرف بميوله الثورية منذ الصغر. ساهم في تأسيس فرع للحزب الشيوعي الصيني في فرنسا عام 1921م، ومنذ عام 1949م سمي رئيسًا للوزراء مع إعلان جمهورية الصين الشعبية، وبقي في منصبه حتى وفاته عام 1976م. ومثل بلاده في مؤتمر باندونغ ووقف إلى جانب نضال الشعوب التي تريد تحقيق استقلالها. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى الكيالي، مرجع سابق، ج3، ص497.

(3) المشاقبة، عاهد مسلم.، البعد السياسي للعلاقات العربية– الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 41، 2014، ص 377.

2 – لا تخضع الصين لأيّ ضغوط خارجية في سياستها، وهي لا تتحالف مع أيّ دولة عظمى، ولا تسعى إلى إقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلُّح، ولا تمارس التوسع العسكري، وتثابر على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي، وترى وجوب حل جميع النزاعات والخلافات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية وعبر المفاوضات، وليس باللجوء إلى القوة، أو التهديد باستخدام القوة. كما ترى وجوب حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية على الآخرين، وفي الوقت نفسه لن تسمح للدول الأخرى بفرض نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية عليها.

3– تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد، عادل ومعقول، وتسعى إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة، وتوسيع مجالات الاتصالات التجارية والتبادلات العلمية والثقافية على نطاق واسع، مع مختلف دول العالم ومناطقه، على أساس المنفعة المتبادلة لدفع الازدهار المشترك[1()].

4– ترى الصين أنَّ على أيّ نظام دولي عادل بعد زوال الثنائية القطبية أن يُجسّدَ مطالب تطوّر التاريخ وتقدَّم العصر، وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها، وأن تكون مبادئ التعايش السلمي[(2)] والمبادئ الأخرى المُعترف بها للعلاقات الدولية، أساسًا لبناء النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العالم.

5– ترغب الصين في إقامة علاقات الصداقة والتعاون وتطويرها مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمّثلة بالاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأرضي الداخلية للدول، وعدم الاعتداء على الغير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، حيث لوحظ أن الصين

1() مركز الملك فيصل، وحدة الفكر السياسي المعاصر، سياسة الصين الخارجية– العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية– الاستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط، مسارات نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر، تُعنى بقراءة وتحليل عن وحدة أهم الأحداث السياسية في العالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية، الرياض، عدد شباط 2014، ص9– 11.

(2)**التعايش السلمي:** مرحلة جاءت بعد سياسة الاحتواء التي سادت خمسينات القرن العشرين بين القوتين العظميين، حيث وصفت هذه المرحلة بأنَّها أكثر قربًا إلى التفاهم؛ ذلك نتيجة الأزمة الكوبية 1962م، إلا أنَّ هذا التفاهُم لا يعني إلغاء الصراع وإنّما تهذيبه وضبطه أكثر، فالتعايش يستبعد الضربة النووية، وفي الوقت عينه لا يمنع التصادم بين القوتين العُظميين، فهو بذلك أقرب إلى الجمود الخطر. انتقل التفاهم (التعايش) في بداية السبعينات إلى التفاوض والتطبيق أكثر على إثر أزمة فيتنام فسُمي وِفاقًا. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: حمدان، جمال.، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص314، 320.

عندما تعارض السلوك السياسي لدولة ما، فإنَّها تبقى تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية مع تلك الدولة من دون أن يحصل أي تأثير في تلك العلاقة القائمة بين الصين وتلك الدولة[1]().

يحتل العالم الثالث مكانة متميزة في السياسة الخارجية الصينية، فالصين كانت ترى في دول العالم الثالث قوة مؤثرة في العلاقات الدولية يمكن توظيفها في خدمة المصالح الصينية في إطار علاقاتها المتدهورة مع الغرب والاتحاد السوفييتي في وقتٍ كانت العلاقات الصينية- العربية للفترة ما بين تأسيس جمهورية الصين الشعبية ومنتصف العقد الخامس من القرن الماضي غير جيدة، حيث كانت بعض الدول العربية تحت الاستعمار أو منهمكة في الحصول على الاستقلال بالإضافة إلى أن الدول العربية الحاصلة على استقلالها كان ينقصها المعرفة بالصين الجديدة، مما حال دون امكانية أن تقيم الصين علاقات مع الدول العربية. من جانبها كانت الدول العربية كانت قد أصدرت قرارًا من جامعة الدول العربية يتضمن استمرار اعترافها بجمهورية الصين الوطنية (تايوان) واعتبارها ممثلة الصين[2].

وفي السياق ذاته وبناءً على المبادئ الخمسة السابقة التي تبنتها الصين أخذت الأخيرة تبحث عن الدول التي تؤيد قضيتها وحقها في التمثيل الدولي، فضلًا عن محاولتها الاقتراب من الدول التي خضعت للاستعمار، فوجدت في الدول العربية جزءاً من تحقيق ذلك الاعتراف، فعملت على إقامة تعاون وعلاقة بينها وبين الدول العربية.

تعرضت العلاقات الصينية- العربية بدءًا من عام 1949 إلى تقلبات عدة بفعل الصراع العربي- "الإسرائيلي"، وكان قياس مستوى هذه العلاقات مرتبط بمدى قرب الصين أو بعدها عن قضية العرب المركزية فلسطين، لكنها على الرغم من فتورها حينًا وتراجعها الحاد حينًا آخر بقيت متماسكة، ولم تصل إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى القطيعة بين الطرفين. والدارس لتاريخ العلاقات الصينية- العربية يُدرك أنَّها لم تكن العلاقة القائمة بين الصين والدول العربية وليدة طفرة عابرة، بل هي علاقات ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وهي مرشحة إلى مزيد من التعاون، والبناء المثمر الذي يؤدي إلى تفعيلها، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة تحديات العصر، بخاصة في المجالين: السياسي

1() الحسيني، سنية.، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، تشرين الاول 2015، ص 50.
http://www.caus.org.lb/PDF/PublicationContents/Moustaqbal_Arabi_440_almouhtwa.pdf

2() الانباري، أحمد عبد الأمير.، العلاقات الفلسطينية- الصينية 1949- 2011م، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، بحوث ودراسات، العدد 13، حزيران2011م، ص4.

والاقتصادي؛ لأهميتها في بلورة الرؤى المستقبلية التي تحتلها الصين، فالعلاقة القائمة بين الصين والدول العربية ي

بُجسَّدُها تاريخ الأمتين أيضًا: فالصين والعرب تحكُمهما قواسم مشتركة، فكلاهما كانا فريسةً للأطماع الاستعمارية الغربية في مطلع القرن العشرين، وكلاهما قاوما تلك الأطماع وانتصرا عليها[1].

يمكن القول: إذا كانت الصين تواقة منذ عام 1949م لإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول العربية فإنَّ معرفة مدى استجابة الدول العربية لإقامة علاقات سياسية مع الصين أمرٌ ضروريٌّ، وهذا ينبع أصلًا بتأثير الفاصل الزمني الذي به امتلكت النظم العربية الإرادة الذاتية بإنشاء علاقات سياسية مع الأطراف الدولية الأخرى بعيدًا عن التأثير بفعل العامل الخارجي. معنى ذلك أن جذور العلاقات العربية– الصينية تنطلق من العقد الخامس من القرن الماضي، والحقيقة أنَّ العلاقات التجارية العربية– الصينية التي كانت تمرُّ عبر طريق الحرير التجاري كانت قوية ثمّ تراجعت بفعل العامل الاستعماري لكل من الصين والدول العربية في الماضي، إلا أن العلاقات بدأت بالانتعاش من جديد بشكل تدريجي في المجالات كافة مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م[2].

في واقع الأمر كانت العلاقات العربية – الصينية دائماً ضعيفة عموماً، حيث لوحظ أن هناك عوامل عدة تقف من دون قيام دور صيني فاعل في المنطقة العربية وهذه العوامل هي[3]:

1- المسافة الجغرافية الشاسعة بين الصين الشعبية والمنطقة العربية، التي أدت تاريخيًا إلى غياب الاتصال السياسي والتفاعل بين الطرفين، مما أفقد الصين الخبرة والمعرفة بشؤون المنطقة العربية بالمقارنة مع غيرها من القوى الكبرى.

2- قدرات الصين محدودة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذا ما قورنت مع قدرات الولايات المُتَّحدة الأمريكية أساسًا في المنطقة العربية.

جرى تحسُّن ملحوظ في النصف الثاني من خمسينيات إلى أواسط الستينيات من القرن العشرين في العلاقات الدبلوماسية بين الصين وعدد من الدول العربية، ولعلَّ ذلك يرجع إلى أنَّ غالبية الدول العربية في تلك الفترة كانت قد حصلت على استقلالها، وأصبحت حرَّة في تقرير مصيرها واختيار

1() سلمان، جابر.، الصين والصراع العربي – الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، التوزيع في الجمهورية العربية السورية، العدد 22، 23، 2005م، ص 38 .

2() الانباري، مرجع سابق، ص 4 .

3() المرجع نفسه، ص6.

علاقاتها الدولية، وفي هذه المرحلة بدا موقف الصين من الصراع العربي– "الإسرائيلي" مغايرًا لما كان عليه في مطلع الخمسينيات، وقد توجَّ الموقف الصيني الداعم للقضايا العربية ولحقوق الشعب العربي الفلسطيني بزيارة لرئيس وزراء الصين/شو ان لأي/التي قام بها إلى مصر عام 1963م وقدَّم من خلالها خمسة مبادئ لتوثيق العلاقات بين الصين والدول العربية. تتضمَّنُ الآتي[1]:

أ – دعم الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية، ومحاربة الاستعمارين: القديم والجديد من أجل الاستقلال.

ب– إعطاء صوتها لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها معظم الدول العربية.

ج – تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

د – وقوف الصين إلى جانب الحلول التي تتفق عليها الدول العربية، لحلّ الخلافات بينها بالطرق السلمية، وعدم التدخل في النزاعات العربية.

هـ– احترام الدول كافة، واستقلال الدول العربية وسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها.

بعد ذلك أخذت السياسية الصينية منحى آخر تجاه الدول العربية تضمَّن تقديم القروض الاقتصادية لدول العالم الثالث التي خرجت من تحت السيطرة الاستعمارية، وكان نصيب الدول العربية المستقلة من هذه القروض ما بين /1956و 1973م/ يحتل المرتبة الأولى.

وقد ولَّد الاندفاع الصيني بتقديم القروض والمساعدات إلى دول المنطقة وشعوبها اندفاعًا سوفييتيًا مضاعفًا، وأخذ هذا الاندفاع شكل المنافسة التي بلغت أَشدَّها بين الدولتين الشيوعيتين في السنوات الثلاث الأولى من عقد السبعينات من القرن الماضي [2].

من السابق، يلاحظ أنَّ الصين الشعبية كانت تسعى من خلال سياستها لما بعد عام 1949م إلى التقرُّب من العرب، ومحاولة دعم قضيتهم(المصيرية) فضلًا عن الوقوف إلى جانبهم في قضية الصراع العربي– "الإسرائيلي" من منظور أن "إسرائيل" أداة للاستعمار الجديد في المنطقة العربية ألا وهي الولايات المُتَّحدة الأمريكية وذلك؛ لكسب العرب إلى جانبها والاعتراف بها كممثل للشعب الصيني بدلاً من تايوان.

2– تأييد الصين لحركات التحرر في المنطقة العربية

عندما يتعلَّقُ الأمر بالمنطقة العربية، تعد مصالح الصين نسبيًا أحدث من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأضيق نطاقًا. ولقرون عديدة كان لدى الصين اتصال ثقافي متواضع مع منطقة

---

(1) سلمان، مرجع سابق، ص28.

2() المرجع نفسه، ص30.

المنطقة العربية. ومن الناحية السياسية شعرت جمهورية الصين الشعبية بتواصل عاطفي مع الحركات المناهضة للاستعمار في المنطقة العربية، وبخاصة عندما زاد زخمها في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، لكنها كانت تشارك في سياسة الرمزية في غالب الأحيان حيث أعرب الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن تقدير دبلوماسي رسمي للصين في العام 1956م مما عجَّلَ بسحب الدعم الغربي لبناء السد العالي في أسوان والتأميم اللاحق لشركة قناة السويس. كان عبد الناصر بذلك يُبيّنُ موقفًا سياسيًا كان أثره العملي في العلاقات المصرية الصينية بسيطًا. وبالمثل فليس من المصادفة أن السفارة الصينية في الجزائر كائنة في مقر المكان السابق لشارل ديغول– ولا شك في أن هذا الخيار يُشكّلُ صفعة للقوى الفرنسية الاستعمارية السابقة في الجزائر. ومع ذلك لم تقدم الصين إلا القليل نسبيًا مقابل الدعم العربي، الذي يمكن القول أيضا إنه لم يكن في غاية الأهمية بالنسبة إلى الصين[1].

وفي سياق متصل بدأت العلاقات العربية– الصينية في حديثاً في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية 1918– 1939م أي مع تصاعد حركات التحرر الصينية والعربية، وقد امتدت هذه المرحلة حتى الثورة الصينية سنة 1949م التي أدت إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية، التي تزامنت مع استقلال بعض الدول العربية، مما أدى إلى ظهور عامل التفاعل السياسي والدبلوماسي في العلاقات العربية– الصينية. فقد تبادلت بعض الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين، كما أنّه أثناء مناقشات الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية عامي 1947–1948م اتخذت جمهورية الصين موقفًا محايدًا حين امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين، وطالبت بتسوية تفاوضية بين العرب واليهود شريطة ألا يتم فرضها بالقوة[2].

ومن جهة أخرى فرضت المتغيرات الدولية التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) تاريخ جديد في رسم خريطة العلاقات الدولية، ولا سيما بعد ولادة نظام دولي جديد ثنائي القطبية، المتمثل بالولايات المُتَّحدة الأمريكية من جهة، والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى. لكن كان لكل قطب أيدولوجيته الخاصة به الأمر الذي وضع دول العالم في دائرة الاستقطاب الدولي[3]، في هذه

---

(1) الترمان، جون.، الجانب الآخر من العالم "الصين والولايات المتحدة الأمريكية والصراع من أجل أمن المنطقة العربية، مقال معهد بريجنسكي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، آذار، 2017م، ص6.

2() الدبس، شاكر.، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، دمشق، مطبعة الإنشاء، 1948م، ص122، 468، 476.

3() **الاستقطاب Polarization**: سياسة يُقصد بها جذب بعض الفئات والدول لتأييد وجهة نظر رسمية؛ وذلك مقابل المُغريات التي تقدمها الدولة المُستقطِبةَ إلى الدول والفئات المُستقطَبةَ في سبيل تأييدها للعمل الذي ستقوم به. للمزيد حول

المرحلة حصلت معظم الدول العربية على استقلالها، فمنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م حتى نهاية الستينات من القرن العشرين برز شعور لدى الصين بضرورة التحرر من الاستعمار المشترك الذي كانت تمثله آنذاك فرنسا وبريطانيا[1].

ففي مطلع تشرين الأول من العام 1949م أعلن الرئيس الصيني ماوتسي تونغ زعيم الحزب الشيوعي انتصار الحزب، وأعلن المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني الذي سيطر عليه الشيوعيون، وبذلك انتقل الحزب الشيوعي الصيني من مرحلة الحزب إلى مرحلة الدولة، ونظر الحزب بانفتاح على العالم الخارجي، وخاصة دول آسيا وشرق المتوسط[2].

في أيلول عام 1949م، أجاز المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني في اجتماعه الأول "المنهاج المشترك للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني" الذي ينصُّ على أن مبدأ السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية هو ضمان استقلال الصين وحريتها وسيادتها وسلامة أراضيها، ودعم السلام الدولي الدائم والتعاون الودي بين شعوب الدول كافة، والتصدي لسياسات العدوان والحرب الإمبريالية، وحسب هذا المبدأ، دعمت الصين الجديدة حركات التحرير في الدول الآسيوية والأفريقية واللاتينية بحزم. وقد حدد رئيس مجلس الدولة الصيني شو ان لاي سياسة الصين تجاه منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا وفق هذا المبدأ، بالآتي[3]:

1- أن تدعم الصين بقوة كفاح دول وشعوب هذه المنطقة من أجل تحرير الوطن، وتعترف بهذه الدول فور استقلالها.
2- أن تدعم الصين الكفاح العادل والمشروع للدول العربية ضد الامبريالية والاستعمار، وتدعم بقوة وعزم كفاح شعب فلسطين لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة.
3- على الصين إقامة علاقات تعاون ودِّية مع الدول كافة على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

ذلك يمكن العودة إلى: عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح.، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي- انكليزي)، ص40.

(1) اسماعيل، حسين.، الحزب الشيوعي الصيني من الثورة إلى بناء الدولة، بكين: موقع الصين بالعربية، 15 تموز 2011م.

(2) اسماعيل، المرجع نفسه.

(3) http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm.

وقد لوحظ أنَّ موقف الصيني من قضية الصراع العربي– "الإسرائيلي" في هذه المرحلة كان تأييداً لنضال شعوب المنطقة العربية ضد الاستعمار بهدف الحصول على الاستقلال الوطني، ومع ذلك وقفت الصين موقف المحايد في الصراع العربي– "الإسرائيلي"، واتخذت سياسة الانتظار والترقب، وزادت من تبادلها مع دول المنطقة، وبذلت الجهود للتوصل إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها، وكان الخط الثابت للسياسة الصينية في هذه الفترة هو التأكيد على أهمية حلّ الصراع بالوسائل السلمية والتفاوض[1]. حقيقة يلاحظ أن الصين في هذه المرحلة تسعى إلى تأييد حركات التحرر بهدف حصولها على الاعتراف بها كممثل للشعب الصيني بدلاً من تايوان المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية.

كما سعت الصين منذ بداية استقلالها إلى تأييد حركات التحرر. فكان لحركات التحرر في المنطقة العربية النصيب الأكبر في تأييد الصين لها، حيث عدَّت الصين "إسرائيل" أداة للإمبريالية الغربية وهدفها في المنطقة تمزيق الدول العربية، بالرغم من مبادرة "إسرائيل" الاعتراف بالصين الشعبية كأول دولة في الشرق الأوسط ، إلا أنَّ الزعيم الصيني /ماو تسي تونغ/ أكتفى بالشكر من دون الاعتراف "بإسرائيل". كانت الصين في تلك المرحلة قد صنفت نفسها على أنَّها من دول العالم الثالث لكي تحصل على اعتراف من دول حديثة الاستقلال باستقلالها، بالمقابل كانت الدول العربية التي نالت استقلالها حديثًا قد اعترفت بالصين الوطنية/تايوان/كممثل للشعب الصيني تاركة بكين في موقف حرج[2].

ولكي تشغل الصين دوراً في دعم حركات التحرر العالمي والعربي وتثبت أنَّها تؤيد هذه الحركات وتدعمها أعلنت عن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي في بيان وقَّعت عليه هي والهند في حزيران عام 1954م، وبموجبه أن تكون العلاقات قائمة بين الدول على الاحترام المتبادل للسيادة الاقليمية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المساوة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي[3] كما تم ذكرها سابقًا.

ونظرًا لمناخ الاستقطاب الثنائي الدولي كان من مصلحة الصين كما قال شون لاى رئيس الوزراء الصيني سنة1958م رفض أيّ قوة تتخذ أراضي الدول العربية قواعد عسكرية ولاسيما القوى الغربية منها

1() سلمان، مرجع سابق، ص27، 28.

(2) بهبهاني، هاشم.، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي1955– 1975، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، ش، م، م، بيروت، ص12،11.

(3) مرجع نفسه، ص10، 11.

ليهددوا بها دول المعسكر الاشتراكي، كما أنَّ الشرق الأوسط هو الباب الذي يفتح على القارة الآسيوية والصين هي مؤخرة القارة، كما قال الرئيس ماو تسي تونج سنة 1955م مشيرًا بذلك إلى أنَّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الوطن العربي والصين من منظور الاستراتيجية الدولية. حقيقة كانت القيادة الصينية ترى أن توثيق العلاقات العربية– الصينية من شأنه أن يدعم حركات التحرر في العالم الثالث، ويضعف من قوى الاستعمار الغربي من ناحية أخرى، فإنَّ بعض الدول العربية رأت في الصين شريكًا استراتيجيًا مهمًا في إطار الحرب الباردة. فحينما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية بيع السلاح لمصر الناصرية سنة 1955م، وبدأ الاتحاد السوفييتي مشاركته في فرض حظر على تصدير السلاح إلى الشرق الأوسط، لجأت مصر إلى الصين للقيام بدور في كسر احتكار السلاح، حيث شغلت الصين دورًا مهمًا في تسهيل عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر سنة 1955م[1].

3- مشاركة الصين في مؤتمر باندونغ1955م[2]

شهدت العلاقات العربية– الصينية في النصف الثاني من القرن العشرين تطورًا كبيرًا ولاسيما عندما ذهب شو ان لاي إلى باندونغ في العام 1955م، حيث توفرت للصين فرصة تاريخية لا يمكن إضاعتها؛ وذلك لتوسيع قاعدة الاعتراف الدولي بها، حيث عمل شو في المؤتمر على تبديد مخاوف المشاركين من المخططات الشيوعية العدوانية الصينية وذلك بإعلانه تمسكه بشدة بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، حيث شكل مؤتمر باندونغ الذي انطلقت أعماله في إندونيسيا في 18–25من شهر نيسان العام 1955م نقطة انطلاق العلاقات العربية– الصينية، وبداية تبلور سياسة الصين الشرق الأوسطية، وقد حضر المؤتمر ست وعشرون دولة من بينها ثماني عشر دولة لا تعترف بالصين، والأغلبية ترتبط بالولايات المُتَّحدة الأمريكية باتفاقات ومعاهدات عسكرية مباشرة وغير مباشرة تجبرها على

1() السيد سليم، محمد.، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 25، القاهرة، مصر، 1971، ص 65.

2() **مؤتمر باندونغ:** عقد في العاصمة الإندونيسية جاوة في الفترة الواقعة بين 18–24 نيسان 1955م، وكان أبرز ما جاء في بيانه: حق كل شعب في تقرير مصيره، واختيار النظام السياسي والاجتماعي الخاص به، وعدم اللجوء إلى القوة في تغيير أي شأن داخلي لأي دولة، واللجوء إلى مبدأ التفاهم السلمي والودي أثناء نشوب أي خلاف ما بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة...الخ. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: الكعكي، يحيى أحمد.، الشرق الأوسط والصراع الدولي "دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م، ص96 – 98.

تبني موقف الولايات المُتَّحدة الأمريكية[1]، ومع ذلك لوحظ أن المؤتمر كان فرصة لتعرف كلٌّ من الدول العربية والصين على قضايا الطرف الآخر عن قرب.

لم تكن لدى الصين مصالح خاصة أو قضايا أو مسائل تحمل خلفيات استقطابات تاريخية تجاه الدول العربية كما الدول الأوروبية والولايات المُتَّحدة الأمريكية؛ لأنَّ الصين ترى في ذلك عائقاً أمام انطلاق علاقاتها مع الدول العربية. فالجهود الذي بذلها شوان لأي في مؤتمر باندونغ 1955م، حققت اندفاعًا دبلوماسيًا داخل المجموعة العربية التي كان يقودها الرئيس جمال عبد الناصر (1956-1970م). وبعد عدة لقاءات بين الطرفين خلال مؤتمر باندونغ استطاعت الدول العربية الحصول على تأييد رسمي صيني للقضية الفلسطينية، والحصول على المساعدات الصينية، بالمقابل حصول الصين على اعتراف بعض الدول العربية بالصين الشعبية كممثل رسمي للشعب الصيني، وسحبت اعترافها بتايوان [2].

إنَّ المراقب لسياسة الصين الخارجية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م وحتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين يُلاحظ أنَّه كان على رأس أولويات هذه السياسة تأييد حركات التحرر الوطنية للشعوب التي كانت تخضع للاحتلال الغربي، ومحاولة الصين في الوقت عينه أن تحصل على اعتراف بها من قبل المجتمع الدولي.

4- الاعتراف العربي بالصين

1() بهبهاني، مصدر سابق، ص12.

(2) جمال عبد الناصر (1918- 1970م): ولد بالإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر بأسيوط، نشأ وتعلم بالإسكندرية والقاهرة. التحق بالكلية الحربية عام 1937م ورقي ضابطاً عام 1938م، أشترك في حرب فلسطين 1948م. نظم جماعة الضباط الأحرار الذين قاموا في 23 تموز 1952م بالثورة. تقلّد منصب رئيس الوزراء في تموز 1953م. وفي عام 1955م لعب دورًا في مؤتمر باندونغ. رفض سياسة الأحلاف ولاسيما حلف إيزنهاور. وقّع معاهدة الجلاء مع بريطانيا عام1954م. أمَّمَ قناة السويس وعلى إثر ذلك وقع العدوان الثلاثي على مصر 1956م. وفي شباط عام1958م قامت أول جمهورية عربية متحدة بين مصر وسورية، وفي 17 نيسان 1963م وقع ميثاق الوحدة بين مصر وسورية والعراق أيضًا. خاض حرب حزيران 1967م مع "إسرائيل" فأصيبت مصر على أثرها بالهزيمة فقدم استقالته التي تمَّ رفضها من الجماهير المصرية. ثم أعلن حرب الاستنزاف التي استمرت بين عامي 1968- 1970م. توفي فجأة في أيلول 1970م. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: مجموعة من المؤلفين.، موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة العسكريين والسياسيين، 5ج، ج3، دار الصداقة العربية، ط1 ، بيروت، لبنان، 2002، ص62.

عندما تأسست الصين الشيوعية الجديدة، وبعد دراسة معمقة وتحليل دقيق للوضع الدولي، والوضع في المنطقة العربية، قرر شو ان لاي، رئيس مجلس الدولة، والمخطط الاستراتيجي والدبلوماسي المحنك، تبني سياسة نشطة وإيجابية تجاه الدول العربية، بحيث تقيم الصين اتصالات مع تلك الدول أولًا كمقدمة وخطوة أولى على طريق إقامة العلاقات الدبلوماسية معها[1].

سعت الصين إلى كسب بعض الدول العربية والحصول على اعترافها بها، واستخدام هذا الاعتراف لترغيب دول أسيوية وإفريقية أخرى لتعترف بها في وقت كانت الصين بأمس الحاجة إلى هذا الاعتراف لكسر الحصار والعزلة الغربية عليها، فبدأت هذه الدول الاعتراف بالصين، ومنذ ذلك التاريخ ونتيجة للتشابه في قضايا كلا الطرفين المتمثلة في إنَّهاء السيطرة الأجنبية وتوحيد الأوطان والمحافظة على السيادة بدأت تطور العلاقات بين الطرفين، وتُعَدُّ ثورة عام 1952م في مصر البداية الأولى لتطور تلك العلاقة، وبها بدت مصر وكأنَّها البوابة الأولى لعلاقات العرب مع الصين. في حين انتهجت السياسة الصينية الخارجية حتى النصف الأول من عقد الستينات نهجًا يفيد أنَّها تؤيد حق الشعب العربية في التحرر من الاستعمار والتبعية، وذلك من خلال دعم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول العربية وبينها، إلَّا أنَّ هذه العلاقات شهدت انتكاسة في الفترة الممتدة من النصف الثاني من عقد الستينات وحتى منتصف السبعينات من القرن العشرين؛ بسبب الثورة الثقافية في الصين حيث أنَّ سفراء جمهورية الصين الشعبية تمَّ استدعاؤهم إلى الصين باستثناء سفيرها في مصر، ولم يعودوا إلا في عام 1969م ثم بدأت العلاقات العربية– الصينية تتطور بشكل تدريجي، وما إن انتهى عقد الثمانينات حتى شهد اقامة الصين علاقات مع الدول العربية كافة والتي كان آخرها المملكة العربية السعودية في 1990/7/21م. حقيقة أن مسار تحسن العلاقات الصينية– العربية لوحظ من خلال الزيارات المتبادلة بين القادة العرب والقادة الصينيين في التسعينيات من القرن العشرين، حيث لوحظ أن كل ما يحصل في الصين من تطور في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وما سينجم عن ذلك في تعزيز مكانة الصين الدولية، وفي الوقت عينه كان على الدول العربية فهم هذا الواقع ومحاولة إيجاد الوسائل الكفيلة بتنمية العلاقات العربية– الصينية وضمان تطورها وتوظيفها لخدمة القضايا العربية[2].

---

(1) شو ان لاي والدول العربية China Today

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm

2() الانباري، مرجع سابق، ص5، 6.

كانت مصر أول دولة عربية تعترف بالصين الشعبية في 1956/5/30م، ثم تلتها سورية في 1956/8/1م، ومن ثم الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الاشتراكية في 1958/12/20م، ثم السودان في 1959/2/4م كانت هذه الدول العربية التي اعترفت بالصين الشعبية في العقد الخامس من القرن العشرين[1].

مصر وكما مرَّ معنا سابقًا هي أول دولة عربية أفريقية أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية . وقد بدأ الاتصال بين مصر والصين في نيسان عام 1953م، عندما بعثت مصر برجل أعمال إلى الصين ليبحث المسائل التجارية بين البلدين، ويعرض على الجانب الصيني استيراد القطن المصري في ذلك الوقت، ورغم عدم حاجة الصين إلى استيراد القطن، قرر رئيس مجلس الدولة شو ان لاي، استيراد القطن من مصر؛ من أجل تعزيز الصداقة بين الجانبين.

لقد ادخل اعتراف مصر بالصين عام 1956م العلاقات العربية– الصينية في مرحلة جديدة، في وقت كانت فيه الدول العربية تشدد من حصارها على الصين، كان هذا الاعتراف يشكل اختراقاً سياسياً كانت الصين تتطلع عليه، وفي الوقت نفسه فإن الاعتراف المصري بجمهورية الصين الشعبية فتح الطريق أمام العديد من الدول العربية للاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها، كما عملت الدول العربية في 30 آذار عام 1956م مساهمة إيجابية في سبيل إعادة المقعد الشرعي للصين في الأمم المتحدة[2].

كما أقامت سورية (ثاني دولة عربية اعترفت بالصين) علاقات دبلوماسية مع الصين، وكان موقفها من مسألة استعادة الصين لمقعدها الشرعي في الأمم المُتَّحدة ودِّيًا، خلال فترة انعقاد المؤتمر الأفرو– آسيوي عام 1955م، التقى رئيس مجلس الدولة الصيني شو ان لاي مع الوفد السوري، الذي أعرب أعضاؤه عن تقديرهم لموقف الصين المؤيد والداعم لنضال الدول العربية ضد الامبريالية والعدوان الإسرائيلي. ووعد أعضاء الوفد بأنَّهم سيقترحون على حكومة سورية إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين بسرعة. وفي العام نفسه، وقع البلدان اتفاقًا تجاريًا وبدأت العلاقات التجارية تتطور بينهما. وفي أيار عام 1956م قام وفد من القانونيين السوريين بزيارة الصين، حيث استقبلهم شو ان لاي وأكد لهم أنَّ الصين تؤيد وتدعم

1() وثائق الخارجية المصرية، ملف تأميم قناة السويس، ج2، 6ج، الكود 0078– 034951–034917–0078.

2() عبدالله، زينب.، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي(السعودية انموذجًا)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ص225.

نضال سورية والدول العربية الأخرى ضد الامبريالية والعدوان الأجنبي. وفي حزيران من العام نفسه، قام وفد ثقافي وفني صيني بزيارة إلى سورية، ووقع الجانبان اتفاق تعاون ثقافي بين البلدين[1].

في الثاني من تموز عام 1956م، أعلن رئيس الوزراء السوري الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية. وفي الثالث من تموز بعث وزير الخارجية السوري صلاح الدين البيطار برقية إلى رئيس الوزراء الصيني شو ان لاي أبلغه فيها بهذا القرار، وقد رد شو ببرقية أعرب فيها عن ترحيبه الحار واقترح إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفي الأول من آب ذلك العام، بعث البيطار ببرقية إلى شو ان لاي لإبلاغه بأنَّ حكومة سورية قررت إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء مع حكومة جمهورية الصين الشعبية. وفي العاشر من آب من عام 1956م، أصدرت حكومتا الصين وسورية بيانًا مشتركًا بإقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء. وحسب اتفاق الجانبين، بعثت حكومة الصين بممثل تجاري إلى سورية أولًا في آب ذلك العام. وفي التاسع عشر من أيلول، سلّم تشن تشي فانغ، أول سفير صيني لدى سورية، أوراق اعتماده. وفي عام 1957م، وصل إلى بكين إحسان حسني، أول سفير سوري لدى الصين، لمباشرة مهام منصبه[2].

وكانت اليمن ثالث دولة عربية أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين، ولم يعارض اليمن استعادة جمهورية الصين الشعبية المقعد الشرعي للصين في الأمم المتحدة. خلال فترة المؤتمر الأفرو-آسيوي عام 1955م، التقى الوفد الصيني مع الوفد اليمني، مما عزز التفاهم وأرسى أساسًا لإقامة العلاقات الدبلوماسية. إذًا كانت مصر وسورية واليمن هي الدول الوحيدة التي أقامت الصين معها علاقات دبلوماسية عام 1956م، لذا ارتفع عدد الدول، التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين إلى 26 دولة. بعد ذلك أقامت دول عربية أخرى هي العراق والمغرب والجزائر والسودان والصومال وغيرها علاقات دبلوماسية مع الصين على التوالي، حيث اتجهت الصين نحو العراق بعد قيام ثورة 14تموز عام 1958م بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، حيث كان للحزب الشيوعي تأثيراته في أجهزة

1() شو ان لاي والدول العربية، المرجع السابق، ChinaToday

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm

2() يان تشون، شي.، ذاكرة لا تنسى شوان لاي والدول العربية، بكين: موقع الصين اليوم،2019/11/20م. .http://www.china today.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12htm

الحكم في العراق، حيث رأت الصين أنَّ انقلاب العراق هو تحول من ملكية تقليدية مؤيدة للغرب إلى دولة لها ميول اشتراكية[1].

ومن جهة أخرى، وفي الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المُتَّحدة عام 1971م، بلغ عدد الدول التي تبنت مشروع قرار إعادة الصين إلى مقعدها الشرعي في الأمم المُتَّحدة 23 دولة، منها سبع دول عربية هي الجزائر والعراق وسورية والجمهورية العربية اليمنية بشقيها الجنوبي والشمالي (أثناء الانفصال) والسودان وموريتانيا، وقد أيد العديد من الدول العربية والأفريقية الأخرى مشروع القرار، ولهذا يُقال دائمًا إنَّ الدول النامية هي التي أدخلت الصين إلى الأمم المُتَّحدة [2].

كما تضمنت العلاقات العربية– الصينية منذ الاعتراف بالصين وتبادل التمثيل الدبلوماسي عدد من العناصر الأساسية التي يمكن عدها جوهر هذه العلاقات، وهذه العناصر هي[3]:

1 – مبدأ الصين الواحدة: ركزت الصين على أهمية استمرارية تمسك الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة وعدم الاعتراف بتايوان، كما أدَّت الدول العربية دورًا أساسيًا في الاعتراض على ضم تايوان إلى الأمم المتحدة.

2 – موضوع حقوق الإنسان: وقد كان لمساندة الدول العربية للصين أثر كبير في عدم تمكن الغرب وعلى وجه التحديد الولايات المُتَّحدة الأمريكية من إصدار أيّ قرار يدين الصين في هذه المسألة انطلاقًا من تعاطف الدول العربية مع الصين وتقارب مواقف الجانبين تجاه هذه المسألة.

ج – مساندة مواقف الصين في المحافل الدولية والهيئات الدولية: ترى الصين أنَّ مجلس الأمن الدولي يحتاج لإصلاحات مناسبة وضرورية حتى يتلاءم مع التغييرات الكبيرة التي شهدها الوضع الدولي، لذلك فإنَّ أهم أولويات اصلاح مجلس الأمن هي تعديل الخلل في تشكيله وزيادة تمثيل دول عالم الجنوب وفقًا لمبدأ التوزيع الجغرافي المتساوي.

ثانيًا– تطور العلاقات العربية– الصينية (دبلوماسيًا وسياسيًا)

بقي اهتمام الصين على المستوى الدبلوماسي في المنطقة العربية منصبًا في بادئ الأمر على توسيع الاعتراف الدبلوماسي بها، وركزت الدبلوماسية الصينية على دخول المنطقة العربية من زاوية

1() بهبهاني، مصدر سابق، ص13.

(2) شو ان لاي والدول العربية، مرجع سابق، ChinaToday

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm

(3) عبدالله، مرجع سابق، ص225، 226.

الوقوف إلى جانب حركات التحرر العربي ضد الاستعمار آنذاك بدءًا من مؤتمر باندونغ عام 1955م، واقامة علاقات دبلوماسية مع مصر عام 1956م، واستمرت الصين بإقامة علاقاتها وتوسيعها حتى شملت جميع الدول العربية بعدما اقامت علاقات دبلوماسية مع السعودية عام 1990م[1].

ففي مؤتمر باندونغ قال الرئيس عبد الناصر: إنَّ المؤتمر أرسى الأساس لتعزيز العلاقات بين مصر والصين الأمر الذي عزز العلاقات العربية- الصينية ولاسيما المصرية منها، ففي أيار من عام 1955م، وصل إلى الصين وزير الأوقاف المصري أحمد حسن الباقوري ليكون أول وزير مصري يزور الصين رسميًا، وقد حظي باستقبال حار، حيث استقبله شو ان لاي وأكَّد له أنَّ حكومة الصين تدعم النضال العادل لمصر والدول العربية ضد عدوان "إسرائيل" وتوسعها. وأعرب الجانبان عن موقفهما المشترك في مكافحة الإمبريالية والاستعمار والدفاع عن الاستقلال الوطني وسيادة الدولة، وأكدا على تعزيز التعاون بين البلدين خاصة في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة. كما أجرى وزير التجارة الخارجية الصيني يه جي تشوانغ محادثات مع الباقوري، وتوصلا إلى اتفاقات محددة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وفي تموز من عام 1955م، وصل إلى القاهرة تشن جيا كانغ، أول سفير للصين لدى مصر لمباشرة مهام منصبه. وفي السابع عشر من أيلول وصل إلى بكين حسن رجب، أول سفير لمصر لدى الصين، وقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس الصيني ماو تسي تونغ[2].

وعلى المستوى السياسي: اتَّسم السلوك السياسي الخارجي الصيني بعدد من الثوابت في تعاملها مع العديد من الدول العربية على الأسس التي أعلنها رئيس وزراء الصين آنذاك (تشو ان لأي) اثناء زيارته إلى القاهرة في عام 1964م[3].

ومن جهة أخرى يلاحظ أنَّ المسألة الأكثر إلحاحًا والتي يفترض أن تأخذ موقعًا في سلم العلاقات العربية _الصينية هي الحاجة الماسة لتعاون عربي- صيني بهدف خلق حالة من التفاعل الصحيح الذي سيؤدي بالضرورة إلى توليد أفكار صحيحة وايجابية تسهم في تعميق العلاقات بين الجانبين وفي تعزيزها بما يواكب التطورات الدولية ويسايُرها. فمنذ ستينات القرن العشرين، شهدت

1() النداوي، مهند عبد الواحد.، الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير، كلية العلوم، الجامعة المستنصرية، ص2.

(2) شو ان لاي والدول العربية China Today

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm

(3) النداوي، مرجع سابق، ص2.

الأوضاع في العالم العربي تغيرات عدة، وتطورت العلاقات بين الصين والدول العربية تطورًا كبيرًا، وقد درس شو ان لاي هذه التغيرات بعمق ودقة، وقرر اتخاذ إجراءات فعالة لدفع تطور العلاقات بين الصين والدول العربية إلى الأمام[1]، فجرى تحسن ملحوظ في العلاقات الدبلوماسية بين الصين وعدد من الدول العربية التي في غالبيتها كانت قد حصلت على استقلالها في هذه الفترة، وأصبحت حرة في تقرير مصيرها واختيار علاقاتها الدولية. وفي هذه المرحلة بدا موقف الصين من الصراع العربي– الاسرائيلي مغايرًا لما كان عليه في مطلع الخمسينيات. فيما لوحظ أن المرحلة الثانية في العلاقات العربية– الصينية والتي تبدأ من أواسط الستينيات إلى أواخر السبعينيات، قد شهدت تراجعاً في علاقات الصين مع معظم دول المنطقة؛ بسبب القطيعة التي حصلت بين الصين والاتحاد السوفييتي عام1960م الأمر الذي انعكس سلبًا على الدول العربية، ولانشغال القيادة السياسية الصينية بتداعيات الثورة الثقافية(1966 – 1969م) التي أتى بها ماو تسي تونغ للهيمنة على الجيل الجديد من خلال الدعوة إلى القضاء على الأفكار القديمة والتأكيد على مبدأ التضحية بالنفس[2]. وكان الشغل الشاغل للسياسة الصينية في هذه المرحلة تعطيل أيَّ مسعى للولايات المُتَّحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي آنذاك بفرض الهيمنة على المنطقة واحتوائها.

ويتبع هذا الحرص ثلاثة أمور أساسية: أولها: الاستمرار في تعاملها مع العرب، كأدارت سياسية متنافرة، مستفيدة من واقع تضع فيه الدول العربية الأولوية لمصالحها القطرية، و من ثمَّ محدودية السياسات العربية المشتركة، والأساس الثاني، فهو مقايضة دعمها بأنواعه المتعددة للعرب بالمحافظة على مصالحها وتطويرها، والثالث يكمن في تجنب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية، الذي كان إحدى سمات السياسة الصينية حيال العرب في عهد ماوتسي تونغ، خشية من تأثيرها السلبي في استمرار الصين في تبني سياسة الحياد حيال الأزمات والصراعات العربية الإقليمية بيد أن تبني مثل هذه السياسة لا يلغي احتمال تدخلها[3].

1() شو ان لاي والدول العربية، مرجع سابق.

2() ج. م، روبرتس: موجز تاريخ العالم، ترجمة فارس قطان، ج2، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2004، ص 925. للتاكد من النت

(3) رمضاني، مازن.، السياسة الصينية الخارجية تتحرر من قيود ماو تسي تونغ، مجلة العرب، العدد 10093، السنة 38، تاريخ 2015/11/10م، ص6.

لوحظ مما تقدم أن الصين كانت على الدوام تتبع سياسة مرنة مع الدول كافة بحيث تبقى هي صديقة لجميع الدول بغية الاعتراف بها ولاسيما علاقاتها مع الدول العربية وبقية دول العالم الثالث.

ثالثًا– موقف الصين من أبرز أزمات الصراع العربي– "الإسرائيلي"

مرت الصين بمحطات مفصلية شغلت دورًا محوريًا في تركيبة النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، خصوصًا بعد أن وضعت الحرب الداخلية أوزارها، والاعتراف بالنظام الشيوعي كهيئة حاكمة في البلاد، وعقيدة أيديولوجية تنطلق منها كل القوانين والتشريعات، وتحكم سير العلاقات الخارجية مع العالم في مداها القريب والبعيد. ومثل العالم العربي معبرًا لدولة الصين الشعبية الفتية اتجاه الانفتاح على منطقة الشرق الأوسط، تحت عنوان القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي– الاسرائيلي، فضلًا عن جوانب أخرى استراتيجية تتصل في الوقت نفسه بجوانب اقتصادية مرتبطة بالمصالح الصينية بشكل مباشر، وهو ما أمَّن للصين بوابة للانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الخارجية اتسمت بالحذر اتجاه الانفتاح نحو الغرب[1] لكن لوحظ أنَّ سياسة الصين الخارجية اتجاه الصراع العربي– الإسرائيلي قد تأثر بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم منذ قيام الصين الشعبية عام 1949م إلى عام 1978م، وانعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع، إذ تغير موقفها بعد ذلك ليتحول إلى المصالح القومية الصينية في المنطقة العربية الذي يُعَدُّ الركيزة الأساسية في مواقفها[2].

فقد تحددت الرؤية الصينة للعرب بشكل عام (منذ انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام 1949م إلى عام 1978م) وفق عاملين رئيسين، العامل الأول فهو ما يمكن أن نطلق عليه "الإدراك الصيني لطبيعة الأوضاع العالمية المحيطة بالصين في مرحلة معينة، والواقع أنَّه منذ عام 1949م وحتى الآن، قدمت القيادات الصينية تصورات مختلفة للبيئة الدولية، بحيث اشتمل كل تصور على تحديد للطرق الأجدى في التعامل مع مقتضيات تلك البيئة، وأما العامل الثاني، فكانت الأوضاع القائمة في العالم العربي بذاته؛ فعندما كان الاهتمام الصيني بالعالم العربي يصادف قبولًا وترحيبًا من دوله، كان هذا مدعاة لتأسيس قواعد للتفاهم والتعاون بين الطرفين[3].

---

(1) سرور، نبيل.، تطور السياسة الصينية إزاء القضية الفلسطينية، الجامعة الاسلامية، بيروت، لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006، ص13.

(2) البدراني، عدنان خلف حميد.، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العدد49، 2015، ص4.

3() قنديل، حنان.، الصين والعرب: الواقع والمشكلات والفرص، مجلة شؤون عربية، العدد 129، القاهرة، مصر،2007، ص126.

كانت القيادة الماوية تنظر إلى "الحرب الشعبية" التي تخوضها الشعوب في أوطانها ضد عملاء الإستعمار وأنصاره، هي الوسيلة المثلى لمواجهة خطر الإمبريالية الأمريكية والتهديد السوفييتي[1].

كانت نظرة الصين للصراع العربي– الاسرائيلي نابعة من منطلق الاستراتيجية الصينية الأساسية والثابتة، والمتمثلة في العمل على منع أية قوة عظمى من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، بينما اختلفت سياستها إزاء هذا الصراع مع اختلاف تحليلها للوضع العالمي، وانعكس ذلك بالطبع على مواقفها وعلاقتها بمختلف أطراف هذا الصراع، وعليه تُعَدُّ الصين منطقة الشرق الأوسط بما فيها المنطقة العربية ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية لها[2].

1- العدوان الثلاثي على مصر 1956م

كان أولى ثمرات العلاقات بين الصين والدول العربية على إثر مؤتمر باندونغ الموقف الصيني من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، حيث انقسم الموقف الصيني من العدوان إلى موقف رسمي من تنديد العدوان و شجبه، وموقف شعبي تضمن تقديم الدعم المادي، والتنسيق مع دول أخرى من خلال لقاءات بين مسؤولين صينيين ومسؤولين من دول أخرى، حيث رصدت السفارة المصرية في بكين تلك المواقف[3].

حذرت الصين الدول المعتدية بأنَّ مصر لن تقاوم العدوان وحدها بل ستقف معها كلُّ الدول المحبة للسلام في آسيا وإفريقيا وذلك في 31 تشرين الثاني عام 1956م[4]. وفي الرابع من تشرين الثاني أرسلت الصين إلى الدول المعتدية إنذاراً تطالب فيه بالوقف فوري للعدوان والانسحاب الفوري. كما جددت الصين انذارها في 8 تشرين الثاني لكلٍّ من بريطانيا وفرنسا وطالبتها بالعدول عن الاستمرار بالعدوان والانصياع لقرارات الأمم المُتَّحدة بوقف اطلاق النار والانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة[5] كما ذهبت الصين إلى أبعد من ذلك مهددة باستعدادها لإرسال عدد كبير من المتطوعين إلى مصر للدفاع عنها.

---

(1) Behbehani, OP, Cit ,P.3.

2() الحسيني، مرجع سابق، ص52.

(3) وثائق الخارجية المصرية، " ملف تأميم قناة السويس، ج2، 6ج، الكود 0078- 034951-034917-0078.

(4) وثائق الخارجية المصرية، "تبرعات الشعوب والحكومات الصديقة لمصر بمناسبة الاعتداء البريطاني – الفرنسي الاسرائيلي"، رقم الكود 0018- 014230- 0018- 037226- 0078- 037227.

(5) العطار، نادر.، العلاقات المصرية – الصينية 1956- 1970م، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2012، ص239.

جاء الإعلان في وقت شهدت الشوارع والميادين الصينية مظاهرات حاشدة مطالبة الحكومة الصينية بفتح باب التطوع للدفاع عن مصر[1].

قام رئيس الوزراء الصيني شو ان لاي بعدة زيارات أسيوية لمناقشة قضية العدوان على العرب منها: فيتنام وباكستان، وفي الثامن عشر من العام 1956م، التقى في موسكو بنيكولاي بولغانين[2] رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي واختتم اللقاء بإدانة العدوان، كما أعلنت الحكومتان الصينية والسوفييتية بحزم مناهضة جميع المؤمرات الاستعمارية الرامية إلى وضع قناة السويس تحت الاشراف الدولي[3]. كان ذلك أول موقف صيني يترجم على أرض الواقع بعد انطلاق العلاقات العربية– الصينية بدعم مصر ضد العدوان الثلاثي عليها.

من جهة أخرى تبرعت حكومة الصين الشعبية على إثر العدوان الثلاثي بمبلغ عشرين مليون فرنك سويسري، قام بإرسالها شوان لأي للرئيس المصري جمال عبد الناصر، كانت قد تسلمت المبلغ السفارة المصرية بالصين، أضافته لحسابها في البنك لأهل مصر لدى بنك الصين الشعبية[4]، فيما قام الطلبة الصينيون بتسليم السفارة الصينية بعض الهداية الرمزية لإرسالها إلى أهالي بورسعيد، وبدورها قامت السفارة المصرية بتسليمها للخارجية المصرية لتسليمها لمستحقيها، في حين أن السفير المصري حسن رجب ذكر أنه عدد كبير من التبرعات الصينية المادية التي تقدم بها أبناء الصين مرة أخرى إلى الشعب المصري بعد العدوان الثلاثي على مصر[5]. كان الموقف الصيني من العدوان ودعم الصين للدول

---

(1) العطار، نادر.، العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا، دمشق، مطبعة الإنشاء، 1962، ص219.

(2) **نيكولاي بولغانين** (1895–1975): سياسي ورجل دولة سوفييتي، تولى بنك الدولة في عام 1948، وكان قبل ذلك قد ألتحق بالجيش إلى أن وصل إلى رتبة جنرال، في عام 1948 أصبح عضواً سياسياً في الحزب الشيوعي، تولى رئاسة الوزراء عام 1954، واضطر إلى الاستقالة عام 1958؛ بسبب خلافه مع خروتشوف، الذي كان سكرتير الحزب آنذاك، اقترن اسمه بالإنذار السوفييتي إلى بريطانيا وفرنسا أثناء عدوانها على مصر عام 1956. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: الكيالي، مرجع سابق، ج1، ص610.

3() بسيوني، صلاح.، مصر وأزمة السويس، القاهرة، دار المعارف، 1970، ص219.

4() وثائق الخارجية المصرية، ملف(س– بكين)، الكود الارشيفي00781– 046507، من السفير المصري في بكين حسن رجب إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ 8 كانون الثاني، رقم القيد4.

5() وثائق الخارجية المصرية ملف(س– بكين) الكود الارشيفي/0078– 046507 من السفير المصري في بكين حسن رجب إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن رحلة رئيس وزراء الصين إلى دول آسيا في المدة من 18 تشرين الثاني– 7 كانون الثاني،1957م، رقم القيد2.

العربية نابعاً من التعاون الوثيق بين الطرفين والمبادئ التي أطلقتها الصين حول التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

اتخذت الصين في خريف عام 1956م خط المساند لمصر إثر العدوان الثلاثي الأنكلو فرنسي- الإسرائيلي عليها، ورأت أن "إسرائيل" على خلفية العدوان المذكور تشّكل جسرًا "للإمبريالية الغربية"، لكنها في الوقت الذي أدانت فيه العدوان الثلاثي على مصر أيدَّت خطوة القيادة المصرية بتأميم قناة السويس، وأحجمت عن إدانة "إسرائيل" بشكل مباشر بوصفها أحد الأطراف المعتدية[1]. والملاحظ أنَّه حتى الإعلان آنف الذكر لم يكن يحمل أيَّة إشارة إلى "إسرائيل"، مما يفسر التطورات اللاحقة للعلاقات الصينية- الإسرائيلية التي شهدت تسارعًا ملحوظًا في أعقاب إقامة هذه العلاقات عام 1992م.

خلاصة القول: إنَّ الصينيين اتبعوا سياسة خارجية مضمونها الحياد إزاء قضية الصراع في المنطقة العربية، مع ميل بعض الشيء إلى "إسرائيل"، وهو ميل يسوغه سرعة اعتراف إسرائيل بها، إلا أنَّه بعد وقوع الحرب الكورية(1950_1953)[2] ودخول الولايات المُتَّحدة الأمريكية طرفًا فيها وتأييد "إسرائيل" للموقف الأمريكي ضد الصين عام 1951م، جعلت الصين إسرائيل في كفة واحدة مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية، بل نظرت إليها باعتبارها أداة للامبريالية لتمزيق الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية

1() مراد، شادي.، مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي- الصهيوني، مجلة الوحدة، الرباط، العدد /69/، ص 68.

2() **الحرب الكورية 1950- 1953م:** حسب اتفاق مؤتمري يالطا وبوتسدام لعام 1945م كان خط عرض38 هو الحد الفاصل بين الكوريتين، إلى أن وضع القسمان تحت رعاية دولية. دعمت واشنطن كوريا الجنوبية بينما دعمت الصين والاتحاد السوفييتي كوريا الشمالية. وفي 25 حزيران لعام 1950م استغلت كوريا الشمالية الوضع في كوريا الجنوبية وعبرت قواتها خط عرض38 واصطدمت الكوريتان عسكريًا. وفي 10 تموز عام 1951م بدأت المباحثات بين الكوريتين انتهت بعقد هدنة والعودة بشكل رسمي إلى خط 38 المتفق عليه سابقًا. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: CHANG - ohn., «The causes of the Korean war 1950-1953», *International journal of Korean studies*, Vol XIV, No 2, 2010, P. 21. and CR0CKER Harry M,. Chinese Intervention In The Korean War. A Letter Of Master, Louisiana State University, December 2002, P. 28.and SMITH Charles., «U. S. Marines In The Korean War». *History Division*, Washington,2007, P. 7, 8. And WARNOCK Timothy T.«The U.S. Air Force's First War: Korea 1950-1953 Significant Events», *Air Force Historical Research Agency*, 2000, P. 13.

بشكل خاص، بل ازداد الأمر حدة بالتعاطف الصيني مع العرب وضد إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، والذي شاركت فيها إسرائيل مع كلٍّ من إنجلترا وفرنسا[1].

فيما لوحظ أنه منذ عام 1949م (تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية) كان الحياد هو سيد الموقف الذي اتخذته الصين حيال الصراع العربي– الإسرائيلي، فقد كانت الصين ترى في إسرائيل دولة نامية تنتمي إلى العالم الثالث، كما أنَّ الصين في تلك الفترة لم تسقط من حساباتها أن إسرائيل كانت أول من اعترف بها في الشرق الأوسط، لكن هذا الموقف اتجاه "إسرائيل" تغير بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، فوقفت الصين إلى جانب مصر، وأعلنت في الستينيات تأييدها للعرب واتخذت موقفًا معاديًا من "إسرائيل"، وقد أكد رئيس الوزراء الصيني شو ان لاي في أثناء زيارته إلى القاهرة عام 1964م هذا الموقف[2].

2 – حرب حزيران عام 1967م

بدأت الصين خلال عقد الستينيات ترى أنَّ هناك تناقضاً بين العرب من ناحية و"إسرائيل" والامبريالية الأمريكية من ناحية أخرى، وليس بين العرب و"إسرائيل" فحسب كما كان في إدراكها من قبل، ومن ثمَّ فإنَّ النظرية التي حكمت التعامل الصيني مع القضية الفلسطينية، هي نظرية (ماوتسي تونغ) "الثورة إلى الأمام"، أي أصبحت حرب الشعب طويلة الأمد هي طريق العرب الحتمي لتحرير أراضيهم، ومن ثمَّ لا يمكن حل الصراع العربي– الإسرائيلي سلميًا، ولأول مرة يمكن ملاحظة أنَّ الصين أصبحت تنادي علانية بالقضاء التام على إسرائيل[3] ولا سيما بعد أنْ انتهجت السياسة الخارجية الصينية حتى النصف الأول من عقد الستينات نهجاً يفيد أنَّها تؤيد حق الشعوب العربية في التحرر من الإستعمار والتبعية، وذلك من خلال دعم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول العربية والصين[4].

1() زهران، جمال.، العلاقات العربية– الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، مجلة شؤون عربية، العدد 76، القاهرة، مصر، 1993، ص24.

2() الانباري، مرجع سابق، ص9.

(3) Kooley., «*China and the Palestinian*», Journal of Palestine Studies, Vol. 7, No. 2, Washington DC, United States Of America,1979, P.24,25.

4() الأنباري، مرجع سابق، ص5.

كانت حرب حزيران من العام 1967م، من وجهة النظر الصينية نقطة سوداء في التاريخ العربي بعد هزيمة الجيوش العربية وخسارة أرضٍ عربية. فقد رأت الصين أن هزيمة العرب في هذه الحرب نتيجة للسياسات الخاطئة للأنظمة العربية سواءً في رسم التحالفات أو العلاقات غير المتكافئة مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية أو مع الاتحاد السوفييتي، المتفقتين سلفًا على رسم الخارطة السياسية والجغرافية للمنطقة العربية خاصة، والشرق الأوسط عامة، حتى الحرب متى ستبدأ ومتى يتدخلون لوقف الحرب وحسمها لصالح "إسرائيل" طبعًا سواءً على الأرض أو من خلال منبر الأمم المُتَّحدة وإصدار القرارات التي من شأنها إذلال المواطن العربي وإبقائه تحت رحمة الإمبريالية العالمية والزمرة السوفييتية، ومحاولة سلبه حقوقه في النضال والدفاع عن قضاياه العادلة، تطورت مواقف الصين وقتئذ حول موضوعات محددة نتيجة ثبات سياسة الصين الخارجية في أوج أحداث الثورة الثقافية، فأدانت دور الولايات المُتَّحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي[1]، وأعربت عن التأييد السياسي للحكومات العربية، والعون السياسي والعسكري لحركة فتح بشكل خاص، حيث نادت الصين بحرب الشعب، وأعدتها الطريق الوحيد لتحقيق التطلعات العربية. فقد أرسلت الصين من خلال دبلوماسييها في العواصم العربية رسائل تأييدها ضد العدوان، فمثلًا أعرب تشون القائم بالأعمال في العاصمة دمشق عن تأييد بلاده الشديد لسورية والوقوف معها ضد العدوان[2]، وأعلم تشين (نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الصيني السفير المصري في بكين) إنَّ« الشعب الصيني سيبقى دائمًا رفيق سلاح أمين للشعب العربي يمكن الاعتماد عليه[3]». وفي 27 من أيار التقى وزير الخارجية المصري السفير الصيني هوانغ هوا، وأبلغه خلال الحديث معه عن شكر الرئيس جمال عبد الناصر للرئيس شو آن لاي على التأييد الذي قدمته حكومة وشعب الصين لحكومة وشعب الجمهورية العربية المُتَّحدة لما قام به الرئيس جمال عبد الناصر من إغلاق قناة السويس أمام السفن الإسرائيلية[4] وفي نضاله ضد الإمبريالية والصهيونية[5].

---

(1) بهبهاني، مصدر سابق، ص 61– 63.

(2) NCNCA., (new china, News, Agency), 27 May1967.

(3) Ibid, 30 May1967.

4() **الجمهورية العربية المتحدة:** الاسم القومي لدولة الوحدة بين سورية ومصر، التي أُعلن عن قيامها في شباط عام 1958م، حيث انتخب جمال عبد الناصر رئيسًا لها، صدر دستورها في 5 آذار عام 1958م، ومنذ ذلك الوقت عرفت الجمهورية العربية المتحدة، استمر الاسم القومي لها طوال ولاية جمال عبد الناصر لمصر، وبعد وصول أنور السادات إلى الحكم غير الاسم إلى جمهورية مصر العربية في عام 1971م. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: الكيالي، مرجع سابق، ج2، ص 92.

(5) Ibid, 30 May1967.

إذًا جاء الموقف الصيني من حرب حزيران 1967م على المستوى الرسمي مؤيدًا سياسيًا كاملًا للقضية العربية، وقد تُرجم هذا التأييد جماهيريًا بتظاهرات انطلقت من بكين لثلاثة أيام متتالية من 7- 9 حزيران، ضمَّت حوالي مليون ومئتي ألف صيني تضامنًا مع الشعب العربي وتنديدًا بالعدوان الاسرائيلي على الدول العربية[1].

حقيقٌ بنا القول إنَّ الصين كانت في مرحلة العدوان تعيش أوج أحداث "الثورة الثقافية"، ومن ثمَّ فإنَّ موقفها جاء في إطار تجذير السياسة الخارجية، بمعنى أنَّها استثمرت الحرب والثورة معًا، لإدانة دور الولايات المُتَّحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في المنطقة العربية، وتأكيد تأييدها السياسي للحكومات العربية، وتقديم الدعم العسكري لها، وتحريض الشعب الفلسطيني على "حرب التحرير الشعبية" كسبيل وحيد لتحقيق تطلعات الفلسطينيين والعرب، وكان لذلك تأثير واضح في تشكيل التوجهات العسكرية والسياسية لحركة المقاومة الفلسطينية فيما بعد[2].

وفي السياق عينه لم تكن الصين راضية عن قبول مصر لوقف القتال مع "إسرائيل" بعد عدوان حزيران 1967م عليها، حيث أرسلت الصين خطة عسكرية لعبد الناصر لكي يتَّبعها في مواجهة العدوان، كما تعهدت بأن ترسل لعبد الناصر معلومات حول تطوير الأسلحة النووية، وطلبت من مصر الاعتماد على نفسها في مواجهة أي عدوان[3].

وعليه يمكن القول لقد أعطت حرب حزيران عام 1967م الصين فرصة نادرة لكي تعرب عن تأييدها السياسي والقوي للقضية العربية، فقد شهدت هذه الفترة الحرجة بالنسبة إلى كلٍّ من العرب والصينيين والفلسطينيين ولاسيما الجانب الصيني أوثق تعاون بينهما، ويعود ذلك إلى تقارب وجهات النظر حول قضية الصراع العربي-"الإسرائيلي"، حيث وجدت الصين في حرب حزيران عام 1967م فرصة لشن هجوم إعلامي واسع ضد الزمرة القيادية التحريفية السوفييتية حسب الرأي الصيني آنذاك؛ لتثبت للعرب أنَّ حرب الشعب (الكفاح المسلح) هي السبيل الوحيد للوصول إلى النصر وتحرير الأراضي

(1) سليمان، جابر ابراهيم.، "الصين والصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد24، 2006، ص 6.

(2) بهبهاني، مصدر سابق، ص58- 62

3() هيكل، محمد حسنين.، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص 424، 425.

العربية كافة، كما فعلت هي عندما انتصرت الثورة الشيوعية الصينية (بالكفاح المسلح) وأدت إلى تحرير الصين[1].

وبعد انتهاء الحرب طالبت الصين "إسرائيل" بالانسحاب من الأراضي التي أحتلتها عام 1967م وأصبح ذلك المطلب أحد الأسس في سياستها الخارجية إلاَّ أنَّ هذا الموقف أصابه الفتور بعد تبدل القيادة الايدولوجية وتقديم المصالح القومية على مبادئها السياسية ولاسيما بعد التقارب مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية ثمَّ التقارب الأمريكي– السوفييتي الذي عرف بمرحلة الوفاق الدولي الذي رافقه ضعف في الموقف العربي والتضامن العربي مما انعكس بشكل أو بآخر على قضية الصراع العربي– الإسرائيلي لصالح "الكيان الإسرائيلي"[2].

وبعد حرب 1967م. وقفت الصين إلى جانب الدول العربية في نضالها الهادف إلى دحر الاحتلال واستعادة الأراضي المغتصبة، كما أعدَّت الصين كلًا من الولايات المُتَّحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مسؤولين عن إطالة أمد الصراع وتفويت الفرصة على "الإسرائيليين" والعرب لعقد تسوية سياسية[3]. إلَّا أنه ومع كل المواقف السابقة يُلاحظ أنه في المرحلة التي تلت حرب حزيران عام 1967م، بدأت مجالات تعاون صيني– إسرائيلي ولاسيما في مجال التسليح، حيث اشترى الصينيون كميات كبيرة من غنائم الجيش الإسرائيلي من أسلحة الجيوش العربية خاصة الأسلحة السوفييتية الصنع[4].

يمكن القول: إنَّ سياسة الخارجية الصينية قبل الثمانينيات تبلورت في خطين: الأول يستهدف تحسين علاقات الصين الشعبية بدول المنطقة العربية، والثاني يهستدف إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط من دون أي تدخل خارجي، والمقصود هنا هو التدخل الأمريكي[5].

1() بهبهاني، مصدر سابق، ص62، 63، 76.

2() توفيق، سعد حقي.، "علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين"، دار وائل للطباعة النشر، عمان، 2002، ص 210.

3() عليمات، محمد.، الصين والشرق الأوسط: من طريق الحرير إلى الربيع العربي، 03 مارس، 2013، مركز الجزيرة للدراسات،
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/03/20133391612283115.html

4() حيدر، محمد.، الصين واسرائيل: علاقات عسكرية متأرجحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 69، رام الله، فلسطين، 2007، ص3.

5() السيد سليم، مرجع سابق، ص41.

يتضح من ذلك أنَّ الصين التزمت بمحدد الأيديولوجية وتطبعت به خلال الفترة الواقعة بين عامي 1948 و1967م، ولم تبتعد عن الفكر الماوي الذي وضعه (ماو تسي تونغ) إزاء القضية المركزية للدول العربية، والتزامًا منها فإنَّ "إسرائيل" تعرضت خلال تلك الفترة إلى قطيعة صينية، وتعامل صارم من القيادة الصينية، تمثل في عدم اعتراف الصين بإسرائيل ورفض إقامة علاقات دبلوماسية معها، ومن خلال تحليل تلك السياسة يظهر أنَّ الصين لم ترغب في التصادم المباشر مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي، لكن في الوقت نفسه كانت تخشى من انفرادهم بالمنطقة العربية مما يضر بمصالحها الاستراتيجية كدولة ناشئة تحاول أن تبلور سياستها الخارجية بما يخدم مسيرة تطورها. ومن ثمَّ يمكن القول: إنَّ سياسة الصين اتجاه إسرائيل خلال الفترة بين عامي 1948 و1967م اتسمت بنقاط عدة لعلَّ أبرزها: رفض الصين الشعبية بعد انتصار ثورتها الاشتراكية الاعتراف "بإسرائيل" مما أعطى فرصة للقيادة الصينية للتقرب من العرب بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث اتضحت رؤيتها لإسرائيل بأنَّها أداة للإمبريالية في المنطقة العربية الأمر الذي جعلها تقترب سياسيًا من الطرف الآخر للصراع ألا وهو العرب. كما ترجمت الصين سياستها المناوئة "لإسرائيل" خلال تلك المرحلة بقرارات صبت في مصلحة القضية الفلسطينية، حيث اعترض مندوب الصين في مجلس الأمن على تدخل الأمم المُتَّحدة عسكريًا لفرض قرار التقسيم على العرب بالقوة، وإعلانه أسفه لاعتراف الولايات المُتَّحدة الأمريكية بإسرائيل، الأمر الذي أعطى للقضية الفلسطينية زخمًا سياسيًا وشعبيًا في الأوساط الدولية[1].

3- الموقف الصيني من حرب الاستنزاف

شجعت الصين مصر على استمرارها بحرب الاستنزاف رغم قلة الأسلحة التي تمتلكها مصر مقارنة بالأسلحة التي تمتلكها "إسرائيل" إيمانًا من الصين بأنَّ استمرار النضال واسترجاع الأراضي العربية المحتلة يمزق أي اتفاق بين القوتين العظميين في اقتسام المنطقة والاتفاق عليها. وترى الصين أنَّ أيَّ حلَّ من دون عمل عسكري بالنسبة إلى العرب يعني تنازلًا منهم لصالح "إسرائيل" وفي الوقت عينه يحقق آمال القوتين العظميين في تقسيم المنطقة العربية. وعليه تطلب الصين من العرب التوحد في مواجهة مخططات القوتين العظميين من جهة، و"إسرائيل" من جهة ثانية وألَّا يعتمد العرب على السلاح السوفييتي في استرجاع أراضيهم؛ لأنَّ الاتحاد السوفييتي وفق وجهة نظر الصين منذ حرب 1967م إلى عام 1972م كان يَعِدُ

1() لحام، شيرين.، العلاقات الصينية- الإسرائيلية منذ عام 1949 حتى العام 2004، جامعة بيرزيت. بيرزيت، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007، ص15.

العرب بالطائرات الحديثة ولم يقدم لهم أيَّ شيء منها رغم امتلاكه لها، ودليل ذلك أنَّ هناك مليون جندي سوفييتي مزودين بأحدث الأسلحة على الحدود مع الصين وهذه مفارقة كبيرة بين الوعود والواقع القائم[1].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير في موقف الصين اتجاه ما يحصل في المنطقة العربية ولاسيما على ضفتي قناة السويس، وعلى الرغم من نجاح واشنطن في التقرب من الصين للضغط على موسكو إلَّا أنَّ أمل كيسنجر ونيكسون قد خاب في كسب الموقف الصيني لصالحهم في بعض القضايا الخلافية القائمة مع موسكو حول المنطقة العربية. فقد كان موقف الصين أكثر وضوحًا وموضوعية من موقف القوتين تجاه الصراع العربي– "الإسرائيلي" رغم انخراط القوتين بشكل أو بآخر في هذا الصراع. فبالنسبة إلى طبيعة الدعم لطرفي الصراع أكد رئيس الوزراء الصيني آنذاك شوان لاي لمحمد حسنين هيكل[2] بعد زيارة الأخير لبكين أنَّ الاتحاد السوفييتي رغم قربه الجغرافي من المنطقة العربية لم يقدم الكثير للعرب في مواجهة "إسرائيل"، على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية البعيدة جغرافيًا التي تقدم "لإسرائيل" كل ما تريد. وأنَّ قيام "إسرائيل" لم يكن فقط نتيجة وعد بلفور وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية له فحسب، بل أيضًا كان للاتحاد السوفييتي مساهمة فعَّالة في تحقيق قيام "الكيان الإسرائيلي" في المنطقة العربية، وهو من وافق على قرار التقسيم أيضًا[3]. ومع كل التطورات السابقة لاحت في الأفق وفي بداية عقد السبعينات تغيرات متسارعة في سياسة الصين الخارجية، وبدأت بكين تبحث عن مصالحها الوطنية وتضعها ضمن أولوياتها، واتخذت موقفًا معتدلًا وانتهجت سياسة مرنة إزاء العديد من المشكلات بصفة عامة.

4- موقف الصين من أحداث الأردن1970م

1() رياض، محمود.، مذكرات محمود رياض1948–1978 البحث عن السلام والصّراع في الشّرق الأوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1985م، ص 414.

2() **محمد حسنين هيكل (23 أيلول 1923م – 17 شباط 2016م):** ولد في القاهرة ودرس التجارة وحصل على شهادة الدبلوم فيها. في عمر التاسع عشر دخل الصحافة وبدأ حياته الصحفية في صحيفة "الأجيشان جازيت" الأجنبية والتي تنشر في مصر آنذاك، وبقي فيها بين عامي1942– 1944م، ثم انتقل إلى العمل في صحيفة أخبار اليوم وبقي فيها بين عامي 1946– 1956م، وبعدها انتقل إلى الأهرام وبقي يعمل فيها ما بين عامي 1967– 1974م. ألف العديد من الكتب كان أولها كتاب إيران فوق البركان عام 1952م يتحدث فيه عن تأميم البترول الإيراني في عهد رئيس وزرائها محمد مصدق، التقى مع الرئيس جمال عبد الناصر أول مرة في 18 حزيران 1952م. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: الصيداوي، رياض.، هيكل أو الملف السري للذاكرة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1993م، ص22– 89.

(3) هيكل، محمد حسنين.، أحاديث في السياسة، دار الشروق، ص77، 78.

نشب الصراع الفلسطيني– الأردني ما بين 16 – 27 أيلول عام 1970م مع استمرار بعض الأعمال القتالية حتى عام 1971م، حيث تعود أسباب هذا الصراع إلى تنامي قوة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات واستشعر الملك الأردني حسين خطر الفلسطينيين بعد تعرضه لمحاولة اغتيال، وقيام الفلسطينيين باختطاف طائرات مدنية إلى الأردن لتفجيرها، كانت بداية لشرارة الحرب. بدأت الأحداث بحصار القوات الأردنية للمخيمات والفدائيين وقصفهم إلَّا أنَّ تدخل قوات مشاة الجيش السوري رجح كفة الفلسطينيين مما أدى إلى السيطرة على إربد من قبل الفلسطينيين وإعلانها منطقة محررة. لم يتوقف القتال بين الطرفين إلَّا بعد الجهود التي بذلها الرئيس جمال عبد الناصر في أثناء لقائه وزراء ورؤساء وملوك الدول العربية في القاهرة، إلَّا أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر توفي في اليوم التالي من اللقاء الأمر الذي أفقد المقاومة الفلسطينية مؤيدًا ثمينًا[1].

وقد تمثَّل دور الصين من أحداث أيلول بتقديم السلاح لحركة فتح ودعمها عسكرياً؛ ففي 20آب من العام1970 وصل حسني يوسف المبعوث الخاص لعرفات إلى بكين وأجرى مباحثات مباشرة مع شو ان لاي ومنها انتقل إلى فيتنام الشمالية وكوريا الشمالية ثم عاد إلى بكين في 5 أيلول من العام نفسه، حيث اجتمع يونس مع لي هيسان نيان وأعلن لي في مأدبة أقامها على شرف الوفد الفلسطيني أن الامبريالية الأمريكية والمتعاونين معها تقوم بتحريض القوات الرجعية في الأردن للقيام باستفزازات مسلحة ومتكررة ضد الفدائيين الفلسطينيين لتمزيق وحدة البلدان العربية والشعب العربي لتحقيق مخططاتها بهدف جعل العربي يقاتل العربي، ومن جهة أخرى أيدت الصحافة الصينية ودعمت الجانب الفلسطيني، وركزت على "الإمبريالية الأمريكية كمحرض على الحرب الأهلية وعلى المذبحة ضد الفلسطينيين التي قامت بها الحكومة الأردنية[2] وذلك وفق بيان أصدرته الحكومة الصينية الذي جاء في الآتي: في 17 أيلول عام 1970م حرَّضت الإمبريالية الأمريكية الحكومة العسكرية الرجعية للمملكة الأردنية بشن عدوان ضد الفدائيين الفلسطينيين والقوات المسلحة الثورية للشعب الفلسطيني، كما أدانت الصين تصرفات الملك الأردني. فيما عالجت صحيفة الشعب اليومية الموضوع بأسلوب آخر حيث وضحت ما يلي: تتآمر الإمبريالية الأميركية والإمبريالية الاشتراكية فيما بينهما، وفي نشاطهما في المنطقة العربية، ففي الوقت الذي تقوم به الولايات المُتَّحدة الأميركية بتسليح "إسرائيل" وتدبر القمع العسكري ضد الفلسطينيين وتتآمر على الدولة الفلسطينية نجد أن الإمبريالية الاشتراكية تقوم بالمناداة من أجل السلام في المنطقة العربية

(1) Soviet. News, 22 September. 1970.

2() بهبهاني، مصدر سابق، ص 88، 90، 91.

في الوقت الذي يتمُّ التنسيق بين الطرفين في أوجه متعددة من أجل جعل الفلسطينيين والعرب يتخليان عن نضالهم ضد المعتدين الأميركيين والاسرائيليين[1].

وبعد عام من الحرب وخلال لقاء مع وفد من منظمة التحرير الفلسطينية أتت الردود الصينية: أن موقفنا من القضية الفلسطينية مبدئي ودعمنا تمليه الواجبات الأممية وغير خاضع لاعتبارات سياسية وتُعَدُّ معركتكم ضد الإمبريالية في المنطقة العربية لا تخصُّ العرب فحسب بل تخصُّ الصين بشكل مباشر أيضًا[2].

وفي 10 كانون الأول 1971م وقف وزير خارجية الصين /تشياو كوان هوا/ في الأمم المُتَّحدة وكان رئيسًا للوفد الصيني مطالبًا "إسرائيل"[3] في أول خطاب له في الأمم المُتَّحدة بقوله: إنَّ على "إسرائيل" أن تنسحب من جميع الأرضي العربية المحتّلة، كما أنَّه يجب أن يرَّد للشعب الفلسطيني وطنه، وتُرَّد إليه حقوقه في الوجود الوطني[4].

وفي اجتماع آخر جمع شو ان لاي مع وزير الخارجية المصري محمود رياض آنذاك في آذار عام1972م وبعد زيارة نيكسون إلى الصين عام 1972م قال شو:<< إنَّ كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي يتنازعان من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وسبيلكم الأول إلى مقاومة ذلك هو مزيد من وحدة العمل العربي والفلسطيني، حتى لا تنجح إحدى القوتين أو كلتاهما في تمزيق العالم العربي والإيقاع بين دوله، وقد لمسنا من نيكسون عندما زارنا في الشهر الماضي شدة انحيازه إلى إسرائيل، وفهمنا منه أنه لن يجري أي تعديل في سياسته اتجاه الشرق الأوسط وهو مُصّر على جعل العرب يتفاوضون مع إسرائيل من موقف الضعف[5]>>؛ لذلك تدعو الصين الدول العربية إلى الوحدة لتحرير أراضيها وعدم انتظار الأسلحة من الاتحاد السوفييتي.

وبالنسبة إلى ربط قضية فيتنام بالصراع العربي– "الإسرائيلي" يرى رئيس حكومة الصين شو أنَّ الانتهاء من الأزمة الفيتنامية سيحول الأنظار باتجاه المنطقة العربية والصراع فيها، وأنَّ الصين تؤيد العرب

---

(1) NCNCA, 4 May, 1971.

2() الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971م، ص463.

3() سليمان، مرجع سابق، ص31.

4() بهبهاني، مصدر سابق، ص103– 105.

5() مقار، شفيق.، قتل مصر من عبد الناصر إلى السادات، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ص209.

في صراعهم لاسترجاع أراضيهم المحتلة، وأنَّ هذا التأييد لنْ ينفع بشيء على حدّ قول رئيس الحكومة الصيني[1].

5- الموقف الصيني من مباحثات القوتين العظميين حول الصراع العربي- "الإسرائيلي"

كانت الصين ترى لقاء 22 أيار 1972م في موسكو بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ومباحثاتهما حول المنطقة العربية أن المساومة ستقوم بينهما رغم إدراكها بأنَّ الاتحاد السوفييتي لن يتخلى بسهولة في هذه المرحلة عن المنطقة العربية، لكن سيتمُّ ربط حلها بحلول أخرى في آسيا وباتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يجعل من الصين ألَّا تستبعد في مثل هذه الحالة (حالة المساومة) في أن يتخلى الاتحاد السوفييتي عن العرب كما تخلى عن برلين لحساب ألمانيا الديمقراطية ولصالح الدول الغربية آنذاك[2]. وربما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تُقنع الاتحاد السوفييتي أنْ يُخضع سياسته في المنطقة العربية لمقتضيات الوفاق الدولي، وأنَّ كيسنجر ونيكسون يعملان على تحقيق ذلك كونه سبيلًا من سبل الحدّ من فرص المواجهة بين القوتين ولاسيما أنَّهما يرغبان في إبعاد الاتحاد السوفييتي عن مصر لصالحهما[3].

وعلى السياق نفسه كان للصين موقف آخر من المباحثات حول الصراع العربي- "الإسرائيلي" وذلك من خلال تصريح مندوبها في الأمم المتحدة في 6 حزيران 1973م بالقول: إنَّ القوتين العظميين تحاولان الإبقاء على حالة اللاسلم واللاحرب في المنطقة العربية ليسهل عليهما تقسيم نفوذهما هناك[4]. وعليه تكون المباحثات قد حققت للولايات المتحدة الأمريكية نجاحين كبيرين هما طرد الخبراء من مصر، والتعاون مع الصين بصورة غير رسمية في التحالف ضد الاتحاد السوفييتي[5] وبذلك تكون المباحثات بين القوتين قد جمَّدت الصراع في المنطقة العربية، وكرَّست حالة اللاسلم واللاحرب من جديد، ومن ثمَّ وضعت أمام العرب عقبة في المطالبة باسترجاع أراضيهم المحتلة لعام 1967م، فضلًا عن ذلك أنَّ المباحثات كانت أغلبها تصبُّ في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الاتحاد السوفييتي؛ لأنَّها أنقذت

---

(1) هيكل، أحاديث في السياسة، مصدر سابق، ص89، 90.

2() رياض، مصدر سابق، ص415.

3() كوانت، وليام ب.، عملية السلام- الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1414هـ/1994م، ص137، 138.

(4) رياض، مصدر سابق، ص436.

(5) هوبزباوم، إريك.، عصر التطرفات القرن العشرين الوجيز1914- 1991، ترجمة فايز الصباغ، مؤسسة الترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، حزيران2011، ص439.

واشنطن من المستنقع الفيتنامي وقرَّبتها من الصين على حساب موسكو التي تراجع دورها في المنطقة العربية على حساب تقدم واشنطن فيها التي استطاعت بحنكة كيسنجر أنْ تقايض فيتنام بالقضية العربية وكانت النتيجة طرد الخبراء السوفييت من مصر.

6 – موقف الصين من حرب تشرين التحريرية 1973م

في السادس من تشرين الأول من العام1973م اندلعت الحرب العربية–"الإسرائيلية" الرابعة في وقت واحد على الجبهتين المصرية والسورية، في حين بقيت الجبهة الأردنية هادئة، ودامت الحرب خمسة عشر يومًا أسفرت المعركة عن انتصارات عسكرية مهمة أحرزتها الجيوش العربية، كان موقف الصين عند اندلاع الحرب واضحًا ومؤيدًا لمصر وسورية وحركة المقاومة الفلسطينية. وانعكس موقفها في الأمم المُتَّحدة بشكل إيجابي وأصبح هذا الموقف من أولويات سياسة الصين الخارجية فيما يخص النزاع العربي– "الإسرائيلي"[1].

فكان التطور المهم في الأمم المُتَّحدة بالنسبة إلى الصين ثابتًا في تصويت الصين على نتائج الحرب، فهي لم تشارك فعليًا في اتخاذ القرار لكنها شنت هجومًا على هيمنة القوى العظمى، وأصبح عدم المشاركة سمة مميزة للنشاط الصيني بعد 22 تشرين الأول 1973م يوم طرح قرار مجلس الأمن 338 للتصويت" داعيًا لوقف فوري لإطلاق النار وتنفيذ القرار 242 لعام 1967م بكل أجزائه[2].

كان موقف الصين مؤيدًا لمصر وسورية ولحركة المقاومة الفلسطينية في حربها ضد "إسرائيل"، وانعكس ذلك التأييد لدى استقبال ممثل الحكومة الصينية، في 8 تشرين الأول 1973م في بكين، مبعوثي كلٍّ من مصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أدان ما تقوم به "إسرائيل"، وأعلن عن استعداد بلاده للوقوف بثبات إلى جانب نضال الشعب العربي ضد العدوان الإسرائيلي[3]. وانتقل موقف الصين المؤيد للحق العربي إلى أروقة الأمم المُتَّحدة عندما عارض مندوبها الدائم لدى الهيئة الدولية قرار وقف إطلاق النار، كما عارض القرار /242[4]؛ لأنَّه لم يستنكر العدوان الإسرائيلي، وكذلك القرار /338/؛ لأنَّ الصين كانت ترفض الدخول في مباحثات بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، وعن منظمته الشرعية، وكانت تريد المباحثات بين أطراف الصراع على إيقاعات الحرب، وليس بعد

---

(1) The Times 8 October, 1973.

(2) بهبهاني، مصدر سابق، ص116.

(3) المصدر نفسه، 115.

(4) شادي مراد، مقدمات ، ص71.

وقف الحرب، كون استمرار الحرب يشكل استنزافًا للقدرة العسكرية الإسرائيلية، وورقة ضاغطة ترغمها على الانصياع للقرارات الدولية والالتزام بتنفيذها[1].

كما علَّقت صحيفة الشعب اليومية الصينية التي نشرت في الثامن من آذار عام 1978م[2] مقالاً تضمَّن كلمة على لسان وزير خارجية الصين (تشياو كوان هوا) جاء فيه:<<... على بيغن وأمثاله أن يفهموا أنَّه فقط بعد أن تغير "إسرائيل" مجراها، وتتخلى عن سياسة العدوان والتوسع يمكنها أن تعيش جنبًا إلى جنب مع الدولة العربية، وتُقَبل كدولةٍ مسؤولة في العالم[3]>>.

7- الموقف من عملية السلام(كامب ديفد)

على الرغم من أنَّ اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، (اتفاقية بين مصر وإسرائيل)، إلَّا أنَّ آثار هذه الاتفاقية ظهرت في العديد من دول العالم، خاصة فيما يتعلق بعلاقات دول العالم مع كلٍّ من مصر و"إسرائيل"، ولعلَّ الصين هي إحدى الدول التي تأثرت سياستها الخارجية بهذه الاتفاقية، فكان الموقف الصيني من زيارة الرئيس أنور السادات(1970- 1981م)[4] للكيان الصهيوني عام

---

(1) رباب يحيى عبد المحسن، الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد28، آذار 2004م، الموقع على الإنترنت .HTTP://WWW.Sis.GOV.PS.

2() مسلم، سامي.، الصين والقضية الفلسطينية 1976-1981م، بيروت، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1982م، ص29.

(3) الحمش، منير، الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق، دمشق، سورية، الأهلية للتوزيع، 2002م، ص 78.

4() **أنور السادات(1918م- 1981م):** ولد في قرية "ميت أبو الكوم"، درس الابتدائية في قريته، ثم انتقل إلى القاهرة عام 1925، أنهى دراسته الثانوية عام 1936م، وفي عام 1935م التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها عام 1938م برتبة ملازم، قاد أول تنظيم ثوري سري مع مجموعة من الضباط عام 1939م، اعتقله الإنكليز عام 1942م، وهرب من السجن عام 1944م، شارك في ثورة عام 1952م بعد خروجه من السجن وفي عام 1953م ترأس تحرير جريدة الجمهورية التي تدعو إلى الثورة، ومع أول تشكيل وزاري لحكومة الثورة تولى السادات منصب وزير دولة، ثم نائب لرئيس الجمهورية لمدة شهر عام 1954م، في عام 1957م انتخب عضوًا لمجلس الأمة ولمدة ثلاث سنوات، وفي عام 1960م انتخب رئيسًا لمجلس الأمة، اختاره الرئيس عبد الناصر نائبًا له عام 1969م، وفي أيلول عام 1970م تم اختياره رئيسًا لمصر، خاض حرب عام 1973م، زار القدس عام 1977م، ووقع مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر اتفاقية كامب دايفيد، وفي عام 1979م وقع مع "إسرائيل" معاهدة السلام. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: بركات، محمد مرشدي.، السادات سيرة ومسيرة، دار المعارف، مصر، القاهرة، 2013م، ص17- 57.

1977م، ومن اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م غير واضح، وكانت تصريحات قادتها وكتابات صحافتها غامضة ومتضاربة في كثير من الأحيان، نذكر منها أهم المواقف حسب التسلسل الزمني[1].

جاء الموقف الصيني على لسان/لي هسيان نيان/نائب رئيس مجلس الدولة، حيث أشاد بالسادات وتاريخه ومواقفه خاصة المعارضة للاتحاد السوفييتي، وبخصوص قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، ووصف فكرة التسوية السلمية للصراع على أنَّها تشكل حلًا معقولًا، وكان هذا الاصطلاح جديدًا في السياسة الصينية، وقد حدده بأربع نقاط:

أ. عدم تدخل الدول الكبرى في شؤون المنطقة العربية.

ب. على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة.

ج. يجب إعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

د. تحقيق تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الصراع العربي– الإسرائيلي.

كما جاء خطاب وزير الخارجية الصيني (هوانغ هوا) في الأمم المُتَّحدة في 28 أيلول 1978م، أي بعد توقيع الاتفاقية بأحد عشر يومًا، الذي يُعَدُّ أول موقف رسمي صيني من الاتفاقية. فقد انتقد (هوانغ) سياسة كامب ديفيد والطريقة التي جرت بها التسوية، حيث انتقد "إسرائيل" وموقفها الرافض للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وعدم اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني ضحية العدوان الإسرائيلي والتنافس بين القوتين العظميين، وحدد المفهوم الصيني للتسوية وإحلال السلام في المنطقة العربية، بأنَّه لا يمكن أن يتحقق إلَّا بعودة الأراضي العربية المحتلة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي نفس الخطاب نفى أن تكون الصين تتهيأ للاعتراف "بإسرائيل" أو التعامل معها. فيما تركت وسائل الإعلام الصينية وبخاصة وكالة (شينخوا) انطباعًا بأنَّ الصين تدعم السادات وتؤيد اتفاقية كامب ديفيد بينه وبين إسرائيل، حيث ذكرت خطوات السادات ولم تذكر اعتراض الدول العربية عليها، وسوَّغت الوكالة مواقف السادات بأنَّها جاءت بسبب السياسة السوفيتية السيئة، وبشكل عام، فإنَّ الصين اتخذت موقفًا رافضًا لإدانة اتفاقية كامب ديفيد، بحجة أنَّها تتخذ موقف التروي وعدم التدخل، ولن تصدر تعليقاتها بشكل علني، بيد أنَّها ترفض مطلقًا أن تؤثر سياساتها الشرق أوسطية في تأييدها لقضية فلسطين، أو أن يحرمها هذا التأييد اتباع سياتها الخاصة بدول المنطقة العربية، مع اعتبارها أن

1() مسلم، مرجع سابق، ص8– 15.

"عقدة ومشكلة المنطقة العربية كامنة في كيفية حلّ القضية الفلسطينية، وهذه أعقد المشاكل"[1].يمكن قراءة أنَّ السياسة الخارجية الصينية قد اتخذت في السبعينات منحى تأييد التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، فقد صرح وزير الخارجية الصيني حينها (تشي هوا يوان) أننا نؤيد المفاوضات السلمية التي تخدم الحل العادل والشامل لقضية الصراع العربي- الإسرائيلي[2]. وقد انعكست السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل" على القضية الفلسطينية في عقد السبعينات بحدوث تحول في موقف الصين إزاء هذه القضية، فالصين لم تعد تدعم حركات التحرير أو تدعو إلى الكفاح المسلح، ولم تعد تنادي بمعاداة "إسرائيل"، وأصبحت تسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومات التي تناهض الاتحاد السوفييتي، بغض النظر عن الأيديولوجية التي تعتنقها هذه الحكومات، ويكمن السبب وراء السلوك الصيني في دخول الصين إلى الأمم المتحدة، والتقارب الصيني- الأمريكي، إلَّا أنَّ السبب الأكثر أهمية هو الصراع السوفييتي- الصيني. والحقيقة أن السبب الثاني هو نتيجة لسبب ثالث، فقد سعت إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون(1969- 1974م)[3] ووزير خارجيته هنري كيسنجر (1973- 1976م)[4] لتوظيف الصراع السوفييتي- الصيني لصالح الولايات المُتَّحدة الأمريكية[1].

---

(1) مسلم، مرجع سابق، ص23.

2() المرجع نفسه، ص64.

3() **ريتشارد ميلهاوس نيكسون(1913- 1994م):** ولد في مدينة يوربا لندا في ولاية كاليفورنيا في 9 كانون الثاني 1913م، التحق بكلية الحقوق في جامعة ديوك وتخرج فيها 1937م، درس المحاماة في بلده، ثم دخل الكونغرس1946م، ثم مجلس الشيوخ1950م، اختاره إيزنهاور نائبًا له وخدم ثماني سنوات كنائب للرئيس، خسر أمام المرشح جون كنيدي في انتخابات 1960م، واستلم بعد الرئيس جونسون 1969م الرئاسة، وكان الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، عقد مع بريجنيف اتفاقًا في موسكو في 22 أيار1972م، تمخض عنه سياسة الاسترخاء العسكري والوفاق الدولي، أنهى التدخل الأمريكي في فيتنام 1973م، وبقي في الحكم حتى استقال في آب 1974م بسبب فضيحة ووترغييت. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: - LINGER Jerry., "Richard Nixon- Henry Kissinger. The Anti- Semite Who Saved Israel", P. 1.

(4)**هنري كيسنجر Henry Kissinger(1923-):** رجل الدبلوماسية الأمريكية، ولد في مدينة فويرث الألمانية 1923م من أسرة يهودية. هاجر مع عائلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938م، وحصل على الجنسية الأمريكية 1943م. حصل على درجة البكالوريوس عام 1950م، وعلى الدكتوراه 1954م، عرف بأنَّه مهندس سياسة الوفاق الدولي بين عامي 1969- 1974م، عينه نيكسون مستشارًا في شؤون الأمن القومي 1969- 1975م، بعد أن كان دكتورًا في جامعة هارفورد، قاد مفاوضات الحرب الفيتنامية في بداية السبعينات، ثم أصبح وزيرًا للخارجية بين عام 1973- 1976م، واشتهر برحلته المكوكية، ولاسيما بين سورية و"إسرائيل"، بهدف التوصل لهدنة بين الطرفين بعد حرب1973م للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: - GRIFFITHS Martin., Fifty Key Thinkers In International Relations, Taylor & Francis Library, London And New York, 2001, P. 25-27.

النقطة المفصلية الهامة هنا هي أن بكين شعرت أنه مادام بعض العرب قرروا الاعتراف بإسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية معها، فلماذا لا تقتدي الصين بالعرب، ثم إن أصحاب القضية اختاروا المفاوضات والسلام مع إسرائيل[2].

ويلاحظ من السابق أن موقف الصين اتجاه "إسرائيل" مرتبط بقرار بعض الدول العربية في الاعتراف بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مثَّلت معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية وبشكل جليٍّ البراغماتية التي انتهجتها سياسة الصين الخارجية اتجاه الصراع العربي– الإسرائيلي، فالتغيرات الإقليمية والدولية التي دفعت مصر إلى عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل هي نفسها تلك التي دفعت الصين إلى تبنى مواقف أقل تشددًا تجاه "إسرائيل"، ولا نغفل في الوقت ذاته أهمية محدد داخلي هام تمثل في وفاة الزعيم (ماو تسي تونغ)، وانتهاج الصين سياسة براغماتية وطنية، فهي لن تكون مدافعًا أقوى عن القضية الفلسطينية من أصحابها، ولن تضر بمصالحها الدولية التي باتت ذات ثقل أقوى عما سبق في مقابل احتفاظها بأيديولوجية دعم حركات تحرر أو دول مناوئة "لإسرائيل" في المنطقة، وبمعنى آخر أن مجموعة التغيرات الداخلية التي تراكمت بعد انتهاج التسوية السلمية مع "إسرائيل" ومن قبل بعض الدول العربية أدت إلى تغيرات في السلوك السياسي الخارجي للصين.

فإنّ السياسة الخارجية الصينية وعلى الرغم من تطورها في المرحلة التي أعقبت تبني أطرافٍ عربية التسوية السلمية مع "إسرائيل"، فإنَّها ارتبطت بعلاقات متباينة مع الدول العربية من جهة، ومع إسرائيل من جهة أخرى، فالعلاقات التي ترددت صعودًا وهبوطًا حسب المصلحة المتبادلة، فرضت أجندة جديدة على السياسة الخارجية الصينية دفعتها إلى الاقتراب أكثر من التوجه العربي المتمثل في التفاوض مع "إسرائيل".

ومن ثمَّ يمكن القول لقد حدث تحول في عقد السبعينيات في موقف الصين إزاء الصراع العربي– "الإسرائيلي"، فالصين لم تعد تدعم حركات التحرر أو تدعو إلى الكفاح المسلح، ولم تعد تطالب بالقضاء على "إسرائيل" وأخذت تسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومات التي تناهض الاتحاد السوفييتي بغض النظر عن الايدولوجيات التي تعتنقها تلك الحكومات. ومما لا شك فيه أن هناك أسباباً عدة وراء اتخاذ هذا السلوك الصيني لعلَّ أولها هو دخول الصين إلى الأمم المتحدة، والتقارب الصيني– الأمريكي.

1() الانباري، مرجع سابق، ص9.

(2) الوادي، محمد خير.، إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، ط 1، الأهالي، للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق، سورية، 2005، ص129.

لذا يلاحظ أنَّ موقف الصين في السبعينيات اتجه إلى تأييد التسوية السلمية للصراع العربي– الإسرائيلي. فقد صرح وزير الخارجية الصيني السابق / تشي هوا يوان/ بقوله: إننا نؤيد المفاوضات السلمية التي تخدم الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط. استمر الموقف الصيني للتسوية السلمية حتى الثمانينيات وحل القضية الفلسطينية كمدخل لحل الصراع العربي– الإسرائيلي على أن يتَّم ذلك من خلال مؤتمر دولي للسلام[1].

رابعًا – الموقف الصيني من قضايا المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الثمانينيات

إذا كانت العلاقات الصينية– الاسرائيلية قد شهدت تناميًا متسارعًا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين لاعتبارات تتعلَّق بالمشهد السياسي الطارئ للنظام العالمي الجديد، فإن الخلل ليس في الجانب الصيني وإنَّما في النظام العربي الرسمي الذي لم يحسن قراءة المشهد السياسي الصيني، وما طرأ عليه من تغُّيرات بدءًا من عام 1978م. لقد قرأت "إسرائيل" المشهد الصيني جيدًا، وتعاملت معه في ضوء المستجدات، بينما غابت لدى النظام العربي الرؤية الاستراتيجية للتحولات الجديدة في السياسة الصينية، فاقتنص الإسرائيليون الفرصة في الوقت الذي أضاعها العرب. ومع ذلك فإنَّ القيادة الصينية مدركة للأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وتتعامل معها بإيجابية. وفي ضوء هذا الإدراك، نجد هناك استراتيجية جديدة في السياسة الصينية، تكمن في تطلع إلى مستقبل واعد لعلاقتها مع الدول العربية[2].

والمهتم بالسياسة الخارجية الصينية حول الصراع العربي– الإسرائيلي يلحظ بوضوح أنها تقوم على أسس تبادل المصالح وليس على أسس الالتزام بالعقائد، وأنَّ خطَّ تلك السياسة متوازن، وهو في أغلب الأحيان يميل إلى التحفظ والهدوء وتحيُّن الفرصة وعدم الانجرار وراء المواقف البراقة والقفزات غير المحسوبة[3].

تُعَدُّ السياسة الصينية في مرحلة الثمانينيات امتدادا للسبعينيات، فقد استمر الموقف الصيني مؤيدًا للتسوية السلمية بين العرب و"إسرائيل"، وكأسلوب ملائم لحل الصراع العربي– الإسرائيلي وبديلًا عن الكفاح المسلح، وأنَّ الوسيلة لإتمام ذلك تتمثل في المؤتمر الدولي للسلام، ومع ذلك فإنَّ الصين لم تتوان عن إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982م، والإصرار، كما ورد على لسان أعلى المسؤولين فيها،

1() الانباري، مرجع سابق، ص9.

(2) سلمان، المرجع السابق، ص38.

(3) المرجع نفسه، ص25.

على ضـرورة الانسـحاب الكامل للقوات الإسـرائيلية من لبنان ومن دون شروط، مع تأييدها للشعبين اللبناني والفلسطيني في كفاحهما ضد العدوان، وأعرب مندوب الصـين الدائم في الأمم المُتَّحدة حينها عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسـلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة[1].

وفي السياق عينه، أعلنت الصـين مسـاندتها لمشـروع السـلام الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس المغربية عام 1982م، والذي يعترف ضـمنًا بوجود "إسرائيل"، ويدعو إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي نهاية العام نفسه أعلن رئيس الوزراء الصـيني خلال زيارته للقاهرة تأييد الصـين لجميع دول الشرق الأوسط أن تعيش في بسلام ولها جميع الحقوق في الاستقلال، وقد تركت الصـين بذلك المجال مفتوحًا أمام سياستها الخارجية في الشرق الأوسط فيما يخصُّ مسألة وجود "إسرائيل" ككيان سياسي. وكذلك كانت الصـين الشـعبية وحتى انتهاء الحرب الباردة مطلع التسـعينيات من القرن العشرين صريحة في إدانتها لسياسات "إسرائيل" التوسعية ولممارساتها الإرهابية بحق المواطنين العرب في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وبلغت هذه الصراحة درجة وصف سياسة الحكومة الاسرائيلية بالوحشية، ونعت مرتكبيها من القادة الصهاينة بالعنجهية، حتى إنَّ الصحافة الصينية كانت تطلق على الجيش الإسرائيلي تسمية "جيش العدوان الإسرائيلي"، وكانت ترى أنَّ لا فرق بين السياسة التوسعية الإسرائيلية وسياسة ألمانية الهتلرية، فكلا السياستين اعتمدت نظرية "المجال الحيوي"؛ ليكون مسوغًا للاحتلال والتوسع الذي لا ينتهي عند حدود[2].

وعلى صـعيدٍ آخر، كان واضـحًا أنَّ الصين قد نفضت يديها من الصـراعات الإقليمية القديمة أو تلك التي اشتعلت مجددًا في العالم العربي، فلم تأتي منها بادرة فعلية للتدخل بما يساعد على حلَّ أو تهدئة هذه الصراعات، فبالنسبة للصـراع العربي– الإسـرائيلي، والتزامًا منها بعدم التورط فيما قد يضـر بالمصالح الصينية، تبنت الصين مواقف لا ترفض ولا تقبل بوضوح المبادرات الأمريكية أو السوفييتية لحلَّ الصـراع، وعلى الرغم من عبارات التأييد والتعاطف التي أطلقتها الصـين هنا وهناك لصـالح الفلسطينيين، إلَّا أنَّها لم تبد أيَّ استعداد لاتخاذ موقف يشكّلُ خطراً عليها[3]، وفي المقابل أعلنت السلطات الإسـرائيلية عام 1984م، وبعد عامين من الاجتياح الإسرائيلي للبنان، عن عقد أول صفقة

1() يحيى عبد المحسن، رباب.، الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد الثامن والعشرون، السنة الثالثة، الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله، فلسطين، 2004، ص157.

(2) مسلم، مرجع سابق، ص24– 26.

3 **Harris**, Lillian., China considers the Middle East, I.B.Tauris & Co, Ltd, Publishers, London, England, 1993,P.187.

كبرى لتصـــدير الســـلاح وتبادل الخبراء بينها وبين الصـــين، ليصـــبح مجال تكنولوجيا الســـلاح هو القاعدة الصـــلبة لتوثيق العلاقات بين البلدين[1].

ومن اللافت في موقف الدول العربية أنَّ الجامعة العربية أقامت تمثيلاً لها في الصين بموجب اتفاقية انشاء بعثة دبلوماسية لها وقعتها مع الجانب الصيني في 14 أيار 1993م، رغم استمرار الجامعة العربية في بداية الأمر باستمرار اعترافها بتايوان كممثل شرعي للصين، وليس جمهورية الصين الشعبية في آب عام 1950م[2] على الرغم من وجود علاقات قائمة بين الصين و"إسرائيل".

وبشكل عام أن التأييد الصيني للموقف العربي لعملية السلام، والتوجه الصيني العام يسير في اطار التحفظ وعدم التورط في هذه المشكلة، وتحقيق التوازن بين علاقاتها مع الدول العربية من جهة وعلاقاتها مع "اسرائيل" من جهة أخرى، حيث أكدت الصين أنَّها تؤيد دوام عملية السلام بالمنطقة، وتدعو إلى حلٍّ شامل وعادل لقضية الصراع العربي– "الإسرائيلي" حسب قرار مجلس الأمن الدولي وقرارات الأمم المُتَّحدة المعنية، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام[3].

وعلى الرغم من تطور العلاقات الصينية– الإسرائيلية ولاسيما أواخر السبعينات إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة في 1992/1/24م فإن الصين تعلن أن موقفها من الصراع العربي– الإسرائيلي هو موقف مبدئي وغير قابل للتغيير، وقد سوَّغت الصين موقفها هذا بأن هذه العلاقة – مع إسرائيل– تُمكّنُ الصين من القيام بدور فاعل ومؤثر في قضية حل الصراع العربي– "الإسرائيلي"، مع تأكيدها أن المفاوضات السلمية هي الطريق الوحيد لحل الصراع، واستعدادها للعمل مع المجتمع الدولي لإيجاد صيغة حل شامل ودائم لهذا الصراع. عمومًا يمكن القول: إنَّ الموقف الصيني في التسعينيات بدأ يقترب بشكل تدريجي من المواقف الأمريكية– الإسرائيلية، ولم تعد تتمسك بمواقف مبدئية حيال الصراع العربي– الإسرائيلي. فلم تعد الصين تنظر إلى "إسرائيل" على أنَّها جزء من شبكة الدفاع الغربي المعادي للشيوعية، وإنما على أساس أن هناك مجالات كثيرة للتعاون بينهما. فقد عملت "إسرائيل" من أجل احتلال مكانة مهمة في سياسة الصين الخارجية من خلال ما يمكن أن تُقّدمه للصين في مجالات التكنولوجيا

---

(1) حمدي، عبد العزيز.، العلاقات الصينية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، القاهرة، مصر1998، ص135.

(2) عبدالله، مرجع سابق، ص225

3() عبدالله، مرجع سابق، ص227.

المتقدمة، ولاسيما العسكرية منها. لذا يلاحظ أنَّ قراءة طبيعة العلاقات الصينية– الإسرائيلية تشير إلى استبعاد إمكانية قيام الصين بدور فاعل في الصراع العربي– "الإسرائيلي"[1].

خامسًا – انعكاسات التقارب الصيني– الإسرائيلي على الصراع العربي– الإسرائيلي

منذ رحيل ماو تسي تونغ وشو إن لاي، بدأت الصين تنظر إلى منطقة العربية، ضمن مفهوم استراتيجي جديد، يتلاءم مع عدائها التقليدي للاتحاد السوفييتي، وهو ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع الصين عليه عبر زيارات مسؤوليها ووفود الكونغرس، وقد اتضح الموقف الصيني الجديد من خلال موقفها من معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية؛ إذ تركز أساسًا على الفرص التي تتيحها لتقليص الدور السوفييتي في المنطقة العربية لا على تأثيرها[2].

دخلت الصين مرحلة جديدة في سياستها الخارجية سميت بمرحلة الواقعية ولاسيما في ثمانينيات القرن العشرين، حيث شهدت علاقات الصين الخارجية تطورًا ملحوظًا ليس مع الدول العربية فحسب، وإنما مع جميع دول العالم. ففي أوائل الثمانينيات لوحظ أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فقدتا قدرتَهما على السيطرة على الشؤون الدولية، وظهر ميل لدى العرب و"إسرائيل" في حل النزاع بينهما بالطرق السلمية، ولا سيما بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982م، كما برزت نقطة ساخنة جديدة في منطقة الخليج العربي إثر الحرب العراقية– الإيرانية، كل ذلك دفع بالمؤتمر الثالث للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني إلى الاهتمام بالبناء الاقتصادي، ومن ثمَّ البحث عن بيئة دولية مستقرة يسودها السلم. وعليه حرصت القيادة السياسية الصينية على تنمية علاقات الصين مع دول المنطقة العربية، بدعوة الصين لحلّ مشكلة الصراع العربي– الإسرائيلي عبر الأقنية السياسية، بعيدًا عن أيّ شكل من أشكال العنف، والتأكيد على حلّ النزاع القائم عن طريق التفاوض السلمي. وقد استغلت الصين في الآونة الأخيرة ثقة العرب بالولايات المتحدة الأمريكية لتطرح نفسها وصية بينهما وبين "إسرائيل"، مستندة في ذلك إلى علاقات جيدة تربطها مع طرفي الصراع. ومن الجدير بالذكر أنَّ تحسُّنَ العلاقات بين العرب وإسرائيل" أعطى فرصة للصين كي تنمي علاقاتها مع "إسرائيل أيضًا[3].

---

(1) الانباري، مرجع سابق، ص10.

(2) أبو طالب، حسن.، الصين والشرق الأوسط، بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، السياسة الدولية، السنة 44، العدد 173 تموز 2008م، ص 143.

3() لي وي، مصدر سابق، ص72.

وعلى الرغم من أنَّ الصين اعترفت بالدولة الفلسطينية في عام 1988م، أي قبل أربع سنوات من إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"؛ فقد لُوحظ في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين وجود اتجاه تراجعي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية. فعوضًا عن تمسكها برؤية مبدئية منسجمة إزاء حلّ القضية الفلسطينية؛ فإنَّها أخذت تقترب تدريجًا من المواقف المهادنة "لإسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الموقف الذي انطوى على تنازلات صينية، فبعد أن كانت الصين تعلن أنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، ما دامت الأخيرة لا تزال تحتل الأراضي الفلسطينية، وبعد أن كانت ترى في "إسرائيل" أداة استعمارية، لا بدَّ من العمل على القضاء عليها، فإنها أقامت مع "إسرائيل" علاقات دبلوماسية، في شباط 1992م، وهو ما انطوى على تبدُّلٍ في الموقف الصيني إزاء قضية العرب الأولى. كما بقيت الصين تُعَدُّ التفاوض هو الحلُّ الوحيد، وتؤيد تسوية تفاوضية تتفق عليها الأطراف المعنية، وعلى الرغم من التأييد الصيني لتسوية تاريخية للصراع العربي– الإسرائيلي، فقد كانت الصين تتعمد الابتعاد من تفاصيل هذه العملية التي كانت تُعَدُّها تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان الموقف الغالب للصين هو التأييد من بعد لكلّ ما هو متصل بالمفاوضات العربية– الإسرائيلية من دون التدخل المباشر في تفاصيلها، مع الاستمرار في نسج علاقات قوية مع كلّ أطراف الصراع ومن دون الانحياز لأحد في مواجهة الآخر[1].

من جهة أخرى، لم يكن للصين دور في ما يُعرف باللجنة الدولية الرباعية المشكلَّة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تستهدف متابعة ما يتصل بالمفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية. وما يلفت النظر هنا مشاركة الصين– بناء على دعوة أمريكية– في مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في تشرين الثاني ٢٠٠٧ بغرض إحياء عملية تفاوض فلسطينية– إسرائيلية تنتهي بإعلان الدولة الفلسطينية، أو على الأقل تحدد ملامحها النهائية وفي هذا المؤتمر طرح وزير خارجية الصين رؤية شاملة لما أعدَّته تعزيز أسس السلام في الشرق الأوسط. وقد تضمنت خمسة مبادئ على النحو الآتي[2]:

---

(1) أبو طالب، مرجع سابق، ص 143.

2() محمد، علاء الدين عبد الحفيظ.، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، ص14، 15 .

1- احترام التاريخ، ونظرًا إلى ما يشهده الشرق الأوسط من تغيرات عميقة يجب على الأطراف المعنية أن تواجه الواقع، وأن تتخذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر، ومن ثمَّ فمن المهم الشروع في عقد مفاوضات حول قضايا الوضع النهائي.

٢- نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلامًا دائمًا.

٣ - دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازنة وتوفير البيئة المؤدية لنجاحها، وبما أنَّ هناك ارتباطًا بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي- الإسرائيلي الأخرى، لذلك ينبغي استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وكلٍّ من سورية ولبنان، حتى يمكن لهذه المحادثات ولمثيلتها الفلسطينية- الإسرائيلية أن تساندا وضع بعضها البعض.

٤ _إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات السلام، ومن هنا تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية إلى فلسطين، وإيجاد تعاون اقتصادي إقليمي كمدخل لضمان الأمن الإقليمي.

٥- بناء توافق وزيادة الإسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغي على المجتمع الدولي أن يُنفّذ تعاونًا وثيقًا ويقيم آلية متعددة الأطراف لتسهيل ومساندة محادثات السلام.

وقد شجعت البلدان العربية الصين على القيام بدور أكبر في المنطقة العربية، ورأت أن ذلك قد يؤدي إلى إعادة هيكلة النظام العالمي بما يعيد تحقيق التوازن في العلاقات الدولية، وقد نظرت إلى الصين أيضًا كسوق حالية ومستقبلية كبيرة لمنتجاتها، سواء من النفط ومشتقاته أو كملجأ آمن لرؤوس الأموال والاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، يُلاحظ أنَّ الدول العربية لم تهتم بالتعاون مع الصين ولم تحافظ على الفرص التي قدَّمتها الصين إليها، أي أن الدول العربية لم تكن لديها استراتيجية لدعم وتنمية علاقاتها مع الصين بالشكل المفيد، وقد يكون مفيدًا هنا أنَّ نقارن هذا الموقف بما فعلته "إسرائيل" طوال السنوات السابقة مثلًا عندما ثابرت على مدى ثمانية وثلاثين عامًا على طرق الأبواب الصينية ومحاولة فتح مجالات للتعاون معها، وذلك على الرغم من مقاطعة الصين لها منذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وبفضل هذه المثابرة، أصبحت "إسرائيل" اليوم من أهم الدول التي تحرص الصين على علاقاتها معها. فالإسرائيليون قدَّموا لها خبرات هامة في مجال التنمية الزراعية، وقاموا بدور الوسيط بين منتجاتها الصناعية والأسواق العالمية، كما ساعدوها في الحصول على أسرار تكنولوجيا السلاح، حتى ولو أتى هذا بالتجسس على

الولايات المتحدة الأمريكية ولصالحها[1]. و دعم الصين للقدرات العسكرية العربية عملًا من أعمال تقوية احتمالات السلام في المنطقة العربية، لأنَّه مع بناء توازن استراتيجي عربي- إسرائيلي، فإن إسرائيل ستكون في موقف يتطلَّبُ منها التفاوض بشكل جاد وحقيقي مع الدول العربية، ولهذا نجد أنَّه مع تصاعد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، فإنَّ الأخيرة كانت دومًا تطالب الصين بعدم بيع الأسلحة والصواريخ متوسطة المدى إلى الدول العربية، كما تفعل الشيء ذاته مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية[2].

في ضوء ما سبق، يتضح أنَّ سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية مرت بأكثر من مرحلة بين مناصبة العداء لإسرائيل في حقبة وبين دعم العلاقات معها في حقبة أخرى، وفى كلّ الأحوال كانت الصين مؤيدة للعرب وللحقوق الفلسطينية ولم تتأثر مواقفها بتطوير علاقاتها مع إسرائيل، إلَّا أنَّ الواقع يؤكّدُ أنَّ الدور الصيني تحرك كثيرًا من الناحية النظرية ،أَّما من الناحية العملية فلم يكن للصين دورٌ مؤثرٌ يغير من طبيعة الواقع على الأرض في ظل مجموعة من العوامل الخارجة عن سيطرتها أهمها امتلاك الولايات المتحدة كافة أو معظم الأدوات التي تُمكّنُها من تحريك الموقف أو تجميده في ضوء علاقاتها المميزة مع إسرائيل من ناحية، وكافة أطراف الصراع من ناحية أخرى، حتى إنَّ القوة العظمى الأخرى وهي روسيا لا تملك أدوات لتحريك القضية الفلسطينية في ظل الانفراد الأمريكي بذلك[3].

ولعلَّ الدول العربية شعرت بالتقدم الحاصل بين الصين والكيان الإسرائيلي عندما رفضت الصين التوقيع في عام 2010م على وثيقة مشتركة تُعَدُّ القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة، وذلك في أعمال الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي- الصيني[4]. ومن ثمَّ إن الموقف الصيني المتوازن ربما لا يجعل من الدور الصيني في قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي محل ترحيب داخل إسرائيل، ووفقًا لجيرالد ستينبيرغ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان في إسرائيل، فإن الصينيين يحاولون أن يكونوا أوروبيين. إنهم يحاولون أن يكونوا فاعلين عالميين، والطريق نحو التحول إلى لاعبين عالميين يمرُّ عبر الادعاء بأن لديهم ما يقدمونه. إنَّ للصين علاقات تجارية جيدة مع "إسرائيل"، لكن هناك فجوة ضخمة في ما يتعلق بفهم طبيعة المنطقة. فالصين

1() حمدي، مرجع سابق، ص25.

(2) كامل وزرنوقة، مصطفى وصلاح.، العرب ونظام عالمي جديد، مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر 1998م، ص264.

(3) إبراهيم، مرجع سابق، ص87.

(4) أيوب، مرجع سابق، ص 24، 25.

ليس لديها الصلات ولا الآليات ولا ميراث من التدخل في قضايا المنطقة، كما أنه لا توجد دولة باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بثقة من الجانبين للعمل كراعٍ للسلام وخصوصًا بالنسبة إلى إسرائيل التي ترى أنها يُساء فهمها في عالم لا يفهم الوضع الإسرائيلي كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تعترف الصين بإسرائيل إلَّا عندما أدركت أنَّ القوى الكبرى تُعَدُّ لمؤتمر مدريد للسلام ففضلت ألاَّ تبقى وحيدة[1]().

يُلاحظ مما سبق أن تصرفات الصين تعكس بشكل واضح موقفها من الصراع العربي– الإسرائيلي الذي يعد القضية المركزية للدول العربية، فعلى الرغم من أنها لم تملك علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" إلَّا أنَّها لم تتخذ موقفًا حازمًا ضدَّها، وبقي موقفها يتجدد في تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي بالطرق السلمية على أساس قرارات الأمم المتحدة ووفق مبدأ الأرض مقابل السلام. فهي بذلك تحاول اعتماد سياسة عدم الصدام أو خسران أيٍّ من الطرفين العربي والإسرائيلي، حيث استمر موقفها هذا حتى بعد انتهاء الحرب الباردة على أساس براغماتي قائم على تأييد الحقوق العربية المشروعة وعملية التسوية السلمية[2]. وبالمقابل فقد سعت الصين إلى تعزيز علاقتها مع الكيان الإسرائيلي سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكيان عام 1992م، وازداد مع هذا التبادل حجم العلاقات الخاصة في مجال التسلح. وقد علل كثيرون سبب السياسة الصينية البراغماتية هذه بأنَّ الصين تحاول إيجاد ساحة واسعة لأسلحتها وصناعتها، ففي الوقت الذي كانت فيه الصين تدعم عملية التسوية في إطار مفهومها للشرعية الدولية ازدادت صادرات الصين من الأسلحة إلى المنطقة العربية من 8397 مليون دولار عام 1990م إلى 9485 مليون دولار عام 1995م أغلبها مع إسرائيل مقابل تزويد الصين بتكنولوجيا أمريكية[3].

يمكن تفسير صعود الدور الصيني في المنطقة العربية، والرغبة في القيام بدور أكبر في قضايا الصراع العربي– الإسرائيلي من خلال سيطرة اللوبي الموالي "لإسرائيل" على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وهو ما أفقد تلك السياسة صدقيتها، وأوجد فجوة تريد الصين أن تملأها من جهة، وأنه لم يحدث أي تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تُجاه القضية الفلسطينية أو الصراع العربي– الإسرائيلي

---

(1) محمد، مرجع سابق، ص17.

2() حميد، هالة خالد.، تطور العلاقات العربية – الصينية، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 164.

(3) المرجع نفسه، ص165.

خلال فترتي رئاسة أوباما، لعدم تحمس الأخير لإجراء أيّ تغيير. كما أن تقدم الصين نفسها كصديق لكل من العرب وإسرائيل يمكنها من تأدية دور إيجابي وحيادي أكثر صدقية من الموقف الأمريكي المتحيز دائمًا "لإسرائيل"، ولاسيما في مساعي حلّ الصراع العربي- الإسرائيلي من بينها القضية الفلسطينية التي تُعَدُّها الصين القضية المحورية ذات التأثير في السلام والاستقرار في المنطقة العربية[1]. وبالنهاية يمكن القول: إنَّ أحد مصادر الخلل الراهن في العلاقات العربية- الصينية يعود إلى الطرف العربي؛ فالصوت العربي ليس متجانسًا كما ينبغي، كما أنَّ المصالح العربية فيما يتعلَّق بالتعامل مع الصين ليست متماثلة؛ كما أنَّ ما لدى العرب من تكنولوجيا لا يشكّلُ دافعًا قويًا لتطوير تلك العلاقات، ومن ثمَّ فإنَّ جزءًا مهمًا من مسؤولية تطوير العلاقات العربية- الصينية يقع على عاتق العرب، لكن جزءًا آخر يقع على عاتق الصين، وذلك على الأقل لحماية مصالحها التجارية، والنفطية، والاستراتيجية في الوطن العربي[2]، حيث لوحظ مما تقدم أن هناك تراخٍ صيني تُجاه التعامل مع دول المنطقة العربية ولاسيما حلّ قضية الصراع العربي- الإسرائيلي وأنَّ سبب هذا التراخي يعود في معظمه إلى أنَّ الصين تتبع سياسة حذرة في بناء اقتصادها بحيث لا تدخل في صدامات عسكرية مع أيّ دولة قد تؤثر فيها من الداخل ولاسيما مع دول عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي أو إقليمية كإيران ودول مجلس التعاون الخليجي أو مع الكيان الإسرائيلي، كلها دول تؤثر بشكل أو بآخر في وضع الصين من جوانب مختلفة تؤمنه تلك الدول لها.

1() محمد، مرجع سابق، ص18،19

2() محمد، مرجع سابق، ص19، 20.

الفصل الثاني

أبرز العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات العربية– الصينية

لابدَّ من التطرق إلى الضوابط التي تعتمدها جمهورية الصين الشعبية في التعامل مع المنطقة العربية التي تُعرَّفها الأدبيات السياسية المعاصرة بمنطقة الشرق الأوسط، وما يحدو بنا إلى التطرق إلى هذه المحددات والضوابط كونها تشكّلُ حدود الدور الصيني، ومدى فعاليته وتأثيره في العلاقات الصينية– العربية. فهناك مجموعة من العوامل شكَّلت فيما بينها ضوابط للسياسة الخارجية الصينية تُجاه دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعربية بشكل خاص، وأسهمت في محدودية هذه العلاقات، وتطورها البطيء، حيث يمكن متابعة هذه الضوابط، على المستويات الإقليمية والدولية[1] فالتعامل مع دول المنطقة العربية كان دائمًا يتأثر بعوامل خارجية إقليمية أو دولية ولعلَّ أبرز العوامل الإقليمية تكمن في الآتي:

أولًا– العامل الإيراني_ و انعكاساته على العلاقات العربية– الصينية

1 – لمحة تاريخية عن العلاقات الصينية– الإيرانية

بعد أن كانت الصين وإيران من القوى العظمى، تقلصتا إلى دولتين شبه مُسْتَعْمَرَتين في بدايات القرن العشرين، بينما قُسّمتْ إيران بنجاح إلى "مناطق نفوذ" على يد روسيا وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر. فيما عاشت الصين في سلسلة من الهزائم العسكرية المؤلمة من القوى الغربية، وقد كان النظام الاشتراكي الصيني الذي أسسته الثورة عام1949م واقعًا تحت عدد من العقوبات الدولية بقيادة الولايات المُتَّحدة الأمريكية لفترة طويلة منذ إقامته، في الوقت نفسه أجبرت المملكة المُتَّحدة، والولايات المُتَّحدة الأمريكية إيران على تنفيذ خطط مصالحها منذ بدايات أربعينيات القرن العشرين فصاعدًا، وذلك من خلال الضغط على محمد رضا بهلوي[2] للتنازل عن السلطة لابنه محمد شاه بهلوي، ثمَّ بتنفيذ انقلاب ضد رئيس الوزراء الشعبي الإيراني محمد مصدق عام1953م

1() علي هاشم، مرجع سابق، ص17.

2() **محمد رضا شاه بهلوي: (1919– 1980م):** ولد في مدينة طهران. تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في سويسرا. وعاد ليخدم في الأكاديمية العسكرية في عاصمة بلاده. تزوج ابنة الملك المصري فاروق عام 1939م وانفصل عنها 1949م. تسلم الحكم عام 1941م. تراجع دور الشاه في الحكم بوصول محمد مصدق إلى الحكم 1951م كرئيس للحكومة، الأمر الذي دفع بالشاه الخروج من إيران. وبعد أن اطاحت الولايات المتحدة بحكومة مصدق عام 1953م وأعادت الشاه إلى الحكم. اتبع الشاه برنامجاً إصلاحياً عام 1963م بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن توزيع الأراضي بين المواطنين، وعمليات بناء واسعة، والقضاء على الأمية وتحرير المرأة. وفي بداية السبعينيات اتبع سياسة قمعية لمواجهة النزاعات الداخلية والتي أدت بالنهاية إلى هروبه خارج البلد في 16 كانون الثاني1979م ، وتسلم من بعده الحكم روح الله الخميني السلطة في إيران. وللمزيد انظر: عبد المنعم، ممدوح.، إيران لماذا نوم الذئاب، ص33، 34.

ونتيجة لذلك أصبح العديد من الإيرانيين ينظرون إلى القوى الغربية بأنَّها المسؤولة عن جميع أخطاء وإخفاقات نظام بهلوي وفي الفترة نفسها استغل قادة الصين العقوبات التي فرضتها الولايات المُتَّحدة الأمريكية ضدَّ النظام الاشتراكي في بكين لتصوير الغرب على أنَّه عدو للشعب الصيني[1].

كانت علاقات إيران بالصين ذات أهمية ضئيلة خلال نظام بهلوي قبل ثورة عام 1979م، فكانت العلاقات مع بكين في أضيق الحدود، ويرجع السبب الأكبر في ذلك إلى ضغط الولايات المُتَّحدة الأمريكية على إيران للحدّ من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع الصين الشيوعية، غير أنَّ الشاه قد سعى فعلًا إلى تحسين العلاقات مع الصين قبل الإطاحة به، من أجل صناعة سياسات خارجية أكثر استقلالية، كما أنَّ قلقهما المشترك(طهران وبكين) حول الأنشطة السوفيتية في أسيا الوسطى، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وشرق أسيا، قد حفز طهران وبكين لاتخاذ خطوات أولية تُجاه تعاون أكبر حجمًا[2].

كانت الجمهورية الإسلامية التي استبدلت الشاه في شك من النوايا الصينية في بادئ الأمر، ورغم الظروف المشتركة بينهما وضعت إيران الصين في البداية في فئة القوى العظمى التي تسعى إلى استغلال إيران. إلَّا وأنَّه تدريجيًا تمكنت بكين من تحسين علاقاتها بإيران الثورية عبر مهاراتها الدبلوماسية وبيعها الأسلحة خلال الحرب مع العراق، وهناك عوامل أخرى ساهمت في التعاون الصيني– الإيراني خلال ثمانينيات القرن العشرين، حيث تخلت بكين عن دعمها للشيوعية الثورية، وهكذا لم يكن لها تهديد أيديولوجي كبير على الجمهورية الإسلامية التي كانت نفسها تتصارع مع القوى اليسارية في السنوات الأولى من الثورة، فضلًا عن سياسات إيران الثورية وعزلتها عن بقية دول العالم بما في ذلك الولايات المُتَّحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وكذلك غالبية العالم العربي، وهو الموقع الذي تشاطره نوعًا ما جمهورية الصين الشعبية التي كانت على خلاف مع كلَّ من واشنطن وموسكو على مدى أغلب ستينيات القرن العشرين[3].

دفعت الاعتبارات العملية، وأهمها عزلة إيران وحربها ضد العراق، طهران إلى قبول التعاون المحدود مع بكين طالما لم يتضمَّن الأمر أيَّ تنازلات تخصُّ السياسات المحلية أو الخارجية

1() هارولد، سكوت وآخرون.، الصين وإيران العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ورقة بحثية غير منتظمة، مركز السياسات العامة في الشرق الاوسط، 2012، ص3.

2() المرجع نفسه، ص3.

3() المرجع نفسه، ص3.

الأساسية، وكما سيظهر الوقت لاحقًا، كانت الصين شريكًا خارجيًا مثاليًا لإيران على عدة أوجه، إذ لم يكن لها قط أيُّ طموحات إقليمية في إيران على عكس العديد من القوى العظمى الأخرى مثل روسيا والمملكة المُتَّحدة؛ فالصين كانت على استعداد لتزويد إيران بالتكنولوجيا التي يأبى بقية العالم أن يبيعها، فضلًا عن استعداد الصين لتجاهل أنشطة إيران النووية[1].

2- أهمية موقع إيران في الحسابات الصينية

تُعَدُّ إيران إحدى أهم الدول التي تحتل موقعًا جيوستراتيجيًا متميزًا ومؤثرًا كونها تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا بين دائرتي عرض (25,50 و 41,50 درجة شمالًا وقوسي طول 44-63 درجة شرقًا)، فيما تُقدَّرُ مساحتها 1648000كم2، وتشكّلُ جسرًا يربط وسط آسيا ومشرقها من جهة. وغرب آسيا وشرق البحر المتوسط من جهة أخرى.

ومما يزيد من أهمية إيران الاستراتيجية أنَّها تحتوي على احتياطيات نفطية وغازية كبيرة، ويمكن إدراك مدى أهمية إيران النفطية بمراجعة بعض الأرقام. فآخر إحصاء صادر عن إدارة معلومات الطاقة الدولية، يذكر أنَّ لدى إيران ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بحدود (137،62) مليار برميل عام 2009م، وتسبقها السعودية في الاحتياطيات (264) مليار برميل ثمَّ يأتي العراق في المرتبة الثالثة باحتياطي يبلغ (115) مليار برميل[2].

فمن منظور الصين إذًا، تُعَدُّ إيران شريكًا استراتيجيًا مهمًا لها، ونقطة نفوذ ضدَّ الولايات المُتَّحدة الأمريكية؛ لأنَّ إيران تمتلك احتياطياً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي الذي يمكنه دفع التنمية في الصين إلى الأمام، كما أنَّ إيران هي سوق متنامية للبضائع الصينية بالإضافة إلى ذلك، تُشكّلُ إيران المعزولة والمنخرطة في صراع مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية فرصة مميزة للصين لمدّ نفوذها في الشرق الأوسط مع إمكانية الحدّ من نفوذ القوات الأمريكية العسكرية في الخليج العربي بحيث يصعب عليها التحرك محوريًا تجاه المحيط الهادي[3].

1() هارولد، مرجع سابق، ص3.

2() خزار، فهد مزربان.، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية- الصينية، مجلة دراسات إيرانية، العدد15، آذار2012م، ص 3.

(3) John W, Garver., "Is China Playing a Dual Game in Iran?" *Washington Quarterly*, Winter 2011; thanks to an external, reviewer for this insight.

ومما يزيد أيضاً" من أهمية إيران الجيواستراتيجية أنَّها ترى في منطقة الخليج العربي مجالها الحيوي الرئيس، الذي يحقق لها طموحاتها وتطلعاتها السياسية والاقتصادية، وهذا ما يتعارض مع السياسة الأمريكية بشكل أو بأخر، ويتفق نوعًا ما مع الرؤية الصينية التي لا تعارض أنْ تؤدي إيران دورًا في المنطقة يتناسب مع ثقلها الإقليمي[1].

لذلك؛ يُتيح هذا الموقع الاستراتيجي للصين موطئ قدم لها في المنطقة العربية الحيوية، بكل ما تحتويه من سلعٍ استراتيجية وثروات طبيعية ومعدنية، وأسواقٍ واسعة وممرات ملاحة دولية تعبر من خلالها ناقلات النفط للصين، كما يتيح الموقع الإيراني للصين مكاناً في المنطقة لمزاحمة الدور الأمريكي، فضلًا عن أنَّه يُتيح لها توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي إلى أبعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهو ما جعل أهمية ايران للصين تتخطى الجانب الاقتصادي كمزود للطاقة. وتعود نظرة الصين لإيران والنهج الذي تتعامل به معها جزئيًا إلى تصورها بأنَّ الولايات المُتَّحدة الأمريكية تُعَدُّ منافساً جيوسياسياً وعسكرياً رغم أنَّ الصين ترتبط مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية اقتصاديًا، ومع ذلك تشعر الصين بالقلق إزاء نوايا الولايات المُتَّحدة الأمريكية تجاهها بشكل عام على نحو أكثر تحديدًا، كما تشعر بالقلق إزاء قدرة الولايات المُتَّحدة الأمريكية على السيطرة على المناطق الاستراتيجية العالمية، والحد من إمدادات الصين من الطاقة في أيَّ صراع عسكري محتمل، مثل ذلك المتوقع حدوثه بشأن تايوان، وهكذا تعمل الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية القوية مع الجمهورية الإسلامية على مساعدة الصين في مواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط[2].

أمَّا أهمية إيران الاقتصادية بالنسبة للصين فتنبُع من ثلاثة عوامل: الأول أنَّ إيران تُعَدُّ من أهم موردي النفط الموثوقين للصين إذ تمتلك احتياطياً نفطيًا ضخمًا يصل إلى(١٥٨،٤) مليار برميل، تحتل به المرتبة الرابعة عالميًا بعد فنزويلا والسعودية وكندا، وهذا ما يشكّلُ نسبة حوالي٩،٣٪ من الاحتياطي العالمي، وبالتحديد تتبوأ إيران مرتبة ثاني أكبر مصدر لإمداد الاقتصاد الصيني بالنفط الخام– بعد المملكة العربية السعودية– وجزءٌ من استراتيجية الصين

1() عبد الأنيس محمد، سهيلة.، العلاقات الإيرانية – الأوروبية، الأبعاد وملفات الخلاف، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد126، أبو ظبي، 2007، ص11.

(2) هارولد، مرجع سابق، ص2.

طويلة الأجل هو تنويع مصادر الحصول في الطاقة خاصة من منطقة الشرق الأوسط كثيرة التقلُبات الجيوسياسية المؤثرة على ثبات الإمدادات النفطية.

أمَّا العامل الثاني: يتمثل في محورية الموقع الإيراني بالنسبة لطريق الحرير الصيني كممر أساسي لنقل السلع الصينية إلى دول وسط آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، ونقل المواد الخام في المقابل إلى الصين. والعامل الثالث: استغلال الصين لتعاونها مع إيران كورقة ضغط على الولايات المُتَّحدة الأمريكية للحصول على مكاسب في التنافس أو النزاعات التي تظهر من حين لآخر، كالنزاع الدائر بينهما حول ملف التعريفات الجمركية أو الانسحاب الأميركي من اتفاقية باريس للمُناخ، أو غيرها من الملفات المؤثرة في مكانة الصين في الاقتصاد العالمي[1].

من جهة أخرى تحاول الصين من خلال استراتيجيتها تجاه الخليج العربي أن تعمل على جعل الخليج مفتوحًا من خلال المواءمة مع إيران لخشية الصين من الولايات المُتَّحدة الأمريكية في أن تقوم الأخيرة من فرض حظر بحري على إمدادات الطاقة إلى الصين في حال حدوث أزمة بين الصين وتايوان المدعومة من قبل الولايات المُتَّحدة الأمريكية، وفي مقال في صحيفة "آند مانيجمنت" عام 2000م قال الكاتب /تانغ شيبينغ/: إنَّ الصين يجب أن تصطف مع إيران لمواجهة الهيمنة الأمريكية في الخليج العربي عن طريق حلفائها من العرب مثل المملكة العربية السعودية، وبما أن الولايات المُتَّحدة الأمريكية وحلفاءها يسيطرون على الضفة الغربية من الخليج العربي ستقف الصين مع إيران من أجل السيطرة على ضفة "الخليج الشرقية" ومنع إغلاقه التام في حال حدث حصار بحري أمريكي، وعليه أخذت الصين ببناء إنشاءات لخطوط الأنابيب البرية والسكك الحديدية، وكذلك طرق سريعة تضاهي الخطوط الأمريكية في المنطقة[2].

وفي ظل تزايد الاستهلاك الصيني من الطاقة، وتوقعات تزايد اعتماد الصين على الطاقة المستوردة من الخارج لمواكبة ثورتها الصناعية وصعودها الاقتصادي باعتبارها قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي، وللحصول على النفط من المنطقة العربية الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة رئيسة لتلبية حاجاتها من الطاقة، اتخذت الصين عددًا من الخطوات في هذا السياق تمثلت في تنمية علاقاتها الثنائية مع الدول المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية والتي لا ترحب بالوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وعلى رأسها إيران،

1() مصطفى الغنيمي، مرجع سابق، ص70، 71.

(2) خزار، مرجع سابق، ص5.

وعملت الصين في الوقت نفسه على تمتين علاقاتها مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما مع المملكة العربية السعودية والجزائر، وعقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع شركة أرامكو السعودية والهيئة الكويتية للبترول، وشركة إيران الوطنية للبترول، كما وثَّقت علاقاتها مع دول المنطقة من خلال التعاون العسكري وتصدير السلاح إلى إيران وليبيا والسعودية والسودان كل ذلك بهدف تأمين الطاقة إليها[1].

وعليه أصبحت الصين حليفًا موثوقًا لإيران، كما أصبحت إيران حليفًا موثوقًا للصين ضدَّ سياسات التطويق الأمريكية المتبعة في المنطقة، وذلك يعود إلى محددات عدة تكمن في الآتي:

3- خلو مسيرة العلاقات الصينية- الإيرانية من الرواسب السلبية

بالعودة إلى العلاقات الصينية- الإيرانية التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ نجد أنَّ البعد التجاري طغى على العلاقات منذ نشأتها أثناء فترة الحكم الامبراطوري لبلاد فارس، بدخولها في شراكة تجارية مع الصين عبر المسار البري لطريق الحرير، الذي كانت تسلكه القوافل التجارية الصينية انطلاقًا من الشمال الصيني مرورًا ببلاد فارس ووصولًا إلى الغرب الأوروبي. وفي العصر الحديث اتسمت العلاقات الصينية- الإيرانية خلال فترة حكم الشاه بالضعف من الناحية الاقتصادية نتيجة ولائه للدائرتين الأمريكية والغربية- الأوروبية، فيما بقيت العلاقات السياسية كما كانت عليه بين طهران وبكين خلال حكم الشاه، حيث اعترفت الصين بتأميم صناعة النفط الإيراني في الخمسينيات من القرن العشرين. ردت إيران بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية عام 1967م ودعمها لاستعادة عضويتها في مجلس الأمن الدولي عام 1971م بدلًا من الصين الوطنية بزعامة[2] (شيانغ كاي شيك)[3].

---

(1)عبد العاطي، عمرو.، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، أيلول 2014م، ص75.

2() مصطفى الغنيمي، مرجع سابق، ص68 -71.

(3) شيانغ كاي شيك: ولد في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام1887م، درس في الأكاديمية الحربية اليابانية للضباط 1907م، تولى رئاسة حزب الكومنتانغ الوطني بعد وفاة صن يات صن Yixian Sunعام 1925م، وتولى رئاسة الحكومة في عام 1928م عمل على إزالة كافة المعارضين للحكومة المركزية، وفي مطلع الثلاثينيات كانت المعارضة الوحيدة الباقية في وجه شيك هو الحزب الشيوعي بقيادة ماوتسي تونغ، وبقي رئيسا للحكومة تايوان حتى وفاته عام 1975م، للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: الكيالي، مرجع سابق، ج3، ص508.

أمَّا خلال مرحلة ما بعد الثورة 1979م، فقد تحسنت العلاقات الإيرانية– الصينية نتيجة تغير نظام الحكم الإيراني الأمر الذي أدى إلى اتباع نظام الحكم الجديد سياسة بعيد عن الغرب الأوروبي والولايات المُتَّحدة الأمريكية. فدخلت إيران من حينها في علاقات عدائية مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية وحلفائها الاستراتيجيين والتقليديين في المنطقة، وعلى إثر ذلك سارعت الصين إلى الاعتراف بإيران الثورة وانضمت إلى قائمة دعم ايران عسكريًا في الحرب العراقية– الإيرانية بعد قرار فرض حالة حظر الأسلحة عليها وهو أمر لم تنسه إيران للصين[1].

وفي تطور لاحق للأحداث اتخذت العلاقة بين الصين وإيران منحنى جديداً مع قرب نهاية حقبة الثمانينات؛ نتيجة لتقارب التغيرات المهمة التي طرأت في البلدين بالنسبة لإيران، تلا انتهاء الحرب الإيرانية العراقية عام 1988م، وفاة الخميني عام1989م، وانتقال السلطة إلى القائد الأعلى آية الله علي خامنئي Khamenei Ali Ayatollah، والرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني Hashemi Akbar Ali Rafsanjani.، وفي تلك الأثناء، كان قمع الصين للتظاهرات المنادية بالديمقراطية في ميدان السماء (تيانانمن) حزيران 1989م يحقق آثاره المباشرة والطويلة الأجل في سياساتها الخارجية والمحلية، فأصبحت سياسيات الدولتين الخارجية والمحلية نوعًا ما نفعية أثناء هذه السنوات، فابتعدتا عن الأهداف الثورية العقائدية نحو إعادة الإعمار الاقتصادي والتحديث العسكري، وكذلك بقيت الدولتان في عزلة على يد الولايات المُتَّحدة الأمريكية وشركائها، ونتيجة لذلك، اتجهت إيران والصين إلى تعميق التعاون بينهما بشأن قضايا الأسلحة والطاقة. كما أنها في أثناء هذه الفترة عززتا التعاون الدبلوماسي لمقاومة ضغوط الولايات المُتَّحدة الأمريكية والغرب بصدد تحسين أوضاع حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في البلدين[2].

وفي السياق نفسه دخلت العلاقات الصينية– الإيرانية مرحلة استراتيجية جديدة بداية تسعينيات القرن العشرين نتيجة التشابه الذي لحق بكلا الدولتين ولاسيما سياسة واشنطن تجاه الدولتين بعد فرض الأخيرة الحصار الاقتصادي وتطبيق سياسة التطويق الأمر الذي أجج العلاقات الصينية– الأمريكية حول تايوان[3] وجعل الأمر في مرحلة انفجار بين بكين وواشنطن، هذا الأمر دفع بالصين إلى

1() مصطفى الغنيمي، مرجع سابق، ص68 –71.

2() هارولد، مرجع سابق، ص3.

3() **تايوان:** تعد تايوان أرضًا صينية منذ القرن السادس عشر الميلادي إلى أن احتلتها اليابان سنة 1895م، وبعد انهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية وقعت تايوان تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية. بقي وضعها على هذا

تخفيف علاقاتها مع إيران ريثما تصلح وتعالج أسباب التوتر الحاصل معها من جهة، ومع واشنطن من جهة أخرى.

في نهاية التسعينات وما بعدها عادت العلاقات الصينية– الإيرانية بشكل أقوى مما كانت عليه وذلك على خلفية إعطاء بكين سياسة الانفتاح عالميًا؛ لتسويق منتجاتها من ناحية، وللحصول على النفط من ناحية أخرى، فكانت إيران من بين البدائل النفطية للصين، ثمَّ تعمقت العلاقات بين البلدين على إثر العقوبات الأمريكية تُجاه الدوليتين، حيث رفضت الصين إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، ووقعت مع إيران اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام 2015م، ورفعت مستوى التبادل التجاري، والاستثماري مع إيران، ورفضت الانسحاب الأمريكي من الملف النووي الايراني والعمل بالعقوبات ضد إيران2018م، وثانيهما اتباع الولايات المُتَّحدة الأمريكية سياسة التطويق المزدوج تُجاه العملاق الصيني الصاعد في شرق آسيا للحفاظ على موقعها في قيادة النظام الدولي، وإيران القوة الإقليمية في الشرق الأوسط للحفاظ على التفوق النوعي "لإسرائيل" وضمان تقارب القوة بين الفواعل الإقليمية[1]. وعليه يمكن القول: إنَّ العلاقات الصينية– الإيرانية تخلو من أيَّ رواسب سلبية مثل الصراعات أو الحروب أو الاستعمار أو الاحتلال أو الضم أو غيرها وهو أمر شغل دوراً في بناء الثقة بين الدولتين وقوَّى العلاقات بينهما.

4 – رفض الصين وإيران سياسة الغرب

يتشارك النظامان الإيراني والصيني في نبذ القيم الغربية المنادية بالتعددية السياسية وتطبيق الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي والأوروبي، ويؤمن النظامان بأنَّ القيم الغربية تُشكّلُ خطرًا على بقائهما لذلك لا تخشى بكين من طهران على الداخل الصيني، كما لا تخشى طهران من بكين على الداخل

الحال إلى عام 1949م بعد انتصار الثورة الشيوعية بقيادة ماوتسي تونغ على تشانج كاي تشيك الذي فرَّ إلى تايوان وأصبح رئيسًا لها عام 1950م. فقد اعترفت واشنطن بحق تايوان في الأمم المتحدة في الوقت الذي رفض ماو ذلك الاعتراف وأي علاقة رسمية مع تايوان. بقي الحال على ما عليه إلى أن وصل نيكسون إلى الحكم وبعد زيارته للصين اعترف بحق الصين الشعبية بضم تايوان إليها ومنح الصين حق العضوية في الأمم المتحدة عام 1972م. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: محمد عبد، ابتسام.، « الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان»، *مجلة الدراسات الدولية*، قسم الدراسات الأسيوية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد26، ص111– 117. والشعله، عبد الغني.، « تغيير جذري في السياسة الخارجية للصين الشعبية»، *مجلة صدى الأسبوع* العدد 128، تاريخ 1972/4/18م، ص 11، 12.

(1) مصطفى الغنيمي، مرجع سابق، ص68 –71.

الإيراني. وعليه تنبع أهمية الصين الاقتصادية بالنسبة لإيران من ثلاثة عوامل جوهرية: أولها أنَّ الصين لم يكن لديها في الماضي أو الحاضر مشكلة في نقل التكنولوجيا الحديثة وخطوط الإنتاج الكاملة لإيران، علاوة على تقديم الدعم المالي لتمويل المشروعات الاقتصادية والتنموية لإيران منذ أوائل التسعينيات. وثانيها: أنَّ سياسة الصين الصناعية لا تهتم كثيرًا بالاستخدامات النهائية لصادراتها للخارج، على عكس الكثير من دول العالم، خاصة الدول الأوروبية، بما يعني استخدام المنتجات والسلع المصدرة لأغراض صناعية أو طبية، على سبيل المثال في استخدامات أخرى كالاستخدامات العسكرية والحربية، مثلما فعلت إيران مع أجهزة رنين مغناطيس استوردتها من الصين مخصصة لأغراض طبية، لكن استخدمت لأغراض عسكرية كفحص أعطال الصواريخ والمعدات الحربية، وتغافلت الصين عن الأمر برمته، وثالثها: الرغبة الإيرانية في الحفاظ على علاقات وثيقة وودية مع أكبر مشترٍ لصادراتها النفطية والبتروكيماوية في العالم، وإيجاد موردٍ صناعيٍ موثوقٍ في وقت الأزمات وبديل عن المصنعين الأوروبيين الذين تداخلت مصالحهم بقوة مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية على حساب إيران[1]. والحقيقة هنا أنَّ إيران تسعى إلى توثيق علاقتها مع الصين محاولة جذب الصين إليها في حين تشغل هي سوقاً لما تحتاجه الصين كبديل عن منطقة الخليج العربي ولاسيما أنَّ الصين تمتلك حقَّ النقض الفيتو الأمر الذي يساعدها في تطوير برنامجها النووي.

وبعد أن تولَّى الرئاسة جيانغ زيمين Zemin Jiang عام 1992م (الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني) ازدادت على إثر ذلك سرعة معدل نمو الاقتصاد الصيني، ومع انتعاش اقتصاد الصين، انتقلت جمهورية الصين الشعبية من مصدر صافٍ للنفط لتكون مستوردًا صافيًا عام 1993م، وهو تطور زاد من أهمية إيران للصين بشكل كبير، وفي الوقت نفسه تبنَّت الولايات المُتَّحدة الأمريكية سياسة تُعرف باسم "الاحتواء الثنائي" ضدَّ إيران والعراق، وشكلَّت عزلة إيران المتزايدة، واحتياج الصين المتنامي للطاقة، فضلًا عن دور الشراكات الدولية أقوى عامل قرَّبت بين الدولتين إلَّا أنَّه في تلك الفترة، تكرر انحراف العلاقة بين الولايات المُتَّحدة الأمريكية والصين وقاربت الوصول إلى المواجهة المفتوحة، مما أدَّى إلى مواجهة حاسمة حول وضع الأمن في مضيق تايوان عام 1996م وأدرك قادة الصين أنَّ الانفصال التام عن الولايات المُتَّحدة الأمريكية سيكون له آثار كارثية في

1() مصطفى الغنيمي، مرجع سابق، ص68 -71.

الصين، ومع إدراك القيادة الصينية أن الدعم العسكري الصيني لإيران كان من شأنَّه تحطيم علاقة الصين بالولايات المُتَّحدة الأمريكية، وتهديد أهداف الصين باستمرار نموها الاقتصادي السريع، فقد قررت القيادة الصينية في عام 1997م خفض العلاقات بينها وبين طهران بشكل كبير، ونتيجة لذلك أوقفت الصين التعاون المفتوح في مجالات مهمة مثل البرامج النووية وبرامج الصواريخ غير أنَّه كان هناك أربعه تطورات في أواخر تسعينيات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين هي التي فتحت الباب أمام فرص وحوافز جديدة للصين لتستأنف تعاونًا على مستوى كبير مع إيران، حيث نجح /جيانغ زيمين/ في تقوية قبضته على السلطة في الصين عام 1997م، وعبر إدارته البارعة متَّن علاقة الصين بالولايات المُتَّحدة الأمريكية، فاستطاع بذلك أن يتخلَّص من قلقه حيال التوترات مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية بشأن العلاقات الصينية بإيران التي تهدد سيطرته، وفي ربيع عام 1999م أنتج القصف الجوي الأمريكي لسفارة الصين في بلجراد بطريق الخطأ ضغوطًا شعبية ونخبوية على القيادة الصينية للنأي بنفسها عن الولايات المُتَّحدة الأمريكية، فجعلت من التعاون مع الجمهورية الإسلامية طريقة شعبية لإظهار لا مبالاة الصين للمخاوف الأمريكية[1].

وفي نهاية عام 2001م أدَّى صعود الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى إبعاد خطر النفوذ الأمريكي عن الصين فيما يخصُّ إيران، إذ كان في استطاعة الولايات المُتَّحدة الأمريكية من قبل انضمام الصين إلى منظمة التجارة أن تهدد الصين ومنعها من الوصول إلى المنظمة العالمية للتجارة في حال تعاونها مع إيران، وأخيرًا بعد اكتشاف برنامج إيران السري لتخصيب اليورانيوم عام 2002م، بدأت الشركات الغربية في الانسحاب من إيران، وبدأت الحكومات الغربية في زيادة الضغط على إيران، مما فتح فرصاً جديدة للشركات الصينية والبعثات الدبلوماسية لبناء روابط اقتصادية واستراتيجية مع طهران[2].

5- أثر عامل النفط في العلاقات الإيرانية – الصينية

يُعَدُّ الطلب المتزايد على النفط الخام في ظل النمو المذهل للصين على مدى أكثر من عقد العامل الأول في دفعها باتجاه تعزيز العلاقات مع إيران لاسيما في ظل التنافس المحموم بين كبرى الدول المستهلكة للنفط؛ لتأمين وارداتها من هذه السلعة الاستراتيجية، في المقابل تعي إيران أنَّ الصين تُعَدُّ السوق المستقبلي الأكبر لمنتجاتها من النفط ومشتقاته خاصة في إطار العقوبات الدولية

(1) هارولد، مرجع سابق، ص4.

(2) المرجع نفسه، ص4.

المفروضة على إيران؛ بسبب برنامجها النووي، واستطاعت الصين في عام 2008م تجاوز اليابان في مرتبة ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المُتَّحدة الأمريكية إلى جانب كونها سابقًا ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم. وفي عام 2009م تجاوزت الصين الولايات المُتَّحدة الأمريكية في استهلاك الطاقة لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وهي المرة الأولى التي تستطيع فيها أية دولة تجاوز الولايات المُتَّحدة الأمريكية في هذا المجال منذ حوالي قرن من الزمان. وفي عام 2010م وصلت واردات الصين من النفط الخام إلى(4,1) مليون برميل يوميًا، وهو ما يعني أنَّها اضطرت للمرة الأولى في تاريخها إلى استيراد (51.8)% من حاجاتها من النفط من الخارج بالتوازي مع انخفاض إنتاجها المحلي من النفط بنسبة (0.5%) عما كان عليه في عام2008م رغم الجهود الحثيثة والاستثمارات الكبيرة لزيادة الإنتاج المحلي، في ظل التوقعات المستقبلية التي تشير إلى ارتفاع نسبة وارداتها النفطية من الخارج لتصل إلى(65%) عام 2020م[1].

وعليه يحتل النفط مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بين الصين وإيران، وتشغل الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية دورها في إبراز هذه المكانة وتطويرها. وفي هذا المجال، تبرز دلالة توقيع الدولتين لاتفاق طاقة ضخم يمتد لمدة 25عامًا، في تشرين الأول 2004م، بقيمة (70) مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالغاز السائل والنفط، وتتولَّى الصين تطوير حقل يداوران الإيراني العملاق للنفط، والذي تُقَدَّرُ احتياطاته بنحو ثلاثة مليارات برميل، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة بندر عباس الواقعة جنوب إيران، في وقت تبرز فيه الحاجة الإيرانية الماسة للاستثمارات الخارجية، ولاسيما بعد بروز تباطؤ وتيرة الاستثمارات الغربية في صناعة النفط الإيرانية[2].

ويبدو أنَّ سياسة الاحتواء[3] المزدوج والمقاطعة التي فرضتها الإدارة الأمريكية ضد إيران والتجاوب الذي أبدته الدول الغربية في تنفيذها كان سببًا رئيسًا في نمو العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين

---

(1) باكير، علي حسين، العلاقات الخليجية – الصينية الاستراتيجية تحت المجهر، مجلة آراء حول الخليج، العدد16، مركز الخليج للأبحاث، مايو 2011م، ص17.

2() حسين، خليل. ، العلاقات الإيرانية – الصينية : رائحة النفط وطعم التكنولوجيا، المدونة الالكترونية، موقع الدكتور خليل حسين للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، في2008/2/16م، ص 1 . على الرابط التالي
http://drkhalilhussein.blogspot.com/3339033/blog-post_2139.html

3() إن الاستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم الاحتواء المزدوج ارتكزت على العناصر التالية:

1- منع أي قوة إقليمية أو عالمية من منافسة أمريكا كقوة مسيطرة في الخليج العربي.

خاصة حين بدأت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران منذ عام 1996م، من خلال قانون داماتو الذي يقضي بحرمان الشركات التي تتعاون مع إيران من دخول السوق الأمريكية أو الحصول على ضمانات تزيد على عشرة ملايين دولار في السنة من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، وكذلك حظر الاشتراك بالعقود الحكومية أو الاتجار بالسندات التي تصدرها الخزانة الأمريكية[1].

لا شكَّ في أنَّ الولايات المُتَّحدة الأمريكية تراقب عن كثب مدى تطور العلاقات الإيرانية–الصينية في ظل المعطيات التي تشير إلى تراجع القوة الأمريكية على المستوى العالمي بعد الضربات التي تلقتها في أفغانستان والعراق والأزمة المالية العالمية، لكن لا تزال واشنطن العنصر الأساس والحاسم في أمن الخليج، وستبقى كذلك إلى وقت غير قصير على الأرجح، لذلك هناك مصلحة مشتركة بين بكين وواشنطن في الحفاظ على التدفق الحر للنفط من منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية من دون أيّ عوائق. وفي المقابل تحترم الصين نفوذ الولايات المُتَّحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي فيما يتعلَّقُ بأمن الطاقة، لكنها تعمل في الوقت نفسه مع الإدارة الأمريكية على رسم مقاربات تتطلبه المصالح المشتركة للطرفين في مختلف القضايا[2].

ومع كلّ ما تقدَّم تُعَدُّ إيران حاليًا ثاني أكبر مصدر للنفط للصين وتؤّمنُ طهران /14%/ من النفط الصيني المستورد من الخارج، حيث تشارك الشركات النفطية الصينية في الاستثمار بالمشاريع النفطية في إيران. وتحذو الشركات الصينية في هذا المجال حذو الشركات الأوروبية التي تحاول الابتعاد عن الحظر الأمريكي المفروض على إيران وصناعتها النفطية. فعلى سبيل المثال، فقد حصلت الشركات الصينية عام2000م، على امتياز لاستخراج الغاز الطبيعي في إيران، كما وقعت شركات صينية أخرى اتفاقيات لإقامة محطات تكرير بترول في طهران وتبريز، وإنشاء محطة بترول شمال إيران بما قيمته(150) مليون دولار، كما قامت شركة (سينوبك) الصينية في عام 2010م،

2- حماية دول مجلس التعاون الخليجي من التهديدات الداخلية والخارجية.

3-رفض أي نوع من العلاقات السياسية مع كل من إيران والعراق وعدم الافتراض أن التوازن العسكري بينهما هو عنصر استقرار في الخليج.

4-لجوء الولايات المُتَّحدة إلى الأدوار الأحادية والانفرادية في إدارة شؤون الخليج بالتنسيق مع الحكومات الصديقة هناك. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: يوسف، أيمن.، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الاوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 5، العدد1، 2008، ص159.

1() خزار، مرجع سابق، ص7.

2() خزار، مرجع سابق، ص10- 12.

ببناء رصيف نفطي عظيم في ميناء (نكا) على ضفاف بحر قزوين، شمال إيران، وقامت بإصلاح مصافٍ للنفط في مدن طهران وري وتبريز[1]. لذا يلاحظ أن هناك شبكة من العلاقات الصينية- الإيرانية قائمة بالدرجة الأولى على المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأولى، وفي الوقت نفسه لخشية الطرفين الصيني والإيراني من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ولاسيما في مجال تأمين مصادر الطاقة أو التحكم الغربي بأسعار النفط وفرضه عليهما بالقوة.

6- الملف النووي الإيراني في المعادلة الصينية- الإيرانية

تعود فكرة الملف النووي الإيراني ونشأته إلى حكم الشاه محمد رضا بهلوي(1941- 1979م)، حيث بدءَ الاهتمام بالبرنامج منذ ذلك الوقت ، مما يعني أن الطموح الإيراني بامتلاك قوة نووية ليس وليد الساعة وإنما يعود إلى خمسينيات القرن العشرين. فقد بدأ بناء هذا المشروع بعد اتفاق بين الولايات المُتَّحدة الأمريكية وإيران حول التعاون في المجال النووي للأبحاث والطاقة، وبطاقة انتاجية 5 ميغا واط عام 1959م، حيث بدأ عمله عام 1967م بعد أن أعلنه الرئيس الأمريكي إيزنهاور(1953-1961)[2] عام 1953م بهدف بناء الثقة بين البلدين. اغتنم شاه إيران الفرصة بالسعي إلى امتلاك الطاقة النووية، بالمقابل وجدت الولايات المُتَّحدة الأمريكية في إيران الحليف القوي بالمنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام و القريبة من تأمين النفط إليها، كما يمكن التعويل على الشاه في حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتي[3](سابقًا) وعليه أنَّ المفاعل النووي الايراني نتاجًا لتلاقي المصلحة بين

1() عثمان، السيد عوض.، النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية – الصينية، مختارات إيرانية، العدد 31، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مايو 2005، ص3 .

(2) **إيزنهاور(1890- 1969م)**: الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية(1953-1961م). انتخب مرتين للمنصب الرئاسة الأمريكية، واتخذ موقفًا سلبيًا من عدوان 1956م على مصر، وأعلن مشروع ملء الفراغ في الشرق الأوسط بعد الهزيمة التي مُني بها الغرب (بريطانيا وفرنسا)، ولخشيته من التدخل الروسي في المشرق العربي، للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: محلا، محمد.، قوات التدخل الأمريكية من روزفلت إلى ريغان دراسة تحليلية لسياسة التدخل الأمريكية من عام 1946 – 1983، مطبعة الجاحظ، دمشق، ط2، 1985، ص 357.

(3) **الاتحاد السوفييتي (1917- 1991)**: اسمه الرسمي اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، يتكون من خمسة عشرة جمهورية وهي: روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء، أوزبكستان، قازخستان، جورجيا، أذربيجان، ليتوانيا، مولدافيا، لاتفيا، قيرغيزستان، طاجكستان، أرمينيا، تركمانستان، استونيا. تعداد سكانه الإجمالي بحسب احصائية 1989 بلغ (286717000) نسمة، أغلبية لغات سكان الاتحاد السوفييتي اللاتينية. وكل جمهورية من جمهورياته هي دولة مستقلة لها دستور، وجهاز حكم، ونشيد وطني وحكومة، وميزانية. الحزب الحاكم الوحيد الحزب الشيوعي الذي تم تأسيسه عام 1903. وللمزيد انظر: الخوند مسعود.، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، 12مج، بيروت، لبنان، د. ط، مج1، 1994، ص30- 40.

واشنطن وطهران[1] ومنذ ذلك التاريخ بدأ يتطور الملف النووي الإيراني، فخلال هذه المرحلة كانت الصين تترقب ما يجري بين طهران وواشنطن. ومن الطبيعي أن تبدي الصين اهتمامًا متزايدًا بالملف النووي الإيراني مقابل أهمية إيران النفطية، وهي تؤيد الحل القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي للأغراض السلمية، إذا كان ذلك يتطابق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي، لكنها في الوقت نفسه تعارض أي دولة تساهم في الانتشار النووي بذريعة الاستخدام السلمي، وهي تؤيد بثبات حلّ النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعارض الصين أيَّ تهديد عسكري وخاصة الضربة الوقائية ضدَّ إيران من دول أخرى[2].

قدمت الصين الدعم في تطوير برنامج إيران النووي، وكان أغلب هذا الدعم منصب على الجانب المدني من البرنامج، غير أنَّ أغلب ما قدَّمته الصين بما في ذلك الدعم في إخصاب اليورانيوم، كان له بُعدًا عسكريًا أيضًا، فمثلًا منذ العام 1985م إلى 1996م، زودت الصين إيران بأنواع مختلفة من التكنولوجيا والآلات النووية الدقيقة وساعدتها في الحصول على غيرها، كما ساعدتها في البحث والتنقيب عن اليورانيوم ومساعدة إيران على اتقان استخدام الليزر لإخصاب اليورانيوم، وشغل الفنيون والمهندسون الصينيون على وجه الخصوص دورًا مهمًا في تدريب المهندسين النوويين الإيرانيين وفي تأسيس مركز أصفهان للأبحاث النووية الذي شغل دورًا مركزيًا في تطوير البرنامج النووي الإيراني[3].

ويبرز الموقف الصيني من بين المواقف الدولية وكأنه يغرد منفردًا خارج سرب مجموعة(5+1) – الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا– وعلى الرغم من الضغوط الدولية المتواصلة والمستمرة التي تتعرض وتتعرض لها بكين، لإقناعها بتليين موقفها غير أنَّها لا تزال ترفض مبدأ فرض العقوبات، وتؤكد أنَّ الباب لم يغلق بعد أمام حلَّ دبلوماسي يفضي إلى تسوية مقبولة للأزمة. الصين – كما تقول– ترفض مبدأ العقوبات لأسباب أخلاقية، ولكونها هي نفسها كانت إحدى ضحايا العقوبات الدولية ولا تزال تعاني من بعضها، مثل حظر

---

(1) الشيباني، لاوند عدنان وفيان.، الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته الاقليمية والدولية / دراسة في الجغرافيا السياسية، ملحق العدد 37، خاص بالدراسات الجغرافيا، شباط، 2019م، ص13، 14.

(2) هارولد، مرجع سابق، ص8.

(3) الكواز، محمد سالم أحمد.، الصين والبرنامج النووي الإيراني 1985– 2010م دراسة تاريخية، مركز الدراسات الاقليمية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد 13، العدد 2، سنة 2014م، ص736–740.

واردات السلاح المفروض عليها منذ أكثر من عقدين؛ لذا من الصعب أنَّ تقبل هي بفرض عقوبات على دول أخرى. وترى بكين أن العقوبات لا بدَّ أن تُؤدّي إلى عواقب إنسانية خطيرة يتضرر جراءها المواطن العادي كما جرى في العراق. وهي ليست وسيلة ناجعة لحلّ الخلافات والنزاعات الدولية بل تزيد من حدتها كما هو الحال مع إيران. وترى بكين أن العقوبات عادة تُؤدّي أيضًا إلى فقدان الثقة بمجلس الأمن وبالمنظمات الدولية المعنية واعتبارها أدوات لتنفيذ سياسات القوى الكبرى[1].

وفي السياق نفسه، أوقفت الصين تزويد إيران بالدعم المباشر في المجال النووي عام1997م كنوع من بذل الجهد لتحسين العلاقات مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية والحصول على الدعم فيما يخصُّ برنامجها النووي المدني الخاص بها، حيث تسبب قرار بكين في صدع هائل في علاقتها بإيران لكن دعم الصين السابق في المجال النووي وفي تجنب العقوبات على يد الشركات الصينية على الأغلب ساعد إيران على إحراز تقدم جوهري نحو برنامج نووي فعَّال. فالقدرة الفعَّالة على تصنيع الأسلحة النووية سوف تتيح المجال لإيران للتأثير بنجاح في ميزان القوى في الخليج العربي عبر التحييد المحتمل للتفوق العسكري الأمريكي التقليدي، وثني مجلس التعاون الخليجي عن استقبال القوات الأمريكية وإبراز إيران مستقبلًا على أنها المهيمن على الخليج العربي، كما تريد مناقشة هذا الأمر لاحقًا، فقدمت الصين الدعم المادي والدبلوماسي لبرنامج إيران النووي؛ بدافع أنَّ بعضاً من النخبة السياسية الصينية يرون في إيران القوة الأفضل خادماً للمصالح الصينية في الشرق الأوسط[2].

من جهة أخرى وافقت الصين أخيرًا على القرار(1929) الذي يستهدف توسيع دائرة العقوبات المفروضة على إيران، حيث صدر القرار في حزيران 2010م، بإجماع خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، مما أثار دهشة إيران التي ترتبط مع الصين بمصالح اقتصادية مهمة، بيد أنَّ مصالح الصين مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية أكبر مقارنة مع مصالحها مع إيران فهي تسعى بالأساس إلى حماية مصالحها الاقتصادية مع الولايات المُتَّحدة الأمريكية، خاصة أنَّ حجم الاستثمارات الأمريكية في الصين يبلغ حوالي (48) بليون دولار، فضلًا عن أن الفائض في الميزان التجاري الصيني الأمريكي لصالح الصين بلغ (350) بليون دولار، وجاءت تصريحات (جيانغ يوي) المتحدثة باسم الخارجية الصينية عقب الاجتماع الذي جمع بين الرئيس الصيني (هو جين تاو)

(1) خزار، مرجع سابق، ص8.

(2) هارولد، مرجع سابق، ص8.

والرئيس الأمريكي باراك أوباما في نيسان 2010م ليؤكد صحة ذلك الطرح، إذ قال: تؤيد الصين استراتيجية المسار المزدوج وهي تؤمن دائمًا بأنَّ الحوار والمفاوضات هما القناة الأمثل لتسوية القضية النووية الإيرانية، ويعني المسار المزدوج تقديم حوافز اقتصادية وسياسية لطهران إذا علق تخصيب اليورانيوم والتهديد بفرض عقوبات في حالة رفضها[1].

ومن جانب آخر تتسم العلاقات الإيرانية– الأمريكية دائمًا بعدم الاستقرار، حيث تتأرجح بين تقارب يشوبه الحذر ويغلب عليه طابع المصالح، وبين توتر قد يصل إلى الانفجار، لكن تشهد الفترة الحالية تصاعداً في حدة توتر في العلاقات الإيرانية– الأمريكية؛ بسبب الملف النووي وطموح إيران الإقليمي؛ لهذا حرصت الولايات المُتَّحدة الأمريكية خلال الفترة الماضية على تضييق الخناق على إيران بكل الوسائل الممكنة، والتي قد تصل في النهاية إلى المواجهة العسكرية، وفي ظل هذا الواقع أخذت إيران تعمل على اتباع استراتيجية لمواجهة الولايات المُتَّحدة الأمريكية، والبحث عن حلفاء لها والتقرب من بعض الأطراف التي يمكن أن تعتمد عليهم بشكل أو بآخر، حيث اتجهت هذه الرؤية إلى التقارب مع الصين كإحدى الدول المرشحة بقوة لتصبح منافسًا حقيقيًا للولايات المُتَّحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى امتلاكها حقَّ النقض الفيتو مما يمكنها من الوقوف إلى جانب إيران ضد العقوبات الموجهة عليها من قبل الولايات المُتَّحدة الأمريكية فيما يخصُّ ملفها النووي[2]. فإيران تريد أن تتعاون مع الصين لكي تكسب صديقاً يقف في وجه من يعتدي عليها على الأقل يمتلك حقَّ الفيتو وفي الوقت نفسه لا يكون لديه أيُّ أطماع في أراضيها لكن تجمعهم مصالح مشتركة.

تبدو الصين من أكثر الدول الواقعة في مأزق من قضية الملف النووي الإيراني؛ بسبب تداعياته عليها؛ لأنَّ هذه القضية تتداخل مع عوامل عدة استراتيجية واقتصادية(عامل النفط) وتتداخل هذه العوامل مع أطراف أخرى مثل الولايات المُتَّحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، ودول منطقة الخليج العربية لما لهذه الدول من مواقف سلبية من الملف النووي الإيراني، ثمَّ أصبح الموقف واضحاً وجلياً بعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي وفرض عقوبات ضدَّ طهران، فقد وقعت الصين بين خيارين إمَّا التصويت لصالح الملف النووي الإيراني وبذلك تكون قد خسرت علاقاتها مع الدول العربية الخليجية والولايات المُتَّحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية ولاسيما بعد تداخل

---

(1) خزار، مرجع سابق، ص8.

(2) البسيوني، سمير زكي.، إيران والبحث عن فيتو، مختارات إيرانية، العدد54، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني 2005، ص 1.

علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الغرب الأوروبي والأمريكي فهي علاقات متشعبة ومهمة وفي نفق مجهول، وإمَّا التصويت ضدَّ الملف النووي الإيراني وبذلك تُعرّضُ مصالحها النفطية والاقتصادية مع إيران للخطر. ومن الواضح أنَّ الصين تحاول اتباع استراتيجية متوازنة لمواجهة هذه المعضلة، كما هو معروف عن القيادة الصينية تبنيها للسياسة البراغماتية وبراعتها في الإفلات من المصائد بأقل قدر من الخسائر وتجنبها المكابرة والتصعيد في المنعطفات الحادة من أجل مصلحة الصين على المدى الطويل. ولهذا نلاحظ أنَّ بكين لم تحاول اتخاذ موقف حازم من الملف النووي الإيراني، حيث تتبع سياسة إرضاء جميع الأطراف، فعندما توجه وزير الخارجية الصيني جاتوشينج إلى طهران، للقاء كبار المسؤولين الإيرانيين لتبادل وجهات النظر بخصوص العلاقات الثنائية خاصة الأنشطة النووية، أكد على تأييد بلاده للتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنّه يمكن التغلب على الخلافات عن طريق الحوار. وفيما يتعلق بدعم الصين لإيران في المحافل الدولية خاصة مجلس الأمن قال الوزير الصيني: تعلمون جيدًا أنَّ مسألة الفيتو من الناحية الفنية ليست بالمسألة التي يمكن الاستفادة منها إلى حدٍّ بعيدٍ، فهذه المسألة معقدة ولها قيودها وملابساتها الخاصة، كما أنَّ الحديث عن رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ليس له أساس حتى الآن، ولهذا يبدو أنَّ الصين ستعمل على عدم التضحية بأيَّ طرف، فهي تحتاج لإيران اقتصاديًا، كما تحتاج للولايات المُتَّحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي اقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجيًا، كما تحتاج أيضًا لدول الخليج التي تمثل للصين سوقًا استهلاكية ضخمة[1].

ومن ثمَّ يمكن القول: إنَّ إدراك الصين لأهمية إيران كحليف تجاري وسياسي موثوق في منطقة الشرق أوسط، في وقت أن انعدام الأمن في الخليج العربي حتمًا سيُعرّضُ مصالحها للخطر من قبل الولايات المُتَّحدة الأمريكية، خاصةً في منطقة الخليج العربي الاستراتيجية والحيوية للصين، إذ إنَّ عدَم الاستقرار في الشرق الأوسط يُهدد السفن التجارية الصينية، وخطوط إمداد الطاقة، وهو ما يجعل الصين تُفضل خيار الأمن الجماعي في الخليج العربي، على ضوء أهمية دول الخليج وإيران الاستراتيجية للصين؛ حتى إنَّ الصين وهي تبذل جهودًا لتأمين موارد طاقة من منطقة بحر قزوين كبدائل لنفط الشرق أوسط فإنَّ إيران تُشكّلُ حلقة رئيسة لعبور أنابيب النفط

1() خزار، مرجع سابق، ص10- 12.

لنقل الطاقة من منطقة بحر قزوين إلى الصين، وهو ما يكشف عن مصلحة كبيرة للصين في حفاظها على شراكة استراتيجية قوية مع إيران.

7 – انعكاسات الملف النووي الإيراني– على أمن الطاقة الصيني

تعود العلاقات الصينية– الإيرانية في المجال العسكري وبشكل بارز إلى سنوات الحرب العراقية– الإيرانية (1980–1988م) عندما عزفت الشركات الغربية عن تجهيز إيران بالأسلحة، فقدمت الصين لإيران أسلحة بشكل غير مباشر عن طريق كوريا الشمالية. كذلك تُعَدُّ إيران سوقًا لتصريف المنتجات الصينية اللازمة لإدامة معدلات التنمية المرتفعة التي تُشّكلُ الأساس لنموها الاقتصادي الحالي. وعليه كانت الصين تحرص على الوصول إلى اتفاق بين واشنطن وطهران فيما يخص البرنامج النووي؛ لأنَّ لدى الصين تصورات عن الانعكاسات الايجابية المنتظرة لهذا الاتفاق عليها، أما النقطة الأهم بالنسبة لدور الصين في التوصل إلى اتفاق فهي طرح إعادة تصميم قلب مفاعل آراك للمياه الثقيلة، هذه المنشأة قادرة على إنتاج البلوتونيوم الذي يُستخدم عادةً في صنع القنبلة النووية أي للاستخدامات العسكرية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الصين لا تختلف عن روسيا وإيران في مواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم، وفي رفض الأحادية والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، ولما كانت الاستراتيجية الأمريكية قائمة على دعم الحلفاء والشركاء ومنع إيران من الحصول على قدرات نووية والعمل في الوقت نفسه على مواجهة الصين الناهضة فإنَّه من الطبيعي أن تتعاون الصين وإيران لمواجهة مثل هذه الاستراتيجية الأمريكية التي تجعلهما في خندق واحد من الاستهداف. وتعتقد الصين أنّ توسيع تعاونها مع روسيا وإيران يمكن أن يحفظ الحدَّ الأدنى من التوازن وإحباط المساعي الأمريكية، وهكذا تعاملت الصين مع الاتفاق النووي الايراني بدبلوماسية الربح والخسارة. ومع ذلك فإنه لا بدَّ من الاشارة إلى أنه كان للاتفاق النووي الإيراني انعكاساته الجيوبوليتيكية على وضع ودور الفاعلين الاقليميين والدوليين ولاسيما في المنطقة العربية، وإذا أخذنا بالحسبان أنَّ الاتفاق قد يُعَدُّ في أحد جوانبه انعكاسًا لسياسة الانسحاب الأمريكي من المنطقة فضلًا عن كونه عاملًا مهمًا من عوامل تعزيز العلاقات الثنائية الصينية– الإيرانية سياسيًا واقتصاديًا وتجاريًا وأمنيًا، فإنَّ ذلك يعني تعزيز موقع الصين و دورها في الشرق الأوسط، ومن ذلك أيضًا أنَّ العلاقات الممتازة مع إيران ستخدم أيضًا سياسة أمن الطاقة الصيني سواء عبر البر أو البحر[1]، وفي النهاية لا بد من القول:

(1) الشيباني، مرجع سابق، ص60– 64 .

إنَّ الاتفاق النووي الايراني سوف يعزز من مكانة الصين ويخلق لها فرصًا اقتصادية كبيرة مما يجعل العلاقات بينهما أكثر إيجابية.

ثانيًا – العامل "الإسرائيلي"

سارت العلاقات الصينية مع كلٍّ من الجانبين العربي و"الإسرائيلي" في اتجاهين منفصلين، وسعت السياسة الصينية إلى التعامل معهما من دون أن يؤثر أحدهما في الأخرى، مع العمل على تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من هذه العلاقة، وهو ما يعكس السياسة البراغماتية التي انتهجتها القيادة الصينية في التعامل مع الملفات المختلفة وخاصة ملفات المنطقة العربية، وهو الأمر الذي ميَّز السياسة الصينية ولاقى قبولًا من الأطراف كافة، كما أن التوجه الصيني الاقتصادي تجاه المنطقة، ودعم استثماراتها فيها وتقديم بعض المساعدات والمنح للجانب الفلسطيني أدَّى إلى قدر كبير من التفهم العربي لمعطيات السياسة الصينية و منطلقاتها في المنطقة، واكتفى العرب بالتعامل معها طبقًا لمحدداتها ومطلقاتها[1].

كانت أولى المراحل في عملية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية و"إسرائيل" مرحلة ما عرف بـ" السبق الإسرائيلي" و"التراجع الصيني" في الخمسينيات، والتي استغلتها "إسرائيل" عبر ديفيد بن غوريون رئيس وزرائها في حينه ووزير خارجيتها /موشيه شاريت/، واللذين عُدَّا من متخصصي السياسة الخارجية في المرحلة التمهيدية للكيان "الإسرائيلي"، وجاء في الرسالة التي بعث بها /موشيه شاريت/، أول وزير خارجية "لإسرائيل"، إلى نظيره الصيني/ شو ان لاي/: إنَّ حكومة "إسرائيل" قررت الاعتراف رسميًا بالصين، وقد كافأها الرئيس الصيني حينها /ماو تسي تونغ/ بخطاب شكره على ذلك من دون الاعتراف بها[2].

1 – بداية العلاقات "الإسرائيلية"– الصينية

أدركت "إسرائيل" أهمية تنويع علاقاتها وتحالفاتها مع القوى الكبرى، وأنَّ نشاطها مع أوروبا والولايات المُتَّحدة الأمريكية ليس كافيًا، وأنَّ تحسين علاقتها مع الصين سيوفر لها ظروفًا أفضل للعمل في آسيا. أمَّا من جهة الصين، فاتّسم نهجها الجديد بالتخلي عن سياسة التشدد والتطرف على الصعيد الخارجي، وتعميق البراغماتية ورفع شعار "مصالح الصين قبل كلَّ شيء". فالصين لا تتوانى

1() إبراهيم، محمد.، الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية: علاقات بكين مع إسرائيل ليست على حساب العرب، مجلة آراء حول الخليج، العدد 106، مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة و النشر، جدة، السعودية، 2016، ص86.

(2) لحام، مرجع سابق، ص4.

عن تبديل تحالفاتها تحقيقًا لمصالحها، ولديها القدرة على أن تعارض السلوك السياسي لدولة معينة صراحة من جهة، وتحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية معها من جهة أخرى[1].

شهدت مسيرة العلاقات بين الصين الشعبية و"إسرائيل" منعطفات خطيرة واختلافات عميقة لعقود طويلة تمتد من أوائل الخمسينيات حتى مطلع التسعينيات، إذ تباينت رؤية الدولتين وأسلوبهما ومواقفهما من عملية إقامة علاقاتهما الدبلوماسية، لذلك اتسم الأداء النظري والعملي الدبلوماسي من جانب الدولتين بالتناقضات المتأرجحة بين "الإقدام والإحجام" والحماس والفتور، وأصبح المشوار الصيني– "الإسرائيلي" الأكثر طولًا في تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وهذا ما سيتبين عند استعراض تاريخ تلك العلاقات كذلك تساعدنا العلاقات التاريخية على تفسير سياسة الصين نحو بعض الدول العربية[2].

سارعت "إسرائيل" إلى الاعتراف بالصين رسميًا في كانون الثاني 1950م، لتكون أول دولة شرق أوسطية تُقْدمُ على الاعتراف، إلَّا أنَّ الصين اكتفت برسالة شكر على الاعتراف. حقيقة تحاول "إسرائيل" فتح بوابات لها في آسيا خاصة مع الصين، ودول وجنوب شرق آسيا. حيث لوحظ في الأزمة الكورية 1951– 1953م أنَّ الصراع بين الكوريتين الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفييتي والصين، والجنوبية المدعومة من الدول الغربية والولايات المُتَّحدة الأمريكية، قد دفع الموقف الصيني إلى التردد بفتح قنوات اتصال رسمية مع "إسرائيل"، وممانعة ماوتسي تونغ عن الاعتراف الرسمي "بإسرائيل" كون هذه الأخيرة تعمل على تقديم بعض أشكال الدعم السياسي والاقتصادي للمجهود الغربي الأمريكي في الحرب الكورية، إلَّا أنَّ الموقف الرسمي "الإسرائيلي" بقي محايدًا وداعمًا لخطة الأمم المُتَّحدة بوقف الحرب والإبقاء على الوضع كما هو[3].

اتسمت سياسة الصين تُجاه "إسرائيل" خلال الخمسينات من القرن العشرين بتوافقها مع الموقف السوفييتي، وأخذت الصين تنشر مقالات تنتقد فيها "إسرائيل" متهمة إياها بأنَّها قاعدة متقدمة للولايات المُتَّحدة الأمريكية، رغم تصويت "إسرائيل" عام 1952م بالموافقة على عضوية الصين في الأمم المُتَّحدة، وامتناعها عام 1953م عن تأييد مثل ذلك القرار. إلَّا أنَّ العلاقات بين الجانبين

---

(1) الحسيني، مرجع سابق، ص50.

2() حمدي، عبد العزيز.، العلاقات الصينية – الإسرائيلية، السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998، ص 127– 143.

(3) المرجع نفسه، ص. 127– 143.

عادت لتشهد تطورًا آخر جديداً، كانت الصين هي البادئة فيه، إذ جرت في عام 1954م عدة لقاءات في زانجور وبورما بين سفراء الدولتين، وأعرب السفير الصيني عن سروره لإقامة بعثة دبلوماسية "إسرائيلية" في بورما، وأن بلاده على استعداد لإقامة علاقات تجارية فقط مع "إسرائيل"، وبالفعل تسلمت "إسرائيل" الدعوة الرسمية في 14 أيلول 1954م لإرسال بعثة تجارية إلى الصين[1].

من جهة أخرى، لوحظ أنَّ موقف الصين هذا حتى تاريخ العدوان الثلاثي على مصر 1956م كان يتمحور حول النظر إلى "إسرائيل" من منطلق استراتيجيتها الكونية والتصدي لسلسلة من الأحلاف العسكرية الأمريكية، وكان عدم انضمام "إسرائيل" إلى أيٍّ منها عاملًا إيجابيًا اهتمت به الصين. وفي عام 1963م جرى تبادل بعض الرسائل بين (شو ان لأي) وليفي أشكول[2] رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، وحصلت بعض المحاولات "الإسرائيلية" عبر جهات أوروبية مقبولة لدى بكين لإجراء اتصالات مع الصين، لكنها لم تثمر[3].

وما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أنَّ "إسرائيل" في هذه الفترة لم تكن محل اهتمام السياسة الصينية وعنايتها، ربما لأنَّها كانت تتلقى الدعم من عدو تقليدي للصين هو الولايات المُتَّحدة الأمريكية، ومن بعض الدول الغربية ذات التاريخ الاستعماري، علمًا أن تأييدها لقبول الصين في الأمم المُتَّحدة استمر حتى عام 1952م، وكانت أول "دولة" في الشرق الأوسط تعترف بالصين الشعبية في كانون الثاني عام 1950م، و"الدولة" الثانية في العالم بترتيب اعترافها بها[4]، ومع

1() محمود، معين أحمد.، "إسرائيل" واختراق جبه آسيا رؤية جيواستراتيجية، دار باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص61.

2() **ليفي أشكول (1895– 1969م):** سياسي ورجل دولة صهيوني، ولد في أوكرانيا عام 1985م في وسط يهودي، هاجر إلى فلسطين 1914م، وانضم إلى الفيلق اليهودي أثناء الحرب العالمية الأولى، وقام بدور كبير ومميز في نقل الأملاك الألمانية إلى فلسطين. تقلد منصب مدير عام وزارة الدفاع بين 1950–1952م، وأمين صندوق الوكالة اليهودية الفترة نفسها. خلف بن غوريون في عام 1963م كرئيس لوزراء إسرائيل ووزير ماليتها. وبقي في منصبه حتى وفاته سنة 1969م. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى الخوند، مسعود.، الموسوعة التاريخية الجغرافية "معالم . وثائق. موضوعات. زعماء"، دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، 12ج، ج1، بيروت، لبنان، د. ط، 1994م، ص 384.

3() سلمان، مرجع سابق، ص31.

(4) جبور، جورج.، مكان الصين الشعبية في المجتمع الدولي، مجلة المناضل، العدد/39/، دمشق 1972، ص32.

ذلك ومنذ ذلك التاريخ لم تنقطع المحاولات الإسرائيلية لكسب تأييد الصين، ولإقناع المسؤولين الصينيين بتنمية العلاقات المتبادلة بين الطرفين، ففي كانون الثاني من عام 1955م قامت بعثة تجارية إسرائيلية بزيارة الصين تلبية لدعوة من /شو إن لاي/ رئيس وزراء الصين آنذاك[1] وقد ترأس البعثة الوزير الإسرائيلي دافيد هكوهين، لكن هذه الزيارة لم تتمخض عن أية نتائج سياسية تذكر، وهناك من يعزو ذلك إلى أنَّ الصين كانت قد بدأت تدريجيًا في تطوير مصالحها العربية، ورفضت العروض الإسرائيلية، خاصةً بعد مؤتمر باندونغ[2].

إنَّ موقف الصين هذا حتى العدوان الثلاثي على مصر1956م كان يتمحور حول النظر إلى "إسرائيل" من منطلق استراتيجيتها الكونية والتصدي لسلسلة من الأحلاف العسكرية الأمريكية، وكان عدم انضمام إسرائيل إلى أيَّ منها عاملًا إيجابيًا اهتمت به الصين ومن ثمَّ فإنَّ [3]، عقد الخمسينيات من القرن العشرين لم يشهد أيَّ علاقة فعلية بين الصين و"إسرائيل" ومرد ذلك أن الصين كانت تستنكر التدخل الخارجي أو الاعتداء على أيَّ دولة، فكانت الصين تُعَدُّ "إسرائيل" كياناً مغتصباً للأراضي العربية، ولاسيما أنَّ الصين في عقد الخمسينات كانت تتقرب من دول حركة عدم الانحياز التي كان عبد الناصر أحد أبرز الشخصيات الرئيسية في تلك الحركة،و أنه لابدَّ من استمالته لكسب اعتراف مصر وباقي العرب بها كممثلة للشعب الصيني بدلاً من تايوان.

2- تطور العلاقات "الإسرائيلية"-الصينية

أ – المرحلة الأولى(1955-1978)

بعد مؤتمر باندونغ في 1955م الذي انبثقت عنه فكرة منظمة حركة عدم الانحياز ساندت الصين مصر ضد العدوان الثلاثي عام 1956م، ورفضت طلب وفد الحزب الشيوعي "الإسرائيلي" اثناء حضوره للمؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي الصيني في أيلول 1956م والداعي إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"[4].

1() مراد، مرجع سابق، ص72.

(2) موشيه ييغار، ناعومي حازن: إسارئيل في آسيا وأفريقيا، لبنان . بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الدراسة رقم31، السنة الثانية، 1981/7م، ص13.

3 شادي مراد، مرجع سابق، ص72.

4() الصين و"إسرائيل" كيف عبرت تل أبيب سور الصين العظيم؟، موقع جريدة الوطن، 3 أكتوبر،2015، http://alwatan.com/details/79185

في سياق متصل عدَّت الصين "إسرائيل" أداة للإمبريالية في المنطقة العربية هدفها تمزيق وتفتيت المنطقة. وكما ذُكر زاد التعاطف الصيني مع العرب بعد عدوان عام1956م، الأمر الذي شجع العرب على الاقتراب من الصين بعد شجب الأخير العدوان الثلاثي، والوقوف مع مصر والعرب، وكان هذا الموقف بداية للاعترافات العربية المتتالية بالصين الشعبية كما مرَّ معنا سابقًا[1].

كان من أكثر الفترات سوءاً في العلاقات الصينية– "الإسرائيلية"، هي فترة عقد الستينيات، فإلى جانب المتغيرات الإقليمية والدولية التي شغلت دورًا مهمًا في تأخر إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كان لوقوف "إسرائيل" عام 1962م مع الهند ومدّها بكافة أنواع الأسلحة في حربها مع الصين، واقامتها لعلاقات وثيقة مع تايوان "الصين الوطنية" ومع كل دول جنوب شرقي آسيا الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، والمعارضة للصين الأثر الأكبر في تحديد الموقف الصيني المعارض "لإسرائيل"، والداعم للحقّ العربي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى شهد عقد الستينات أيضًا إقامة العلاقات السرية بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وتبعه استقبال الصين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1965م، ورغم سياسة العزلة التي كانت تعيشها الصين خلال النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني[2].

وقد توج الموقف الصيني الداعم للقضايا العربية ولحقوق الشعب العربي الفلسطيني بزيارة رئيس وزراء الصين شو إن لاي إلى مصر عام 1963م، حيث قدم خلال الزيارة خمسة مبادئ لتوثيق العلاقات بين الصين والدول العربية[3].

أ – تدعم الصين بقوة كفاح دول وشعوب هذه المنطقة من أجل تحرير الوطن، وتعترف بهذه الدول فور استقلالها.

ب– إعطاء صوتها لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها معظم الدول العربية.

ج – تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

د – وقوف الصين إلى جانب الحلول التي تتفق عليها الدول العربية، لحلّ الخلافات بينها بالطرق السلمية، وعدم التدخل في النزاعات العربية.

هـ – احترام الدول كافة لاستقلال الدول العربية ولسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها[1].

---

(1) زهران، مرجع سابق، ص254.

2() بيري، هينري.، الصين في طريق الاشتراكية، دار ابن الوليد للنشر، سورية، 1956، ص 112.

(3) عبد المحسن، مرجع سابق، البيان المشترك للرئيس جمال عبد الناصر والرئيس "شو أن لاي"(1963/12/21م).

وعلى هامش مؤتمر حركة عدم الانحياز في الجزائر عام 1964م، قال رئيس الوزراء الصيني الراحل شو ان لاي كلمته الشهيرة:<< فجروها ولو بعود كبريت فقضيتكم عادلة[2]>>، وفي آذار عام 1965م، قام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري بزيارة إلى الصين، والتقى الرئيس الصيني ماو تسي تونغ، ونائبه ليو شاو تشي، كل على حدة، وأجرى ثلاث جولات من المحادثات مع رئيس مجلس الدولة شو ان لاي أكَّد خلالها شو من جديد على دعم الصين حكومة وشعبًا لنضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وحق العودة إلى وطنهم وإعادة بناء بلدهم. واتفق الجانبان الفلسطيني والصيني على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بكين، ووافق الجانب الصيني على تقديم مساعدات عسكرية لدعم الكفاح المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية. في آذار عام 1965م، افتتحت منظمة التحرير الفلسطينية مكتبًا لها في بكين يتمتع بمعاملة البعثات الدبلوماسية، والصين من أوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما أدانت الصين الاعتداء "الإسرائيلي" على الدول العربية في حرب عام 1967م، واستهجنت دور الولايات المُتَّحدة الأمريكية في هذه الحرب، وانتقدت الاتحاد السوفيتي لتخلفه عن مساعدة العرب في ذلك الوقت وتعهَّدت الصين بتقديم مئة وخمسين ألف طن من القمح وعشرة ملايين دولار من دون شروط للدول العربية، كما عرضت على سورية تقديم أسلحة نووية لمساعدتها في استعادة أراضيها المحتلة، وحشدت عشرة آلاف جندي لنصرة الشعب الفلسطيني والشعب العربي[3].

وفي مرحلة السبعينيات من القرن العشرين، عكس وزير خارجية الصين تشياو كوان هوا في أول خطاب له في الأمم المُتَّحدة بتاريخ 10 كانون الأول 1971م موقف الصين من القضية الفلسطينية والصراع العربي– "الإسرائيلي" في هذه المرحلة، بقوله: <<إنَّه يجب على "إسرائيل" أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتّلة، وأنَّه يجب أن يُرد للشعب الفلسطيني وطنه، وتُرد إليه حقوقه في الوجود الوطني[4]>>.

1() شي يان تشون، شو ان لاي والدول العربية، China Today، مرجع سابق.

2() العرب رفعوا عنها الحرج. الصين تفتح قلبها"لإسرائيل"
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews.

3() بهبهاني، مصدر سابق، ط4، 1984، ص62 .

(4) المصدر نفسه، ص103، 104 .

ومع حلول منتصف السبعينيات، وتحديدًا عام 1975م، ظهرت بوادر الانفتاح بين بكين وتل أبيب، وشهدت العلاقات الصينية- الإسرائيلية نقلة نوعية، ومن أسباب ذلك[1]:

1- قيام الصين بتأييد مبادرة السادات واتفاقية كامب ديفيد، ومساندتها للحل السلمي للقضية الفلسطينية، مما مهَّد الجوَّ للتقارب وبدء حوار أفضل مع الإسرائيليين.

2- تنامي التفاهم التدريجي بين الصين والولايات المُتَّحدة الأمريكية انطلاقًا من الألعاب الرياضية بما عُرف بسياسة "البينج بونج"، الأمر الذي وجدت فيه "إسرائيل" أن التقارب مع الصين أقل شائكية.

3- تبني الصين في أواخر السبعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادي التدريجي، وسعيها إلى تحسين مظهرها الدولي من خلال تحسين علاقاتها مع الدول المختلفة وتقاربها منها.

حقيقة كان انفتاح الصين تجاه "إسرائيل" في مرحلة السبعينيات تحت تأثير عوامل تضافرت مع بعضها البعض، في مقدمتها[2]:

1- وفاة رأس الحرس القديم على الأيديولوجيا الاشتراكية في الصين (ماو تسي تونغ) عام 1976م لحساب الاتجاه البراغماتي الصيني.

2- تهيؤ الصين للعب دور الدولة العظمى، بمجرد دخولها الأمم المُتَّحدة في خريف عام 1971م.

3- رغبة الصين في الاستفادة من الخبرة الزراعية والتكنولوجيا الإسرائيليتين.

4- إقدام كثير من دول العالم الثالث[3]على إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل".

1() خلاف، تميم.، إسرائيل والصين: تقارب استراتيجي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، القاهرة، مصر، 2000، ص163.

2() ياسين، عبد القادر.، **كيف اخترقت إسرائيل سور الصين، النهار**، بيروت، لبنان، مقال صحفي منشور في 13-10-1992، ص 9 - 13 .

3() **العالم الثالث:** مصطلح يدل على الدول الآسيوية والإفريقية، ودول أمريكية اللاتينية فيما بعد، وذلك للتمييز بينه وبين العالم الأول (الغرب الرأسمالي) والعالم الثاني (الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية). ودول العالم الثالث هي الدول التي لم تستفد من الثورة الصناعية في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، ولا من ثورة القرن العشرين الاشتراكية. ومن أهم خصائص دول العالم الثالث خضوعها للسيطرة الأجنبية، وتدني مستويات المعيشة، واتصاف أنظمة الحكم فيها بعدم الاستقرار. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: الخوند، مرجع سابق، ج2، ص32، 33.

وفي تطور لاحق للأحداث شكَّلت نهاية الحقبة الماوية وسقوط الجناح اليساري في الحزب الشيوعي الصيني عام1976م، وسيطرة الجناح الانفتاحي على قيادة الحزب والدولة ممثلًا بالزعيم دنغ شياو بنغ[1] محوراً للتغير في السياسة الصينية ولاسيما في عام 1978م، حيث اتسمت سياسة الصين بالمرونة والانفتاح والتعاون مع القوى الغربية، وبدا على سياستها الخارجية بوادر تحول سريع مع نهاية عقد السبعينيات وراحت تميل نحو مدَّ جسور إعادة الثقة وإقامة العلاقات مع الدول التي كانت بالأمس تُعَدُّها من القوى الرجعية الموالية للإمبريالية الأميركية "كإسرائيل" وكوريا الجنوبية وغيرها، واتخذت مواقف معتدلة، وانتهجت سياسة مرنة إزاء العديد من المشكلات الدولية بصفة عامة والصراع العربي– "الإسرائيلي" بصفة خاصة[2].

كما شهدت نهاية السبعينيات أول اتصال رسمي معلن بين "إسرائيل" والصين، وكان ذلك عام 1978م عندما اجتمع مندوب الصين الدائم في الأمم المُتَّحدة مع وكيل وزارة الخارجية – "الإسرائيلي[3].

يلاحظ مما سبق، أنَّ العلاقات الإسرائيلية– الصينية كانت غائبة حتى قرب أواخر السبعينات، بل أن العداء كان هو السمة المميزة لهذه العلاقات، بالنظر إلى أنَّ إسرائيل كانت طوال سنوات الحرب الباردة جزءًا من شبكة الدفاع الغربي في مواجهة الشيوعية، وكانت الصين في المرحلة عينها تميل تقليديًا إلى تأييد العرب سياسيًا وعسكريًا خلال هذه السنوات، أضف إلى ذلك أن تحرر "إسرائيل" من إمكانية إقامة علاقات جيدة مع الصين إبان الحرب الباردة، جعلها تنفتح على الدول الآسيوية التي تكّنُ العداء للصين مثل تايوان والهند. وفي النهاية يمكن القول: أدركت الصين أنَّ العرب غير قادرين على مواجهة إسرائيل عسكريًا، مما دفعها إلى بداية سياسة خارجية مغايرة تجاه "إسرائيل" في تلك الفترة، وهو ما ظهر في تقارب صيني– "إسرائيلي" يمكن وصفه بالخجول، أضف إلى ذلك متابعة الصين لتنامي قدرات "إسرائيل" العسكرية والتكنولوجيا، الأمر الذي كانت تفتقده آنذاك.

ب– المرحلة الثانية(1978– 1990م)

1() جاسم محمد، اياد.، السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل"، 1949– 2000، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 37، آذار، 2019، ص288، 289.

(2) جاسم محمد، مرجع سابق، ص289.

3() العلاقات الصينية "الإسرائيلية"، موسوعة المعرفة على .https://www.marefa.org

عُرفت المرحلة في ثمانينيات القرن العشرين بمرحلة الواقعية في سياسة الصين الخارجية، حيث شهدت علاقات الصين تطورًا ملحوظًا ليس مع الدول العربية فحسب وإنَّما مع جميع دول العالم. فقد بدأت العلاقات الأمنية بين الصين و"إسرائيل" منذ العام 1978م بشكل سري حتى لا تثير حفيظة الدول العربية وتسيء للعلاقات الاستراتيجية معها، وفي العام 1980م جرت صفقة عسكرية بين الطرفين، حصلت الصين فيها على 54 طائرة مقاتلة "إسرائيلية" وعدد من دبابات ميركافا، ومدافع ذاتية الحركة، وعربات مدرعة وصواريخ جبرائيل المضادة للسفن، بالإضافة إلى مضادات إلكترونية متنوعة، قُدّرت قيمة الصفقة بحوالي بليون دولار، والتي سببت توتراً بين "إسرائيل" والولايات المُتَّحدة الأمريكية، حيث أعدَّت الأخيرة ذلك خرقاً للتفاهمات بينها وبين "إسرائيل" في عدم تصدير تكنولوجيا عسكرية للدول المعادية للولايات المُتَّحدة الأمريكية ومن بينها الصين. وفي سنة 1986م انتجت الصين الصاروخ المضاد للدبابات S-L 8 بفضل التقنية "الإسرائيلية "، وقامت "إسرائيل" في السنة نفسها بتطوير المقاتلة الصينيةF8، كما تمَّ الاتفاق بينهما على تحديث الدبابة الصينية T59 بالاستفادة من تقنية الدبابة ميركافا، وكذلك قيام "إسرائيل" بمساعدة الصين في بناء غواصة تقليدية من طراز سونغ وتطويرها، وذلك لأنَّ الصين تفضل تطوير معداتها القديمة مستفيدة من الخبرة الأجنبية أكثر من شراء معدات جديدة أو إنتاجها[1].

كانت أول صفقة للصين في التعامل مع "إسرائيل" عام 1985م، حينما أعطت "إسرائيل" أسلحة ومعدات للصين، شملت الصفقة أجهزة اتصالات رادارية ونظمًا دفاعية خاصة بالصواريخ (جو- جو)، وأجهزة إطفاء الحرائق، وأجهزة الليزر والأشعة فوق الحمراء للرؤية الليلية، والأنظمة البالستية التي تعمل بالحواسيب لتحديد الهدف بدقة، والخبرات الفنية اللازمة لتحسين قذائف الدروع القادرة على اختراق الواجهة الأمامية للدبابة، وتبع ذلك صفقات بمليارات الدولارات تقوم "إسرائيل" بمقتضاها بتزويد الصين بكميات كبيرة من العتاد الحربي، وتقنية صناعة السلاح[2].

وعلى الصعيد الآخر، كانت الصين تعقد صفقات أسلحة مع السعودية، حيث تمت صفقة كبرى بين الطرفين عام 1985م، ولم تُعلنْ إلَّا عام 1988م، وكانت هذه الصفقة عبارة عن عدد من الصواريخ البالستية(أرض- أرض) القادرة على حمل رؤوس نووية إلى مدى يصل إلى نحو 3600

---

(1)جاسم محمد، مرجع سابق، ص289.

(2) اللوح، دياب.، اليهود في الصين- الورقة الثانية عشر، موقع دنيا الوطن الإخباري، مقال منشور بتاريخ 9 - 2- 2013، ص6 - 13.

كيلو متر تقريبًا. الشاهد في ذلك أنَّ الصين استطاعت أنَّ تدخل موردة لأخطر الأسلحة إلى المنطقة العربية، حيث يدور الصراع العربي- "الإسرائيلي"، وأنَّ هذه الصواريخ الصينية كان بمقدورها أن تصل إلى "إسرائيل"[1].

ومن جانب آخر نشرت مجلة يواس نيوز الأسبوعية الأمريكية في عام 1988م أنَّ "إسرائيل" تساعد الصين سرًا في بناء سياج إلكتروني على طول الحدود مع الاتحاد السوفييتي الذي بلغ طوله آنذاك قرابة 6500 كم. كما عقدت العديد من جولات الحوار بين البلدين في هونغ كونغ أدَّت في نهاية المطاف إلى إنشاء مكتب تمثيلي لأكاديمية العلوم الإنسانية "الإسرائيلية" ببكين في1989م، في الوقت الذي فتحت فيه الصين مكتبًا سياحيًا لها في تل أبيب يقوده دبلوماسي من وزارة الخارجية الصينية؛ وفي أيلول 1988م، تمَّ أول اتصال رسمي بين الصين و"إسرائيل"، وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة، حيث اجتمع وزير الخارجية "الإسرائيلي" شمعون بيريز مع نظيره الصيني تشيان تشي تشن. وفي يناير 1989م التقى وزير الخارجية الصيني تشيان مع نظيره "الإسرائيلي" موشي ارنز في باريس، حيث دلَّت التصريحات آنذاك على إمكانية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[2].

لم ينته عقد الثمانينات من القرن العشرين إلَّا وقد أضحت "إسرائيل" أهم مُصدّرٍ تعتمد عليه الصين في مجال التكنولوجيا العسكرية، وبحسب تقديرات أمريكية وغربية بلغ حجم مبيعات السلاح "الإسرائيلي" للصين في تلك الفترة نحو 7 مليارات دولار. فالصين أرادات أن تصل بتطورها العسكري والتكنولوجي إلى ما وصل أعداؤها التاريخيون الأمريكان والروس، حيث وجدت الصين في "إسرائيل" ضالتها التي بحثت عنها طويلًا، والأخيرة كذلك وجدت في الصين مصالح عديدة لعلَّ أهمها المجال الجيوبوليتيكي المحوري في المنطقة، والذي من شأنه أن يساعدها في تنفيذ أجندتها الخاصة[3].

يمكن تحليل ذلك في أنَّ الصين قد أصبحت تبحث عن مصالحها الاقتصادية خلال تلك المرحلة أكثر من دعم سياستها المبنية على أيديولوجية(ماو تسي تونغ)، "فإسرائيل" لم تعد بالنسبة إليها خصماً مهدداً في منطقة الشرق الأوسط، بل تحولت إلى شريك عسكري قوي وأساس في

1() زهران، مرجع سابق، ص18.

2() المرجع نفسه، ص290.

3() حيدر، مرجع سابق، ص7.

المنطقة، وفي الوقت نفسه، فإنَّها لم توقف صفقاتها العسكرية مع دول المنطقة مثل السعودية، رغبة منها في تدعيم صادراتها العسكرية.

ج- المرحلة الثالثة(1990- 2011م)

أمَّا في عقد التسعينات من القرن العشرين فقد لوحظ أنَّ اتفاق أوسلو بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية أزاح كثيرًا من العقبات التي تواجه "إسرائيل" دبلوماسيًا وسياسيًا في كثير من دول آسيا، ولاسيما في البلدين العملاقين الصين والهند، فانعكس اتفاق أوسلو على العلاقات التجارية بين الصين و"إسرائيل" وانتعشت تلك العلاقة. ومنذ ذلك التاريخ تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1992م. وفي الأعوام التي أعقبت تبادل السفراء أصبحت الصين أكبر شريك تجاري "لإسرائيل" في آسيا، وثالث أكبر شريك تجارى في العالم، حيث وصل حجم التجارة معها إلى 11 مليار دولار[1].

في مطلع التسعينيات من القرن العشرين كرَّست "إسرائيل" جهودها وكثفت اتصالاتها المباشرة مع القادة الصينيين حتى كللت جهودها بالنجاح، واستطاعت أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وهو الأمل الذي بقي يداعب "إسرائيل" منذ خمسينيات القرن العشرين، وكان افتتاح الممثلية "الإسرائيلية" في الصين في أوائل عام 1990م انقلابًا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وعلى إثر تقدم تلك العلاقة وصل إلى "إسرائيل" مجموعة من الخبراء الصينيين، كما زاد عدد "الإسرائيليين" في الصين، وفي العام نفسه أعلنت الصين أنَّها افتتحت مكتبًا للسياحة في تل أبيب، وبدأت البعثات الصينية و"الإسرائيلية" لدى الأمم المُتَّحدة بإجراء اتصالات بينهما، وعلى هذا النحو بدأت الدولتان تدشين قنوات اتصال بينهما بصورة شبه رسمية أو بالأحرى بصورة مباشرة ويُعَدُّ ذلك بلا شكٍّ تقدمًا إيجابيًا ودفعة قوية للعلاقات بين الجانبين[2].

تسارعت خطوات التقارب بين الصين و"إسرائيل" بشكل ملحوظ ففي 5 تشرين الثاني 1991م، حيث زار "إسرائيل" وفد يمثل المعهد الصيني للعلاقات الدولية وهو جناح حكومي رسمي، التقى بعدد من كبار المسؤولين "الإسرائيليين"، ومنهم رئيس الوزراء "الإسرائيلي" الأسبق إسحق شامير، وخلال الزيارة أعرب رئيس الوفد الصيني"سون كون" عن ثقته بأنَّ اليوم ستقيم بلاده علاقات كاملة مع "إسرائيل"،

1() زهران، مرجع سابق، ص290.

(2) الملحق الأسبوعي لصحيفة معاريف الإسرائيلية الصادرة في 20 مارس 1992.

وقبل ذلك كانت الصحافة "الإسرائيلية" قد أشارت إلى أنَّ نائب مدير عام وزارة الخارجية "الإسرائيلية" قام بزيارة إلى الصين أيضًا[1].

في تطور لاحق للأحداث أُعلن في العاصمة الصينية بكين عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين الشعبية و"إسرائيل"، وذلك بموجب اتفاقية وقَّعها وزيرا خارجية البلدين في 24 كانون الثاني 1992م، وقد اختارت "إسرائيل" هذا التوقيت لأسباب عدة، منها[2].

آ – انقسام العرب تحت تأثير الغزو العراقي للكويت إلى قسمين؛ مما أضعف فاعليتهم في مواجهة أيَّ موقف طارئ على الساحة الدولية.

ب– إنَّ "إسرائيل" في تلك الفترة كانت تعيش حالة مفاوضات مع الأطراف العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، لحلَّ المشكلات العالقة، إضافة إلى أنَّ الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كان قد طالب القيادة الفلسطينية عشية انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول 1991م، بالاعتراف الدبلوماسي بـ "إسرائيل"، كي تتمكن الصين من الاشتراك في المؤتمر، فإنَّ ومن ثمَّ فإنَّ أيَّ ضغط عربي على الصين لمنعها من إقامة علاقات مع "إسرائيل"، سيفتقر للحجة المنطقية، وللأسباب الموضوعية.

وهكذا وبعد أن كانت الصين ترى في "إسرائيل" أداة الإمبريالية الغربية وكيانًا غريبًا صنعته الدوائر الاستعمارية الغربية، ليكون امتدادًا لها في المنطقة، ومرتكزًا لتنفيذ خططها وجرائمها العدائية. فإنها أصبحت اليوم الصين تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، مما ينطوي على تبدَّل في الموقف الصيني تجاه قضية العرب الأولى[3]، وقد انعكس هذا التبدُّل بوضوح في التحسن المتسارع في سير العلاقات بين الطرفين. فقد بلغ النشاط السياسي ذروته بين البلدين عندما قام رئيس الوزراء "الإسرائيلي" الأسبق "إسحق رابين" في العام 1993م بزيارة إلى الصين بهدف إقناعها بشراء العتاد والتقنية من بلاده ومحاولًا فتح أسواقها أمام المنتجات "الإسرائيلية"[4]، حيث تجسدت العلاقة بينهما في تبادل الوفود الاقتصادية بين بكين وتل أبيب، وفي ارتفاع نسبة الصادرات الإسرائيلية في

---

(1) محمود، المرجع السابق، ص65.

(2) يحيى عبد المحسن، مرجع سابق، الموقع على الإنترنت .HTTP://WWW.Sis.GOV.PS.

(3) شادي مراد، مرجع سابق، ص69.

4() الحمراوي، محمد عبدالفتاح.، السياسة الخارجية الصينية، في مدونته على الرابط:
Elhomrawy.blogspot com/2008/09.6109-pot-1938.html

الصين لتصل إلى 42% عام 2003، ويرجع بعضهم هذا التنامي المتسارع في العلاقات الصينية-"الإسرائيلية" إلى عوامل عدة أهمها[1]:

آ- إدراك القيادة الصينية أنَّ نجاح استراتيجيتها تجاه الولايات المُتَّحدة الأمريكية وبخاصة في مجال التسهيلات التجارية يحتاج إلى مساندة الكونغرس الأمريكي الذي يسيطر عليه نفوذ اللوبي اليهودي، وعليه فإنَّ تحسن موقف الصين تجاه "إسرائيل" سيكون له صدى في الكونغرس الأمريكي.

ب- رغبة الصين في الوصول إلى مصادر التقنية الغربية عبر القنوات "الإسرائيلية".

ج - إدراك صناع الاستراتيجية الصهيونية الأهمية المستقبلية للصين، ومن ثمَّ عمل على نسج شبكة من العلاقات معها، تمهيدًا لنقل مركز الثقل الصهيوني إليها، كما فعلوا قبيل الحرب العالمية الثانية عندما نقلوا مركز ثقل حركتهم من بريطانيا إلى الولايات المُتَّحدة الأمريكية.

فالعلاقات التجارية والاقتصادية التي تنشئها الصين مع "إسرائيل" هي من المصالح السياسية التي تسعى الصين إلى تحقيقها، كما أنَّ الحصول على التقنية العسكرية يُمثّل أهم أحد أسباب إقدام الصين على التعاون المكثف مع "إسرائيل"، خاصة في ظل الحظر الأمريكي- الأوروبي على تصدير السلاح إلى الصين، والذي رافقه في الماضي حظر سوفييتي مماثل عندما كانت العلاقات مع بكين وموسكو في أوج توترها في الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي[2].

حصل تطور آخر على إثر تدهور في العلاقات بين الولايات المُتَّحدة الأمريكية والصين الذي وصل ذروته على خلفية حادثة عسكرية بينهما حول تايوان 1995- 1996م، حيث انخفض حجم الطلب الصيني للمنتجات "الإسرائيلية"، وتزايدت معارضة الولايات المُتَّحدة الأمريكية للصادرات العسكرية والأمنية إلى الصين، إلَّا أنَّ المتغيرات لاسيما المتغير الأمريكي تجاه العلاقات العسكرية والأمنية مع الصين لم تلق تفهمًا من جانب صانعي القرار "الإسرائيلي"[3].

كما أنَّ العلاقة بين الولايات المُتَّحدة الأمريكية والصين أخذت تؤثر سلبًا في طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الصين و"إسرائيل" وتطورها. فقد عارضت الولايات المُتَّحدة الأمريكية عام 1999م

---

(1) وليد، سليم عبد الحي.، المكانة المستقبلية في النظام الدولي 1978- 2010، أبو ظبي، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2000، ص184، 185.

2 لحام، مرجع سابق، ص57.

(3) البدراني، مرجع سابق، ص24.

صفقة طائرات "فالكون" "الإسرائيلية" المتجهة إلى الصين رغم ادعاء "إسرائيل" أنَّ الولايات المُتَّحدة الأمريكية كانت على علم بتفاصيل الصفقة، غير أنَّها أعلنت من جانب واحد إلغاء الصفقة عام 2000م، مما أدَّى إلى حدوث أزمة دبلوماسية بين واشنطن وتل أبيب، فضلًا عن توتر في العلاقات على خلفية الأزمة الصينية- الأمريكية إبَّان أحداث "تيان آن مين" وقرار الولايات المُتَّحدة الأمريكية بفرض حظر على بيع الأسلحة للصين مما أدى إلى انخفاض الصادرات بين الصين و"إسرائيل"، فضلًا عن معارضة الولايات المُتَّحدة الأمريكية لصادرات "إسرائيل" العسكرية والأمنية إلى الصين أيضًا[1].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنع العلاقة القائمة بين بكين وتل أبيب ولاسيما في المجال العسكري، ووفقًا لتقرير نشرته صحيفة هارتس طالبت الولايات المُتَّحدة الأمريكية، "إسرائيل" بعدم إعادة الطائرات من دون طيار التي أرسلها الجيش الصيني إلى "إسرائيل" لتطويرها، رغم أن هذه الطائرات هي ملك للصين. وبصرف النظر عن المصلحة النهائية لهذا النزاع، فإنَّ الضرر بشكل أو بآخر قد حدث، وإنَّ لم تفِ "إسرائيل" بالتزاماتها بتطوير الطائرات، فإنَّ شروط التعاقد سوف تقود الصين إلى فرض عقوبات على الشركات "الإسرائيلية" ليس فقط في الصين الأم بل أيضًا في هونج كونج[2].

ولعلَّ الذي دفع بالعلاقات الصينية- "الإسرائيلية" إلى مرحلة جديدة هو الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" في نيسان عام 2000م إلى "إسرائيل" والتي استغرقت ستة أيام، زار خلالها العديد من الشركات ذات التقنية العالية، وجاءت الزيارة بعد أربع سنوات من إلغاء صفقة طائرات "الفالكون" ومع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، بدأ التعاون العسكري يستعيد تجدده، وتوج ذلك في آذار من العام نفسه بإرسال وفد عسكري "إسرائيلي" رفيع المستوى إلى الصين لإجراء محادثات ولقاءات مع قيادتها العسكرية للدلالة على أن التبادلات التجارية والعسكرية التي كانت تمرُّ بأزمة خانقة بينهما لديها فرصة مواتية للعودة مجددًا. [3].

1() البدراني، مرجع سابق، ص24.

(2) جين ليانج تسيانج، "الطاقة أولا الصين والشرق الأوسط، في) مجموعة باحثين(السياسة الصينة في الشرق الأوسط، مجلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 10، أكتوبر 2005، ص29.

(3) محمود، المرجع السابق، ص68.

وفي تطور لاحق للأحداث جاءت زيارة رئيس الوزراء "الإسرائيلي" "يهود اولمرت" إلى الصين في 11 كانون الثاني 2007م بمناسبة مرور 15 عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما بدعوة من رئيس الوزراء الصيني السابق "هو جين تاو" لتؤكد حرصهما على استمرار وتطوير العلاقات بمختلف المجالات، واستكمالًا للمشاورات الدبلوماسية وتبادل الآراء حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية المطروحة[1].

ثالثًا – مسوّغات إقامة علاقات صينية– "إسرائيلية"

1 – على الصعيد "الإسرائيلي"

كانت الصين هدفًا حيويًا "لإسرائيل" ودولة تحتل مركزًا عالميًا في ميزان التجارة العالمي والنمو الاقتصادي والقدرة على التحدي والتنافس في مواجهة أوروبا، والاتحاد السوفييتي والولايات المُتَّحدة الأمريكية، فكان هذا الاهتمام "الإسرائيلي" الذي يجيده العقل السياسي الصهيوني؛ هو لعبة تغيير الحلفاء والانحياز للجانب الأقوى في حالة تبدل القوى وانقلاب الموازين كما حدث مع بريطانيا العظمى لصالح الولايات المُتَّحدة الأمريكية في العقد الخامس من القرن العشرين. فقد عرفت "إسرائيل" كيف تلعب على وتر الصين، ولم تتدخل في الصراعات الداخلية للصين خاصة فيما يتعلَّق بالتبت التي تُشكّلُ بؤرة توتر داخل الصين. فلم تعد الصين عملاقًا نائمًا كما وصفت في الأدبيات السياسية، بل أضحى ذلك التنين ذو الرؤوس الاقتصادية والمالية والعسكرية المخيفة، عائقاً استراتيجياً أكبر أمام مشروع الهيمنة الأميركية على النظام العالمي، حيث نظر أغلب المفكرين والسياسيين الأميركيين على أنَّ الصين بدأت تتصدر دول العالم من حيث نسبة النمو الاقتصادية؛ وذلك يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين منذ العام 1979م، والتحامها بالمنظومة الرأسمالية العالمية، حيث لوحظ مثلًا أنَّ نسبة الادخار الوطني العالية داخل الصين تزيد عن 40%[2].

هناك مجموعة من العوامل التي دفعت باتجاه تقوية العلاقات بين كلٍّ من الصين و"إسرائيل". فعلى الصعيد "الإسرائيلي" الصين والهند دول عظمى في المستقبل "عبارة قالها رئيس الوزراء "الإسرائيلي" ديفيد بن غوريون في خمسينيات القرن الماضي، متطلعًا لتلك المنطقة بأنَّ تكون ذات أهمية استراتيجية بالغة بفضل قوتها البشرية الهائلة، لذا عملت "إسرائيل" وبكل ثقلها على فتح ثغرة في سور

1() البدراني، أثر الاستمرارية، مرجع سابق ص27.

2() جاسم محمد، مرجع سابق، ص 290، 291.

الصين العظيم والحصول على اعتراف من أكبر دولة بشرية في العالم، والتأثير في سياستها تجاه الصراع العربي–"الإسرائيلي" وخاصة كبح التعاون العسكري الصيني– العربي، والحصول على حيز أكبر في السوق الصينية، ولاسيما في مجال التعاون العسكري والتكنولوجي[1].

ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية بدأت "إسرائيل" بمراجعة شاملة لاستراتيجية علاقاتها الإقليمية والدولية آخذةً بالحسبان عوامل ومتغيرات متداخلة منها: قلق "إسرائيل" المتزايد من احتمال المساس بالتحالف الأمريكي– "الإسرائيلي" ولاسيما بعد تراجع أهمية الأدوار الوظيفية "لإسرائيل" في المنطقة بعد انهيار الشيوعية، وضعف الأيديولوجيات القومية والتحررية، والتراجع الواضح لأولويات الولايات المُتَّحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث اقترن ذلك مع تراجع نفوذ وتأثير الجماعات اليهودية في الولايات المُتَّحدة الأمريكية في عملية توجيه القرارات السياسية والاستراتيجية الأمريكية بخصوص "إسرائيل" والشرق الأوسط عمومًا[2].

دخول عوامل ومتغيرات دولية وإقليمية مهمة في معالجة الأزمات الإقليمية وإدارة الصراعات الدولية في سياق تقهقر الحرب الباردة، وزيادة مساحة الوفاق الدولي[3]، وانحسار تأثير التهديدات المباشرة، وزيادة اهتمام القوى غير الغربية بالمنطقة العربية خاصة الهند والصين وروسيا، وبهذا يمكن التوصل إلى المحددات التي لعبت دورًا في صوغ السياسة الخارجية "الإسرائيلية" مع القوى الصاعدة ومن بينها الصين وفق الآتي[4]:

1– بناء تحالفات استراتيجية وسياسية مع الدول الكبرى الصاعدة بعد الحرب الباردة، مثل الهند، الصين وروسيا التي تحاول استعادة دورها الإقليمي والدولي، وذلك بغية الاستفادة من المناخ

---

(1) جاسم محمد، مرجع سابق، ص 290، 291.

(2) جاسم محمد، المرجع نفسه، ص 291.

(3) ظهر الوفاق الدولي في بداية السبعينيات؛ وهو بمعناه العام التحكم أكثر بالصراع الدولي عن طريق التفاوض والتطبيق، والوِفاق الدولي لا يعني انتهاء التنافس بين القوتين العُظميين بل هو متابعة للتنافس وفقًا لخطوط أكثر تعقّلًا وأقل خطورة، بينما تبقى الخلافات العميقة تفصل بين القوتين العُظميين، أمَّا العلاقات بينهما فسوف تكون قائمة على قواعد مفهومة بوضوح إلى حدٍ كبير. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى:

– حمدان، مصدر سابق، ص315–318.

– تشيرجي، دان.، أمريكا والسّلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، مصر، القاهرة، ط1، 1413هـ/1993م، ص76.

4() جاسم محمد، مرجع سابق، ص 291.

الدولي والإقليمي الجديد، وعدم الاعتماد على تحالف استراتيجي أحادي مع الولايات المُتَّحدة الأميركية.

2- استغلال النيوليبرالية الجديدة في تعميق التحالفات مع هذه الدول، خصوصًا وأنَّ دولة مثل الصين تُعَدُّ صاعدة على المستوى الاقتصادي، ولديها رغبة في الاستفادة من التكنولوجيا "الإسرائيلية" كما أنَّ "إسرائيل" ترى فيها سوقًا نامية لصناعاتها المدنية والعسكرية، والأهم هو ما بدأت تلمسه "إسرائيل" من فتور في حرارة الدعم الغربي لسياستها، وسعي واشنطن إلى تحديد خطوط حمراء "لإسرائيل" لا ينبغي أن تتعداها، وعليه تعمل "إسرائيل" على إعادة تعريف علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن على ضوء المعطيات الدولية والإقليمية الجديدة، والتطورات التي تشهدها عملية السلام في الشرق الأوسط، وايمانها المطلق بأنَّ الصين هي المنافس الأبرز للولايات المُتَّحدة الأمريكية لتصبح القوة العظمى في العالم. كما سعت "إسرائيل" إلى كسر آخر قيود الحصار الدولي المفروض عليها خاصة وأن الصين من الاعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي.

2- على الصعيد الصيني

تحتاج الصين إلى البترول والغاز العربي والإيراني والإفريقي، وتحتاج إلى التقنيات والتكنولوجيا "الإسرائيلية" والصناعات الأمنية، وتبحث عن دور- ولو رمزيًا - في عملية السلام من خلال تعيين مندوب صيني لعملية السلام بين العرب و"إسرائيل"، فهي لا زالت مضطرة لأن تراعي مصالحها لدى العرب والمسلمين، وفي نفس الوقت تعزيز مصالحها المتنامية مع "إسرائيل. والأهم من ذلك الاستفادة من خبرات "إسرائيل" العسكرية، وما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية مُتقّدمة جدًا، وفي الوقت نفسه استخدام النفوذ "الإسرائيلي" في الدول الغربية ولاسيما في الولايات المُتَّحدة الأمريكية بهدف الحصول على تقنيات عسكرية أميركية غربية متقدمة عن طريق "إسرائيل"، في الوقت الذي كانت تفرض فيه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب حظر نقل الأسلحة إلى الصين التي تسعى إلى تحديث قواتها العسكرية، ومحاولة في الوقت عينه شغل دور يليق بها في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في عملية السلام المبعدة عنها[1].

(1) جاسم محمد، مرجع سابق، ص292.

أ- تعاون علني وسري صيني- "إسرائيلي"

كانت "إسرائيل" أول دولة شرق أوسطية تعترف بالصين الشعبية عام 1950م، لكنها كانت آخر دولة تقيم الصين معها علاقات دبلوماسية في عام 1992م، ومنذ تأسيس تلك العلاقات حصلت زيارات متبادلة متعددة بين كبار المسؤولين في البلدين، وعقب وصول حزب الليكود إلى السلطة عام 1996م كانت الصين قلقة من جراء توقف عملية السلام في الشرق الأوسط، إلَّا أنَّ العلاقات بين البلدين لم تواجه مشاكل كبيرة؛ بسبب التزام "إسرائيل" سياسة /صين موحد/، ولم تكن هناك اختلافات بين الأحزاب السياسية "الإسرائيلية" حول تطوير العلاقات مع الصين[1].

دخلت العلاقات الصينية- "الإسرائيلية" مرحلة جديدة من التعاون والتطور العلني على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية. أمَّا في المجال العسكري، فقد اتفق الطرفان على ابقاء تعاونهما بعيدًا عن الأنظار استنادًا إلى ما يأتي:

1- معارضة الولايات المُتَّحدة الأميركية تزويد الصين بالأسلحة والتقنية الحديثة، وتخوفها من أن تصبح الصين دولة عسكرية كبرى وذلك ما أكَّده هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق بقوله: إنَّ نُذر الحرب العالمية الثالثة بدت في الأفق وطرفاها هم الولايات المُتَّحدة الأمريكية من جهة والصين وروسيا وإيران من جهة أخرى[2].

2- خشية بكين من تأثر علاقاتها مع الدول العربية، إذا ما تسربت أنباء عن تعاونها العسكري مع "إسرائيل".

3- مرونة السياسة الصينية وحرصها على النهج السلمي، ومن ثمَّ فإنَّها بعدم إعلانها التعاون مع "إسرائيل" تتجنب إحراجات كثيرة. أما في المجال النووي فربما كان هناك بين الجانبين تعاون سري أيضًا .

لقد أدركت الحكومة الصينية أهمية إقامة علاقات وطيدة مع واشنطن، مع علمها أنَّ هذه العلاقات عرضة لكثير من التقلبات والاضطرابات؛ لذلك اعتمدت إلى حدٍّ كبيرٍ على اللوبي اليهودي، فكلما احتدمت الخلافات بين بكين وواشنطن تتحرك القوى الخفية لتبريد سخونة الخلافات أو إبعادها

(1) PAN Guang., *China and Israel: 50 Years of Bilateral Relations, 1948-1998* ,New York: American Jewish Committee, 1999, p. 18-20.

(2) جاسم محمد، مرجع سابق، ص293.

عن الأضواء تمهيدًا لحّلها. ومع انتخاب جورج بوش الابن رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، كان احتواء الصين والحّد من نفوذها المتنامي في طليعة اهتماماته.

رابعًا- مجالات التعاون الصيني- "الإسرائيلي"

على حد قول فيلسوف الصين وباني نهضتها الحديثة /دنغ شياو بنغ/: لا يهم لون القطة طالما تصطاد الفئران، فالهدف هو التنمية والسعي من أجل بناء قوة الصين والوسيلة لا تهم، لذا شهدت العلاقات الصينية- "الإسرائيلية" تطورًا ملحوظًا خاصة على الصعيد التجاري والاقتصادي والاستثماري، ما يضع قيودًا على صانع القرار الصيني في اتخاذ مواقف قوية إزاء "إسرائيل"، إضافة إلى عدم الرغبة في إثارة الولايات المُتَّحدة الأمريكية، وهناك 4 مجالات أساسية للتعاون بين الجانبين هي[1]:

1- الحصول على التكنولوجيا المتطورة، والاتصالات، والزراعة، ونظم الري الحديثة، خاصة أنَّ "إسرائيل" تُعَدُّ من الدول المتقدمة عالميًا في هذه المجالات الشديدة الأهمية للصين، وفي إطار سعيها إلى تطوير اقتصادها بما يتناسب مع ظروف المنافسة الدولية واقتصاد السوق. تقول دراسة "إسرائيلية" حديثة وضعها ثلاثة باحثين في معهد دراسات الأمن القومي "الإسرائيلي"، هم متان فيلناي وأساف أوريون وغاليا لافين: إنَّ اهتمام الصين الرئيس المعلن في "إسرائيل" هو في مجال الابتكار، حيث تستثمر الصين في صناعات "إسرائيل" في مجالات التكنولوجيا العالية والزراعة والغذاء والمياه والتكنولوجيا الطبية والتكنولوجيا الحيوية".

2- رغبة الصين في الحصول على التكنولوجيا العسكرية "الإسرائيلية" المتطورة ذات المنشأ الأمريكي، حيث تشير المعطيات إلى أنَّ "إسرائيل" باعت أسلحة للصين خلال الفترة من1984م- 1994م بمبلغ 5.7 مليار دولار، كما شاركت 164 شركة "إسرائيلية" في علاقات تقنية في ميادين مختلفة مع الصين، وكانت المزود الثاني للصين بعد روسيا.

3- جذب الاستثمارات "الإسرائيلية" إليها، خاصة في المناطق الغربية والوسطى التي تسعى إلى تطويرها.

4- سعي "إسرائيل" من وراء تطوير علاقاتها بالصين، لموازنة العلاقات العربية الصينية، والتأثير في موقف الصين من القضايا العربية خاصة قضية الشرق الأوسط، كما تسعى إلى استغلال هذه

1() جاسم محمد ، مرجع سابق، ص294.

العلاقات لتحجيم التعاون الصيني مع الدول التي لاتزال تناصب تل أبيب العداء مثل إيران وسورية. كما أدركت "إسرائيل" أهمية تنويع علاقاتها وتحالفاتها مع القوى الكبرى، وأنَّ نشاطها مع أوروبا والولايات المُتَّحدة الأمريكية ليس كافًيا، وأنَّ تحسين علاقتها مع الصين سيوفر لها ظروفًا أفضل للعمل في آسيا. أمَّا من جهة الصين، فاتّسم نهجها الجديد بالتخلي عن سياسة التشدد والتطرف على الصعيد الخارجي، وتعميق البراغماتية ورفع شعار «مصالح الصين قبل كل شيء». ومن جهة أخرى تُمثل الأسواق الصينية فرصًا حقيقية للاستثمار، خاصة بعد عملية الانفتاح الاقتصادي، وتُعَدُّ الولايات المُتَّحدة الأمريكية من أهم المستثمرين في السوق الصينية إذ يُعَدُّ هذا العامل حيويًا في تطور اقتصاد البلدين، فالصين تعتمد أسواق الولايات المُتَّحدة الأمريكية وتكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المُتَّحدة الأمريكية في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها والأوروبية[1].

يستهدف الانفتاح الصيني على "إسرائيل" الحصول على التكنولوجيا المتطورة في مجال الصناعة والزراعة وفي المجال العسكري على وجه الخصوص، وقد أدَّت هذه العلاقة وبيع إسرائيل تكنولوجيا عسكرية أمريكية متطورة إلى الصين إلى اعتراضات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في عام 2005م[2]. ومع ذلك بقيت الصين على الرغم من تعاونها مع الكيان الإسرائيلي تحاول إرضاء العرب في أغلب المواقف، حيث دعت الصين عام 2004م إلى التزام "إسرائيل" بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وتطبيق خارطة الطريق، ووقف بناء الجدار العازل، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة[3].

مما سبق يمكن القول: إنَّ هدف الصين الأساس من علاقتها مع "الكيان الإسرائيلي" هو تأمين التكنولوجيا الحديثة كون "إسرائيل" متقدمة في هذا المجال، في الوقت نفسه فإنَّ الصين لا

1() جاسم محمد، مرجع سابق، ص295

(2) أيوب، مدحت.، استعادة التوازن الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، السنة ٤٨، العدد ١٩٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ص٢٤، ٢٥.

3() الحديثي، هاني اليأس خضر.، العلاقات الإسرائيلية- الآسيوية "الهند- باكستان- الصين- وسط آسيا"، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد(2-3)، 2006م، ص11.

ترغب في عداء الدول العربية ولاسيما النفطية منها كون هذه الدول تؤمن لها مصادر الطاقة شريان عجلة الاقتصاد الصيني، فضلًا عن خشية الصين من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية ومن ثمَّ التحكم بسوق النفط العالمي، فعلاقتها مع "إسرائيل" تجعلها أكثر اطمئنانًا على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية ككل.

الفصل الثالث

العوامل الدولية المؤثرة في العلاقات العربية – الصينية

أولاً- تطور علاقات الصين الخارجية

عندما تأسست الصين الشعبية عام 1949م كان العالم منقسما بين معسكرين متعاديين: الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق، والرأسمالي بزعامة الولايات المتَّحدة الأمريكية. ولأنَّ الصين الجديدة اختارت الجانب الاشتراكي، رفضت الولايات المتَّحدة الأمريكية الاعتراف بها، بل أرسلت "الأسطول السابع" إلى سواحل تايوان؛ لمنع الشعب الصيني من تحرير جزيرة تايوان، وأعاقت مساعي جمهورية الصين الشعبية لاستعادة مقعد الصين الشرعي في الأمم المتَّحدة، كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تقويض الصين من خلال عزلها سياسياً وتطويقها عسكرياً وحصارها اقتصادياً. كانت الصين تواجه وضعاً دولياً خطيراً ومهمة دبلوماسية جداً شاقة، ففي نهاية عام 1955م، لم يكن عدد الدول التي تقيم علاقات مع الصين يتجاوز 23 دولة، معظمها دول اشتراكية، ودول آسيوية مجاورة للصين وعدد قليل من دول أوروبا الغربية[1].

لقد شهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرات جذرية عدة كان أولها عام 1959م حتى عام 1966م، إذ تغيرت سياسة الصين من نمط الاعتماد على الاتحاد السوفييتي والتحالف معه إلى "نمط الاعتماد على الذات"، بمعنى آخر التركيز على تطوير نموذج صيني للتعامل الدولي يستند إلى الموارد الصينية. والتغيير الثاني من عام 1966م وحتى العام 1969م، حيث اتسمت هذه المرحلة بالعزلة- سنوات الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى- الذي بموجبه قللت الصين من ارتباطاتها الخارجية بما في ذلك تخفيض حجم تمثيلها الدبلوماسي الخارجي، والتركيز على الشؤون الداخلية، وفي عام1970م حدث تغيير جذري ثالث قوامه التحول من نمط العزلة إلى نمط "التنويع" واعتماد الدور النشيط في سياسة الصين الخارجية، وتنويع علاقاتها الخارجية، بما في ذلك الدخول في علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

إنَّ مرتكزات السياسة الخارجية الصينية إنَّما تنهض على أساس أولوية الإصلاحات الاقتصادية وتقوم على خدمتها، بعبارة أخرى، فإنَّ صياغة السياسة الخارجية الصينية جاءت من منطلق الاهتمام بالتحولات الداخلية واستجابة لما تفرضه من مطالب وضغوط، ومحاولة لتحاشي

1() شو ان لاي والدول العربية، مرجع سابق.

2() البدراني، مرجع سابق، ص3 ، 4.

التهديدات التي يمكن أن تؤثر فيها واستثمار الفرص التي يمكن أن تساعد على إنجاحها، لتطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والمتقدمة ولتتخذ موقفاً متميزاً عالمياً واقليمياً[1].

فمنذ بدأت الصين مشوارها فيما أُطلق عليها بسياسة الإصلاح والانفتاح قبل أكثر من ثلاثة عقود، دأبت قيادتها على التصريح في كلّ مناسبة بأنَّ ما تتخذه من مواقف سياسية تجاه مختلف القضايا على المستويين الإقليمي والدولي، لا بدَّ أن يصبَّ في مصلحة التنمية الاقتصادية المحلية الصينية الأمر الذي جعل هذا العملاق الآسيوي ينخرط في قضايا المنطقة العربية خلال العقود الماضية، لكن بشكل محدود، ولا يتجاوز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة. وبعدما امتدت مصالحها وانتشرت مشاريعها الاقتصادية في عدة مناطق بالعالم، يبدو أن الصين أيقنت أخيراً – كما يرى متابعون– أن التمترس خلف الأسوار والتغني بعلاقات الصداقة والتنمية السلمية لن يكون كافياً لحماية تلك المصالح[2].

بقيت الصين طوال قرون مضت لا تهتم بالتفاعل الخارجي (بنية التوسع الإقليمي أو الكوني)، رغم أنَّها بقيت قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية متقدمة حتى القرن التاسع عشر تقريباً، ومع ذلك بقيت محافظة على نوع من العزلة نسبياً أي عدم التوجه إلى فرض هيمنتها على العالم أو على نظامها الإقليمي. وبعد أن تحولت الصين إلى شيوعية عام 1949م، أصبح لديها تصور عن وجود نظام عالمي منقسم على نفسه، وأنَّها لا تمتلك خيارات كثيرة فيه، فأما أن تنحاز لأحد القطبين وتحصل على معاداة من القطب الآخر، أو أنَّها تتجه إلى عدم الانحياز، وتبني لنفسها طريقاً في العلاقات الدولية، وهو ما استقرت عليه الصين خلال المدة السابقة على تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، اذ اتجهت بعدها لأن تمارس دور الموازن في التوازن الاستراتيجي العالمي حتى نهاية الحرب الباردة وخلالها كانت الصين قد صاغت استراتيجيتها العالمية التي تقوم على عدة أسس أهمها[3]:

1– إنَّ الصين دولة تتجه إلى التنمية، لأنَّه بعد عدة عقود اكتشفت خلالها أنَّها تحتاج إلى المزيد من الوقت حتى تستطيع بناء عوامل قوة داخلية كافية للتنمية وللدفاع.

1() كامل، مرجع سابق، ص55، 56.

2() لحام، مرجع سابق، ص57.

3() حكيمي، توفيق.، الحوار النيو واقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنه، الجزائر، 2008، ص60–61.

2- إنَّ الأولويات التي تضعها الصين ستكون للزراعة والاقتصاد، وتأخير النظر بالقوة العسكرية، بحكم أنَّها اتجهت إلى عدم اثارة الانتقاد في العلاقات الدولية أو الصدام مع القوى الأخرى، فكان اتجاهها إلى التطبيع مع اليابان ومع كوريا الجنوبية.

3- إنَّ الاتجاه إلى بناء قوة عالمية يبدأ من الداخل الصيني، ووضعت القيادة الصينية عند الشروع ببرنامج التحديثات عام 1978م سقف 50 عاماً لتكون الصين قادرة على المنافسة العالمية، أي إلى العام 2030.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على النظام الدولي، اتجهت الصين إلى إعادة قراءة البيئة الدولية، في ظرف كانت علاقاتها متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية طوال المدة بين 1988- 1993م؛ بسبب أحداث ميدان تيان ان مين التي قمعت فيه الصين تظاهرات طلابية مطالبة بمزيد من الحريات والحقوق، وهو ما دفع الغرب عموماً إلى تقليص مستوى علاقاته مع الصين[1]، ومن جهة أخرى ورغم أن الصين لم تعارض ظاهرياً ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف الأمم المتحدة في ضرب العراق عام 1991م، إلا أنَّها اتجهت من الناحية الفعلية إلى تبني عدة خيارات لتعزيز قوتها وموقفها في النظام الدولي مستغلة حجم التورط الأمريكي المصاحب لتمدد الولايات المتحدة الأمريكية في الأحداث الدولية[2].

من كل هذا يتضح أنَّ الصين تنظر إلى المنطقة العربية كمنطقة جغرافية تضمن من خلالها انفتاحاً اوسعاً على النظام الدولي، خصوصاً وأنَّها تقترب من المدة التي وضعتها وخطتها لنفسها لتكون قوة عالمية كبرى. والأهم أنَّها تنظر إلى أنَّ الوقت لا يصبُّ في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأن العالم مقبل على تعددية قطبية، وأنَّه يمكن كسب الزمن والتقدم خطوات خارج ما اسسته لنفسها من قواعد للحركة، خصوصاً وأن مواقف اليوم يمكن أن تجعلها تتمتع بمكانة أكبر في المنطقة في السنين القادمة؛ لذا يكون العامل الأمريكي هو العامل الأبرز والأهم الذي يواجه الصين في المنطقة العربية ولاسيما في منطقة الخليج العربي المليئة بالنفط.

ثانياً- بداية علاقات الصين الشعبية بالقوتين العظميين

(1) SCEATS, sonya and BRESLIN, Shaun., China And The International Human Rights System, London, The Royal Institute Of International Affairs, October 2012, P. 3- 4.
(2) DENG Yong, China: The Post Responsible Power, the Washington Quarterly, Washington, The Elliott School Of International Affairs, Winter 2015, P.118-119.

مرت العلاقات الصينية– السوفييتية بمراحل عدة تاريخية من التعاون والصراع، حيث بدأت أولى مراحل التعاون والتقارب الصيني– السوفييتي عام 1949م أي منذ قيام جمهورية الصين الشعبية، ثم زادت العلاقة متانة وقوة بعد توقيع الطرفين معاهدة الصداقة والسلام في 14 شباط عام 1950م، والتي عُدَّتْ أول انجاز للدبلوماسية الصينية[1]. وتمثَّلَ الهدف الاستراتيجي السوفييتي في اتخاذ الصين خطاً دفاعياً أولياً ضد الولايات المتحدة الأمريكية مقابل الحاجة الصينية إلى سند قوي لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية حليفة عدوهم التقليدية اليابان، فالتقت مصالح البلدين بإعلان توقيع هذه المعاهدة. لكن هذا التعاون أخذا بالتراجع عندما أخذ الاتحاد السوفييتي بالتراجع عن تعهداته بتزويد الصين بالسلاح النووي وفق الاتفاقية المعقودة بينهما عام 1957م، وفي عام 1960م أمر نيكيتا خروتشوفNikita Khrushchev (1953–1964م)[2] باستدعاء الخبراء السوفييت من الصين وقطع المساعدات السوفييتية المقدَّمة إلى الصين، وزاد خطر التوتر بين الاتحاد السوفييتي والصين بتوقيع الاتحاد السوفييتي اتفاقية حظر التجارب النووية عام 1963م مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي رأى فيها الصينيون تواطئاً سوفيتياً– أمريكياً موجهاً ضدهم. وفي عام 1969م حصلت مواجهات عسكرية بين الصين والاتحاد السوفييتي؛ بسبب نزاعهما الحدودي الذي وصل إلى 15 مواجهة عسكرية، وبعد ذلك سعى الاتحاد السوفييتي إلى عزل الصين عن الحركة الشيوعية العالمية، وكذلك عن دول الجوار الصيني، هذه التصرفات من قبل الاتحاد السوفييتي دفع الصين إلى التفكير في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة كهدف استراتيجي لمواجهة الخطر السوفييتي

1() الوائلي، حيدر زهير جاسم.، الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية – الصينية، المجلة السياسية الدولية، جامعة بغداد، كلية الهندسة، وحدة الديموقراطية وحقوق الإنسان، ص535.

(2) **نيكيتا خروتشوف:** زعيم شيوعي (1894–1971م)، حكم الاتحاد السوفييتي بين عامي 1953– 1964م. أرسى سياسة الانفراج الدولي. عمل في بداية حياته راعياً، ثم عاملاً في مصانع الصلب والحديد في مصانع الدونتز، انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1918م، ثم تفرغ للعمل السياسي في الحزب الشيوعي الأوكراني1926م، وفي عام 1928م أصبح سكرتير لجنة الحزب الشيوعي في كييف، وفي عام 1929م أوفد إلى موسكو للدراسة في أكاديميتها الصناعية وبقي فيها حتى عام 1931م، بعدها عاد إلى أوكرانيا، انتخب عضواً في مجلس السوفييت الأعلى عام 1937م ثم سكرتيراً أولاً للحزب الشيوعي الأوكراني وعضواً مرشحاً للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1938م، وعضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1938م، وفي عام 1943م مُنح رتبة فريق، وبعد وفاة ستالين عام 1953م قاد الاتحاد السوفييتي حتى عام 1964م، وخلال هذه المرحلة وفي عام 1958م تحديداً عُين رئيساً لمجلس الوزراء إلى جانب مناصبه الأخرى، للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: عامر وآخرون، إبراهيم.، موسوعة الهلال الاشتراكية، دار الهلال، ط1، 1968م، ص 203.

المتنامي. لم تشهد العلاقات أي نوع من التحسن إلَّا في نهايات عقد الثمانينات ولاسيما بعد عام 1989م الذي شهد زيارة غورباتشوف إلى الصين، وكان انهيار الاتحاد السوفييتي دافعاً لتطوير هذه العلاقات نحو مزيد من التقارب والتفاهم، وقد جاءت زيارة الرئيس الروسي(يلتسن) إلى الصين في كانون الأول عام 1992م لتعزيز العلاقات الصينية– الروسية، ودفع التعاون الاقتصادي بين البلدين نحو آفاق أوسع، والتوقيع على اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالف عسكري معادي في العام نفسه، ثمَّ انتقلت هذه العلاقات إلى مستوى التفاهم الاستراتيجي مع زيارة الرئيس الثانية عام 1996م، واستمر هذا التفاهم إلى الوقت الحاضر[1].

ثالثاً– أثر العامل الدولي في العلاقات العربية– الصينية

1– العامل الأميركي

توصف العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية اليوم بأنَّها العلاقة الأكثر أهمية في العالم، وأحياناً توصف بالعلاقة بين الاثنين الكبار، حيث تعود العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى عام 1844م بعد توقيع أول معاهدة بين الطرفين (معاهدة وانغيا– Wanghia)، التي نصت على منح الولايات المتحدة الأمريكية مختلف الحصانات والامتيازات في الصين[2].

إنَّ عملية تغيير العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية1945م خاصة منذ مرحلة ما بين 1949–1973م أي بعد انتصار ثورة التحرر الوطني 1949م وإنشاء جمهورية الصين الشعبية بقيادة ماوتسي تونغ، وفي 21 أيلول من عام 1949م، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ من مصلحتها إقامة علاقات إيجابية مع الصين بغية مواجهة الخطر السوفييتي الذي كان يهددها آنذاك. وخاصة بعد أن شهدت الحقبة الجديدة من حكم الصينيين الشيوعيين قمة التعاون بين الاتحاد السوفيتي والصين، والذي امتد حتى عشر سنوات، قدم خلالها الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية وفنية هائلة شكّلت العمود الفقري للتطور الاقتصادي والعسكري الصيني، لذا رأت الولايات المتحدة الأمريكية في

1() الوائلي، مرجع سابق، ص236، 237.

(2) ابو عامود، حمد سعد.، العلاقات الامريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو، ٢٠٠٨، ص ٦٧.

الخلاف الذي حصل بين الصين والاتحاد السوفييتي فرصة سانحة من أجل استمالة الصين إلى جانبها[1].

مرت العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بأطوار عدة في الربع الأخير من القرن العشرين؛ فعرفت تحسناً ملحوظاً بلغ ذروته في أوائل عام 1979م؛ حيث حولت إدارة الرئيس جيمي كارتر)Carter Jimmy الاعتراف الدبلوماسي من تايوان إلى الصين معترفة بـ"الصين الواحدة"، كما ساءت جداً على خلفية أزمة تايوان عام 1996م؛ حيث قامت الصين حينها باختبار صواريخ بالستية على أطراف الجزيرة، كما توترت في أعقاب قيام السلطات الصينية بسحق احتجاجات ميدان تيان انمين في حزيران 1989م[2].

من جهة أخرى يلاحظ أنَّ الصين تدير علاقاتها مع الشرق الأوسط بمهارة معقدة، وعلى نحو فيه من التوافق والمغامرات والمخاطر الصعبة الكثير؛ فهي تبني شراكة استراتيجية مع "إسرائيل" وفي الوقت نفسه أقامت شراكات كبرى مع الدول العربية، وتواصل دعمها التقليدي للشعب الفلسطيني، وفي علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنَّها تقدم بعض الدعم لسياستها الخارجية في المنطقة، وفي المقابل فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية توفر الأمن والحماية للنقل النفطي إلى الصين[3].

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً من خلال تحالفها مع الصين كسبها في مواجهة عدوها التقليدي الاتحاد السوفييتي.

وحول وجهة النظر الصينية لسياستها الخارجية تُجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أكَّد مسؤولون صينيون أنَّ العلاقة غير المتوترة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تُمثّلُ بعداً مركزياً في السياسة الخارجية الصينية، كما أنَّ التطور الاقتصادي الصيني يحتاج إلى بيئة دولية مستقرة تُشكلُ العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أبرز ركائزها[4]. وهنا يلاحظ أن الصين لا تريد أن تعادي الولايات المتحدة الأمريكية بل تريد كسبها إلى صفها لأن نشوب حرب بين الطرفين قد يضر بمصلحتهما في المنطقة العربية ومن ثمَّ يلحق الضرر بالاقتصاد والتجارة بينهما.

---

(1) السياسة الخارجية الصينية تسعى للتحول إلى قطب ثان في النظام الدولي الجديد بعد أمريكا، جريدة الجزيرة السعودية، الرياض، على الرابط التالي: http://www.al- jazirah.com/2011/20110127/fe10.htm.

(2) جودمو، فرانسوا.، العلاقات الصينية- الأمريكية تاريخ ومستقبل، موقع قصة الاسلام: http://islamstory.com/ar/.

(3) عليمات، مرجع سابق، ص7.

4() عبد الحي، مرجع سابق، ص148.

من جهة أخرى وفي 7 تشرين الأول عام 1969م أرسل كيسنجر رسالة إلى نيكسون كشف فيها مخاوف الاتحاد السوفييتي من التقارب الأمريكي– الصيني وانعكاسات ذلك على العلاقات السوفييتية– الأمريكية، موضحاً له أنَّه لا بدَّ من استخدام الصين حليفاً مستقبلياً للولايات المتحدة الأمريكية، واستخدام ذلك التحالف للضغط على الاتحاد السوفييتي لتقديم تنازلات أكثر في العالم، وعليه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية استجرار الصين إلى المشاركة في قيادة العالم كقوة دولية ثالثة[1] مستغلاً الخلاف الصيني– السوفييتي[2] حول سيبيريا[3]. وعليه كان أول نجاح للولايات المتحدة الأمريكية في استغلالها لتقاربها مع الاتحاد السوفييتي هو التقّرب من الصين وتطبيع العلاقات معها[4]. كما وجدت الإدارة الأمريكية في انضمام الصين إلى حلبة السياسة الدولية دافعاً سيدفع الاتحاد السوفييتي إلى التعاون الحقيقي معها، وفي الوقت عينه جعل من الصين قوة موازنة[5] تستخدمها ضد الاتحاد السوفييتي وقت الحاجة ولاسيما في القمم الدولية القادمة[6]، خاصة بعد أن شهدت العلاقات الأمريكية– السوفييتية نوعاً من التحسن في مطلع سبعينات القرن العشرين. ولتحقيق التقارب مع الصين

---

(1) Editorial Note, Subject: Foreign Relations Of The United State,1969 –1976,Volume XII, Soviet Union, January 1969 – October 1970, Department OF State Washington, Document92, P. 278.

2() كان النزاع الصيني– السوفييتي هو أحد دوافع الاتحاد السوفييتي إلى حل مشاكله مع الغرب الأوروبي ليتفرغ لمواجهة التحديات الجديدة التي أخذت تخلقها الصين له ولاسيما بعد التقارب الصيني– الأمريكي. ورغم أن هذا التقارب يدعم إلى حدٍ ما عملية الوفاق الدولي إلا أنَّه بالنسبة إلى لاتحاد السوفييتي كان من حيث توقيته يحمل معنى الضغط عليه. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: قاسمية، خيرية.، قضايا عالمية معاصرة، كلية الآداب– جامعة دمشق، مطبعة ابن خلدون، 1401هـ/1981م، ص377.

3() في آذار من عام 1969م وبعد قرابة شهرين من تنصيب نيكسون رئيساً كان هناك نزاع قائم بين الصين والاتحاد السوفييتي على الحدود حول نهر أوسوري في سيبيريا، حيث تحول هذا النزاع إلى توتر شديد بين بكين وموسكو، فخشيت الإدارة الأمريكية من التدخل السوفييتي في الصين الأمر الذي سيؤدي فيما بعد إلى ظهور خلل في توازن القوى العالمي. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: DRILLING Gregory., Presidential Power In Foreign Policy: Richard Nixon And The Era Of Dentent With The Soviet Union And China, Bard Colleg, Annandale-On-Hudson, New York May, 2016, P .67.

(4) لمعي، القس أكرم وآخرون.، الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق الدولية، 3 أجزاء، ج3، القاهرة – كوالالمبور- جاكرتا- لوس أنجلوس، ط1، 2002م/1422هـ، ص 43.

5() موسى، محمد.، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية" أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي"، دار البيارق، جزآن، ج2، بيروت ، لبنان، ط1، 1417هـ/1996م، ص75.

(6) DRILLING., Op. Cit , P .68.

بدأت دراسة فتح العلاقات معها بداية آذار من عام 1971م، وذلك من خلال تشجيع إقامة علاقات تجارية، والسماح للسفن والطائرات بنقل البضائع من وإلى بكين[1].

حقيقة أنَّ العلاقات بين الصين والولايات المتَّحدة الأمريكية على الأصعدة كافة الإقليمية والدولية يجعلنا نطرح تساؤلاً أنَّ هذه العلاقات هي الأهم في العالم على مدى المستقبل المتوسط لأسباب مختلفة لعل أبرزها: إنَّ القوتين الأمريكية والصينية تنمو إمكاناتهما بمستويات غير مسبوقة على الأصعدة كافة، وأنَّ كلاً منهما له أهدافه الاستراتيجية التي لا تتعلق بآسيا فحسب وإنَّما تتعلق بالنظام الدولي ككلٍّ، ومن هذا المنطلق نلاحظ أنَّ جوهر اهتمام الصين ومنذ عام 1979م هو تأمين الرفاهية داخل الصين وتعزيز قوة الدولة داخلياً، وفي الوقت نفسه العمل على تأمين الحدود الإقليمية من حولها، ثمَّ التوجه إلى الخارج لتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية كدولة عظمى على الأقل في المرحلة القادمة، فعملت على تأمين متطلباتها من النفط[2].

ولمواجهة سياسة الولايات المتَّحدة الأمريكية في احتواء الصين، ولخفض التأثير الأمريكي الذي يعيق التعاون الصيني مع الدول الأسيوية والإفريقية و دول أمريكية اللاتينية اقترح رئيس الوزراء الصيني شوان لاي تقوية الوحدة بين الصين والمجموعة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي من جهة[3]. ثم تطوير العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فمنذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، بدأت الزيارات المتبادلة بين الجانبين الأمريكي والصيني بغية توسيع العلاقات بين الطرفين وتكثيف حجم المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة بينهما. فقد استؤنفت المفاوضات الصينية– الأمريكية على مستوى السفراء عام 1970م وفي الفترة ما بين شهري آب وتشرين الأول لعام 1971م، قام كيسنجر– مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي بزيارتين غير معلنتين للصين؛ بهدف الترتيب لزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين[4].

زار الرئيس نيكسون بكين في 22 شباط عام 1972م لإجراء مباحثات مع رئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني ماوتسي تونغ Mao Tse Toung، ورئيس الوزراء شو إن

1() قاسمية، مرجع سابق، ص351، 352.

2() عطوان، خضر عباس.، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية– الأمريكية وآفاقها المستقبلية، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 74، ص13، 14.

(3) بهبهاني، مصدر سابق، ص10، 11.

(4) العلاقات الصينية - الامريكية، المركز العربي للمعلومات - موقع صيني:
http://www.arabsino.com/articles/13-06-21/9922.htm

لاي Chou En Lai(1959– 1976م)، وأعلن من هناك أنَّ للصين الحق في تايوان[1]، وأنَّه لا يشجع استقلال الأخيرة عن الصين ودعا اليابان إلى كف يدها عن دعمها لتايوان رغم العلاقات الطيبة بين طوكيو وواشنطن. تصاريح نيكسون هذه هدفها استقطاب الصين إلى واشنطن وإظهارها قوة عالمية جديدة على المسرح العالمي[2]. وختم زيارته بالتوقيع على بيان شنغهاي[3] معلناً بشكل رسمي عن التقارب الأمريكي – الصيني مع تأكيده على أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستنسحب بشكل تدريجي من تايوان لصالح الصين[4].

أ- طبيعة العلاقات الأمريكية- الصينية

يمكن القول باقتضاب، إنَّ علاقات الصين بالخارج إذا ما قورنت بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج يلاحظ أنَّ علاقات الصين الخارجية تعدت نظيرتها وتفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنَّ تحديد الطرفين لمكانة العلاقات وأهميتها غير متساو، وهذا ما أثر في تطورها الطبيعي. بالنسبة إلى الصين، فإنَّ المغزى الاستراتيجي للعلاقات الصينية- الأمريكية يتمثَّلُ في ثلاثة جوانب: الأولى اعتبار الصين أكبر دولة نامية في العالم بحاجة إلى مُناخ سلمي لتطوير

1() **تايوان:** تعد تايوان أرضاً صينية منذ القرن السادس عشر الميلادي إلى أن احتلتها اليابان سنة 1895م، وبعد انهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية وقعت تايوان تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية. بقي وضعها على هذا الحال إلى عام 1949م بعد انتصار الثورة الشيوعية بقيادة ماوتسي تونغ على تشانج كاي تشيك الذي فرَّ إلى تايوان وأصبح رئيساً لها عام 1950م. فقد اعترفت واشنطن بحق تايوان في الأمم المتحدة في الوقت الذي رفض ماو ذلك الاعتراف وأي علاقة رسمية مع تايوان. بقي الحال على ما عليه إلى أن وصل نيكسون إلى الحكم وبعد زيارته للصين اعترف بحق الصين الشعبية بضم تايوان إليها ومنح الصين حق العضوية في الأمم المتحدة عام 1972م. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: محمد عبد، ابتسام.، « الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان»، *مجلة الدراسات الدولية*، قسم الدراسات الأسيوية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد26، ص111– 117. والشعله، عبد الغني.، « تغيير جذري في السياسة الخارجية للصين الشعبية»، *مجلة صدى الأسبوع* العدد 128، تاريخ 1972/4/18م، ص 11، 12.

(2)WALKER David., «Lester Connors Hist 481 Cold War History, Analysis Of Nixon's Opening Of China», *Boise State University*, Spring 2007, P. 5, 6 ,15.

3() أكد الجانبان الصيني والأمريكي في البيان حرصهما على العمل من أجل السلام العالمي، وتخفيف حدة التوتر وخطر الصدام المسلح في العالم من جهة وفي آسيا من جهة أخرى. واتفق الطرفان على إقامة علاقتهما على احترام السيادة والتكامل الإقليمي لجميع الدول وعدم الاعتداء على الدول الأخرى أو التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام التعايش السلمي القائم. للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى: قاسمية، خيرية.، قضايا عالمية معاصرة، كلية الآداب – جامعة دمشق، مطبعة ابن خلدون، 1401هـ/1981م، ص355، 356.

(4)YEN HSU Chun., Sino-American Relations And Détente: Nixon,Kissinger, Mao And The One-China Policy, With Special Reference To Taiwan, Master Of Arts (International Studies), RMIT University, January 2008, P. 30.

ذاتها، بينما الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة في العالم القادرة على شن حروب كبيرة على المستوى العالمي في أي مكان وزمان، وأنَّها الدولة الوحيدة في العالم القادرة، بشكل عام على تخريب البيئة السلمية والتنموية في الصين لا بل هناك الكثيرون في الولايات المتحدة الأمريكية ممن يرغبون في ذلك، فمهما حدث من قلاقل واضطرابات على الوضع العالمي، وبقيت العلاقات الصينية– الأميركية محافظة على طبيعتها، يمكن ضمان وضع السلام والتنمية العام في الصين، مما يمكنها بالمضي قدماً في عملية البناء الاقتصادي والتطور السياسي[1].

من جهة أخرى تتسم العلاقات الصينية– الأمريكية بمغزى استراتيجي مهم في عملية بناء التحديثات في الصين. فالصين دولة منفتحة انفتاحاً شاملاً على الخارج، إلَّا أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لها مغاز خاصة من الانفتاح الصيني، تتعلق برغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الولوج إلى الاقتصاد والمجتمع الصيني؛ لتثبيت مصالحها وترسيخ أهدافها، فالصين بحاجة إلى الأسواق الخارجية والأموال والتكنولوجيا والكفاءات الإدارية ومصادر المعلومات والتجارب الإدارية، وغالبية هذه الاشياء ترد من الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعَدُّ أكثر دولة في العالم حيوية في التطور التكنولوجي وأقواها من حيث القوة الاقتصادية[2]. لذلك يُلاحظ أنَّ العلاقات الصينية– الأمريكية هي علاقة تكاملية، وفي الوقت نفسه هناك موارد تحتاجها الصين من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك هناك موارد تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية من الصين وبذلك تكون العلاقة القائمة بين الطرفين شبه تكاملية، لكن إنَّ تقدم إحداهما على الآخر في مجال معين يرى الطرف الآخر أنَّ هذا التقدم يهدد وجوده؛ لذلك هناك تعامل حذر بين الجانبين الأمريكي والصيني في المستويات كافة.

وفي المنطقة العربية، تحاول جمهورية الصين الشعبية الحصول على المكانة نفسها التي كانت لها من قبل، ولأجل هذه الغاية تسعى إلى رسم صورة التنين القوي عن نفسها أمام العالم، وذلك من خلال استراتيجية وضعها مخططوها، وهي الصعود أو الظهور السلمي للصين على المسرح الدولي، والرهان كبير، إذ إنَّه يرتكز على رغبة الصين في تهميش التأثير الأمريكي في المنطقة العربية، وفي الوقت

1() لخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1583697509924.57&id=158175927678506

(2) بيرجنسكي، زبغنيو.، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999م، ص 21.

نفسه تجنب أي اصطدام بينهما[1]، يأتي ذلك بالتوازي مع الجهود الأمريكية المكثفة لتطويق الصين بقواعد عسكرية في كل مكان- من بحر الصين وتايوان واليابان إلى بحر قزوين وجمهوريات آسيا الوسطى- مروراً بمحاولة إجهاض كل مساعي الصين إلى تأمين خطوط إمدادات طاقة آمنة لاقتصادها السائر نحو العملقة[2].

حقيقة تسعى الصين إلى إقامة محاور تحالفية مع القوى الإقليمية، وتطوير العلاقات الاستراتيجية مع الدول المهمة إقليمياً ومنها السعودية وإيران اللتين تتميزان بدور إقليمي مستقبلي في منطقة الخليج العربي خاصة، والشرق الأوسط بشكل عام.

ب- عقدة الخوف الأمريكية- الصينية

إنَّ العلاقات الأمريكية- الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر الأول: الحرص الأمريكي

الحرص الأمريكي على منع اليابان :على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة. أمَّا العنصر الثاني وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين. فيما يتجسَّد الثالث في الحرص الأمريكي في إبقاء التطور والنفوذ الأمريكي الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة؛ لذا فإنَّ معالم المنظور الأمريكي للعلاقات الأمريكية- الصينية يتمثَّلُ في أمرين: الأول داخلي أي داخل الصين وذلك عن طريق إثارة القلاقل والمشاكل الداخلية؛ لخلق المعوقات التي تقوم ذاتياً بعملية ضبط تسارع وتيرة النمو والنفوذ. والثاني خارجي: عن طريق خلق شبكة من التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة؛ لضبط الصين أو التحكم في سلوكها الخارجي[3]، وقد انحصرت المواجهة بين الطرفين في ثلاثة موضوعات رئيسة: حقوق الإنسان، القضية التايوانية، بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف سباق التسلح، ومحاولة عزل الصين عن جوارها الأسيوي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُلاحظ أنَّ صعود الصين في هذه المرحلة يُعَدُّ من أبرز التغيرات الهامة التي ظهرت على الساحة الدولية، والتي أظهرت القدرة على التأثير في نظام الأحادية القطبية. وقد ظهرت فكرة احتواء الصين لكن إدارة كلينتون قامت في عام (1994م) كحلٍّ لاستيعاب القوة الصينية في عهد الرئيس بيل كلينتون

(1) الكنبوري، دريس.، بروز الصين يهدد النفوذ الأمريكي ، الإسلام اليوم:
http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-13-556.

2() الصين وأمريكا: حليفان أم عدوان؟ وكالة الاخبار السويسرية.
http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D

(3) عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، موقع المسلم :
http://www.almoslim.net/node/85818.

برفض هذه الفكرة لسببين الأول: أنَّ اعتبار الصين عدواً للولايات المتحدة الأمريكية، سيضمن أن تكون كذلك في المستقبل، والثاني: أنَّ اعتبار الصين حليفاً لها سيحافظ على إمكانية وجود مستقبل آمن[1] تقوم العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على ثلاثة أبعاد: البعد الأول: اعتماد الصين على الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للنظام الدولي؛ لتوفير الاستقرار الذي تحتاجه بهدف تطوير نفسها. والثاني: حاجة الصين لتجنب الدخول في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية. والثالث: استياء الصين من الهيمنة الأمريكية، ونظام القوة الأحادية القطبية. ويكمن الخطر في الأبعاد السابقة في سيطرة بُعدٍ على آخر. ففي حال أصبحت الصين أقل اعتماداً على الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر معارضة لقيادتها، سيزيد شعور الولايات المتحدة الأمريكية بالتهديد من القوة الصينية المتزايدة، وعليه تتعامل كلٌّ من واشنطن وبكين بحذر بالغ فيما يتعلَّقُ بعلاقاتهما الثنائية والإقليمية والعالمية، على حدٍّ سواء، حيث إنَّ أيَّ خطوة غير مدروسة ستقود إلى نتائج غير مرغوب بها، وستكون أيَّ محاولة لتجاهل التغيرات الخارجية، في عصر الاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية، باهظة الثمن[2].

يُلاحظ من السابق، أنَّه رغم المصالح المشتركة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلَّا أنَّ التنافس ما زال قائماً بينهما، يتضح هذا التنافس من خلال سعي كلّ طرف من الأطراف إلى تطويق الآخر لذا فإنَّ الصين تتبنى استراتيجية انتهاز الفرص للتأثير في السياسة الأمريكية من خلال استغلال حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للدعم الدولي والمشاركة معها في إعادة صياغة ملامح النظام الدولي وتحمل أعباء الزعامة العالمية ولكن بالقدر الذي تسمح به واشنطن للتدخل في المناطق التي تُعَدُّها مناطق نفوذ لها، وفي المحصلة يمكن القول: إنَّ العامل الأمريكي أساسيٌّ ومؤثرٌ في الاستراتيجية الصينية تجاه الدول العربية، ولاسيما منطقة الخليج العربي، وفي الوقت نفسه عامل دفع بالصين إلى تطوير علاقاتها مع الدول العربية وتمتينها لضمان مصالحها الاقتصادية ولاسيما النفطية منها.

ج- مواجهة الصين لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية

إنَّ التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أساسه التنافس على مصادر النفط، فالمنافسة الأمريكية- الصينية تختلف عما كانت عليه المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. وأكدت التصريحات الرسمية الحكومية، أنَّ الصين تنوي خلق

---

(1) شمسانة، أسيل.، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم "دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرون"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزنت، إشراف علي الجرباوي، بيرزنت- فلسطين، 2008م، ص70- 72.

2() المرجع نفسه، ص70- 72.

علاقات ذات طابع جديد للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية تتضمَّنُ تبني سياسة عدم المواجهة مع بقاء عامل التنافس قائمًا[1].

تحاول الصين المحافظة على هويتها "كدولة نامية"، الأمر الذي يجعلها في فئة الدول النامية وهو ما لا يُلزمها بالالتزامات التي تتعَّهدُ بها الدول المتطورة تجاه الدول النامية. فقد جاء انضمام الصين لمجموعة (البريكس) لتضمن بقاءها كدولة نامية تساعد الدول النامية الأخرى. ويتذرع القادة الصينيون بشكل متكرر بمكانة الصين كدولة نامية من أجل صرف المطالبات الغربية لها بتحُملِ المزيد من المسؤولية والأعباء الدولية. فإذا ما رأى العالم أنَّ الصين ليست دولة نامية ستكون مجبرة إمَّا على تحمُّلِ المزيد من الأعباء والمسؤوليات الدولية، أو أن تُعَرّضَ نفسها للانتقاد والضغط من العالم الغربي، وهو ما سيؤول إلى إضعاف وزعزعة تطورها الاقتصادي[2].

ومن جهة أخرى ترى الصين أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأطلسي يجب أن تكون حليفاً طبيعياً ما دامت لا تخطط إلى محاصرة الصين في المنطقة الأسيوية ولاسيما اليابان التي تُعَدُّها الصين العدو الرئيس خلال القرن الماضي، أمَّا روسيا لم تكن ثمة ثقة بها وهي التي تعرف باللغة الصينية بأنها "الأرض الجائعة"؛ وهكذا فإنَّ المبدأ القائل إنَّ جار جاري هو حليفي يلائم العلاقة الجيوبوليتيكية والتاريخية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية[3].

ومع كلّ التطورات السابقة بقيت العلاقة جيدة إلى حدًّ ما بين الصين وروسيا حيث أبدل الرئيس الروسي يلتسن وفي وقت مبكر من العام 1996م وزير خارجيته ذا التوجه الغربي كوزيريف، بالاختصاصي الدولي والشيوعي المتشدد السابق وذي الخبرة الأكثر يفغيني بريماكوف، الذي كان اهتمامه منذ زمن طويل يوَّجهُ إلى إيران والصين. وقد فكر بعض المعلقين الروس أن توجُّهَ بريماكوف يمكن أن يسرع الجهد الهادف إلى صنع ائتلاف جديد "مضاد للهيمنة"، حيثُ يشكّلُ حول القوى الثلاث مع أكبر رهان جيوبوليتكي على الإقلال من السيادة الأميركية في اوراسيا، وهكذا، فإنَّ بعض رحلات وتعليقات بريماكوف الأولية عززت هذا الانطباع، فضلاً عن ذلك، فإنَّ العلاقة الصينية- الإيرانية الراهنة في تجارة السلاح والميل الروسي إلى التعاون مع جهود إيران الهادفة إلى زيادة إمكانية وصولها إلى الطاقة النووية بديهياً كأنهما يُقدّمان أرضية كاملة وملائمة تماماً لحوار سياسي أوثق، ولتحالف

(1) شمسانة، مرجع سابق، ص70- 72.

(2) المرجع نفسه، ص70- 72.

3() بيرجنسكي، مصدر سابق، ص143.

فعلي في نهاية المطاف، فإنَّ نقطة الانطلاق الضرورية لأي خيار مماثل ومضاد للتحالف بين الصين وروسيا تشمل تجديد العلاقة الثنائية بينهما، والاعتماد على النخبتين السياسيتين في كلا الدولتين من ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى عالمية وحيدة. ففي وقت مبكر من العام 1996م، سافر يلتسن إلى بكين ووقع بياناً استنكر فيه على نحو واضح اتجاهات الهيمنة العالمية، الأمر الذي اقتضى أن تتحالف الدولتان ضد الولايات المتَّحدة الأمريكية. وفي كانون الأول ردَّ رئيس الوزراء الصيني لي بينغ الزيارة، وكرر الطرفان معارضتهما للنظام الدولي المسيطرة عليه من قبل قوة واحدة، لكنهما وافقا على تعزيز التحالفات الراهنة. ورحب المعلّقون الروس بهذا التطور ونظروا إليه بوصفه تغيراً إيجابياً في العلاقة القائمة، ورداً ملائماً على رعاية الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع حلف الأطلسي (الناتو). وحتى إنَّ بعضهم بدا فرحاً؛ لأنَّ التحالف الصيني– الروسي سوف يعطي الولايات المتحدة الأمريكية ما تستحقه من عقاب[1].

وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الصين ستكون العضو الأقدم في أيّ جهد روسي جدي يستهدف بلورة مثل هذا الائتلاف المعادي للهيمنة الأمريكية. وبما أنَّ الصين هي الأكثر تعداداً من حيث السكان، والأكثر نشاطاً صناعياً والأكثر ابتكاراً، والأكثر دينامية، وتضمُّ بعض النيات المحتملة إزاء أراض معينة في روسيا، فهي حتماً سوف تجعل روسيا في موقف الشريك الأصغر، بينما تفتقر في الوقت ذاته، إلى الوسائل (ربما إلى أي رغبة حقيقية) لمساعدة روسيا بالتغلب على تخلفها، وهكذا سوف تصبح روسيا مخفف صدمة بين أوروبا المتوسعة والصين المتطلعة إلى توسع اقليمي[2].

إن معارضة الصين الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية لا تتعلق بما تقوم به الأخيرة فعلاً بقدر ما تتعلق بما هي الولايات المتحدة الأمريكية عليه في الوقت الراهن وبالمكان الذي تشغله. فالصين تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة المهيمنة حالياً على العالم، ومن منظور كون وجودها ذاته في هذه المنطقة من العالم والمتواضع في موقعه المسيطر في اليابان، يعمل على احتواء نفوذ الصين. وحسب قول محلل صيني يعمل في فرع الأبحاث من وزارة الخارجية الصينية: إنَّ الهدف الاستراتيجي الأميركي هو السعي إلى الهيمنة على العالم كله، والولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تحُملَ ظهور أي قوة كبرى في القارتين الأوربية والآسيوية تُشكّلُ تهديداً أو خطراً على موقعها

1() بيرجنسكي، مصدر سابق، ص 110.
2() المصدر نفسه، ص111.

القيادي كون الولايات المتحدة الأمريكية في ما هي عليه الآن، وفي المكان الذي توجد فيه حالياً، يجعل منها عدواً غير مقصود للصين أكثر مما هي حليف طبيعي لها[1].

وعليه يوجد أمام الغرب خياران إمَّا أن يتعاونوا مع النموذج الصيني أو أن يتنافسوا معه. وعلى ما يبدو كان الخيار الأول هو الانسب حيث أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الصيني هو جينتاو بياناً مشترَكا في التاسع من كانون الثاني لعام2011م أعلنا فيه التزامهما المشترك نحو علاقات أمريكية– صينية إيجابية تعاونية شاملة، ويظهر مثل هذا الاتفاق اعتبار الطرفين أن المكاسب التي سيحصلان عليها من خلال هذا التعاون أكبر بكثير[2] من التي سيحصلان عليها عن طريق الحرب.

2 – العامل السوفييتي– الروسي وأثره في المنطقة العربية

لقد كان للتغير في العلاقات الصينية– السوفيتية أثراً كبيراً على السياسة الخارجية الصينية و من ثمَّ في سياستها تُجاه الصراع العربي– "الإسرائيلي" بشكل عام، ويظهر هذا التأثير في مراحل تطور سياسة الصين الخارجية تجاه "إسرائيل" والقضية الفلسطينية، ومع تغير الأوضاع في داخل كل من الاتحاد السوفيتي والصين في الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت العلاقات بينهما تتحسن، خاصة أن الصين كانت تنظر إلى الاتحاد السوفييتي كمستعمر؛ بسبب استيلائه على مساحات من أراضيها[3].

من جهة أخرى كان الموقف الصيني من "إسرائيل" مشابهاً لموقفها من الاتحاد السوفييتي من حيث المبدأ، أي أن الصين على الرغم من اعتبار إسرائيل قاعدة للإمبريالية في الشرق الأوسط، إلَّا أنَّ هذا الاعتبار كان سببه سيطرة الإمبرياليين على الحكم في إسرائيل، لكن يمكن لهذه النظرة أن تختلف في حال سيطرت الأحزاب التقدمية الإسرائيلية على الحكم فيها، خاصة حزب (ماكي) الذي أعدَّتُه الصين أنَّه الوحيد القادر على تحرير إسرائيل من تحالفها الغربي وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين[4].

فالسياسة الخارجية الصينية منذ نشأتها ولغاية عام 1960م قد تأثرت بالعلاقات الصينية– السوفييتية، فكانت في بدايتها مطابقة للسياسة السوفييتية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مواقف: أولها أنَّ الصين لم تكن في البداية ترفض الاعتراف بإسرائيل من حيث المبدأ، حيث جرى استقبال أكثر من وفد إسرائيلي و إجراء عدة مباحثات في الصين الشعبية، مباشرة و غير مباشرة، لكن

1() بيرجنسكي، مصدر سابق، ص160، 161.

2() شمسانة، مرجع سابق، ص70– 72.

(3) زهران، مرجع سابق، ص30.

4() بهبهاني، مصدر سابق، ص29.

الظروف الدولية والمواقف الإسرائيلية من قضايا تخصُّ الصين وقتها مثل الحرب الكورية، حالت دون اعتراف الصين بإسرائيل[1].

من جهة أخرى اتخذت السياسة الصينية منحى تقديم القروض الاقتصادية لدول العالم الثالث التي خرجت من تحت السيطرة الاستعمارية، وكان نصيب الدول العربية المستقلة من هذه القروض ما بين 1956 – 1973 يحتل المرتبة الأولى وقد ولد الاندفاع الصيني بتقديم القروض والمساعدات إلى دول المنطقة وشعوبها اندفاعاً سوفييتياً مضاعفاً، وأخذ هذا الاندفاع شكل المنافسة التي بلغت اشَدَّها بين الدولتين الشيوعيتين في الأعوام 1970– 1972م[2].

ومن المواقف التي تدلل على نهج السياسة الخارجية الصينية وتوافقها مع السياسة السوفييتية أن الصين كانت تؤيد وجهة نظر الاتحاد السوفييتي في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية[3].

كانت بداية التقارب بين روسيا والصين في العام 1992م، إذ تَّم في هذا العام زيارة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن إلى العاصمة الصينية بكين، وتوصل البلدان إلى عقد العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات، أهمها اتفاقية شنغهاي التي ضمَّت إلى جانب روسيا والصين كلاً من كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان، وهي اتفاقية لها أهمية كبيرة، تستهدف تحقيق التعاون بين دولها وفي مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية، وقد تطورت هذه الاتفاقية فيما بعد لتصبح منظمة إقليمية أعلن عن تشكيلها باسم منظمة شنغهاي للتعاون في 15 حزيران من عام 2001م[4]

في العام 2004م تمَّ التوقيع على اتفاق نهائي لترسيم الحدود بين البلدين التي تصل إلى نحو (4000 كم)، والانتهاء منها في العام 2008م، وبذلك تمَّت إزالة حالة عدم الثقة التاريخية بين البلدين والانتهاء من عملية التسوية الحدودية بين البلدين[5].

وبتحليل طبيعة السلوك الصيني الممثل في سياستها الخارجية تُجاه الاتحاد السوفييتي سابقاً ومقارنته مع موقفها من روسيا حالياً، فإنّه يمكن القول: إنَّ حدوث تحول في العلاقة الصينية– الروسية عبر عدة عقود قد انعكس على موقف الصين من إسرائيل والقضية الفلسطينية، فالصين التي كانت في حالة

---

(1) الوادي، محمد خير.، العلاقات الصينية الإسرائيلية– الحسابات الباردة، دار الفارابي. بيروت، لبنان، 2012، 59– 68.

(2) بهبهاني، مصدر سابق، ص 17.

(3) بهبهاني، المرجع نفسه، ص36.

4() الانباري، أحمد عبد الحميد.، التقارب الروسي- الصيني، محاولة لتعزيز مكانتها الدولية، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد58، ص63.

(5) المرجع نفسه، ص63.

تصادم مع الاتحاد السوفييتي الأسبق قد تبدلت مواقفها لتسير على النهج الروسي نفسه حالياً، ويُلاحظ أن ذلك يمكن تحليله في عدة نقاط أهمها ما يلي[1]:

1- الاتفاق بين الصين والاتحاد السوفييتي على ترسيم الحدود في عام1991م قد وضع حداً لحالة التصادم بين البلدين، وأنشأ تقارباً في المواقف بين الدولتين.

2- إنَّ الصين قد تخوفت من نموذج تفكك الشيوعية في الاتحاد السوفييتي عام 1991م، ولم ترغب في تكرار ذلك السيناريو على نظامها السياسي، و من ثمَّ فإنَّها تقاربت مع روسيا في نظرتها للكثير من القضايا العالمية لاسيما القضية الفلسطينية.

3- الدور الروسي المتنامي في المنطقة العربية جعل الصين ترى في الشريك الروسي الحالي وسيلة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، فالعلاقات الروسية مع الدول العربية التي ترى فيها الصين أهمية اقتصادية وسياسية هي علاقات جيدة يمكن استثمارها عبر التقارب مع روسيا.

4- التقارب الروسي– الإسرائيلي في الكثير من المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، جعل الصين ترى في السياسة الخارجية الروسية نموذجاً يمكن الاحتذاء به في التعامل مع إسرائيل، وشريكاً سياسياً يمكنه توطيد العلاقات بين الصين و"إسرائيل" لخدمة المصالح الصينية العسكرية.

أ – التقارب الأمريكي– السوفييتي والموقف الصيني منه

منذ أنْ أعلن خروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عام 1956م عن سياسة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والتعايش السلمي مع الغرب لم تكن الصين راغبة في ذلك التقارب، ووجدت في تصريحات خروتشوف حول التعايش السلمي بداية لتشكل جنين التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه أخذت بكين منذ عام 1956م توسع انشقاقها عن موسكو، حتى وصل بها الأمر إلى أن صرح رئيسها ما وتسي تونغ لخروتشوف عام 1959م أنَّ الاتحاد السوفييتي استسلم لخديعة تفاهمه مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ورأت الصين أنَّ القوتين لا تسعيان في تقاربهما بداية عقد السبعينات من القرن العشرين إلى تغيير الوضع الدولي القائم، بل المحافظة عليه وذلك لصالحهما أساساً، حقيقة هذا هو جوهر التعاون بينهما. فكلَّ قوة منهما تريد التوسع، والأخرى تريد المحافظة على مصالحها المكتسبة، وقد يصل بينهما الأمر في أيّ وقت إلى المواجهة لسبب أو آخر؛ لذلك أخذتا تمارسان تكتيكاً مزدوجاً للحدّ من التسلح خشية التصادم. ومن هنا وجدت الصين أنَّ التفاهم بين القوتين العظميين قسم

(1) بريجنسكي، مصدر سابق، ص111.

2() موسى، مرجع سابق، ج2، ص58.

العالم إلى ثلاثة أقسام: العالم الأول يتألف من القوتين العظميين؛ لأنَّهما قوتان محافظتان على مصالحهما ومتواطئتان في الوفاق، والعالم الثاني أوروبا، وأخيراً العالم الثالث الذي من ضمنه الصين، وعليه أخذت تدعو العالمين الثاني والثالث إلى التضامن لمواجهة العالم الأول المتمثل بالقوتين العظميين وإحباط وفاقهما القائم[1].

تغيَّرت نظرة الصين للتقارب بين الدولتين العظميين بشكل إيجابي في بداية السبعينيات من القرن العشرين عنه في عقد الستينات من القرن نفسه؛ بسبب انفتاحها على الولايات المتحدة الأمريكية. وشجعت التفاهم معها بشكل عام ودعمته من خلال ذلك الانفتاح، إلَّا أنّها بقيت تنكر وجود حالة من التفاهم في العلاقات الدولية عامة والعلاقات بين القوتين العظميين خاصة، وأنَّها ترى الصراع مستمراً بينهما، وأنَّه سيؤدي في يوم من الأيام إلى حرب جديدة، وعلى شعوب العالم أنْ تكون مستعدة لهذه الحرب وألَّا تنخدع بظاهرة كاذبة من التفاهم السطحي المؤقت. وترى الصين أنَّ التقارب الأمريكي–السوفييتي يجب أن تشمل انعكاساته كل الدول وأن يحقق المساواة فيما بينها جميعاً، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية، وألَّا يقتصر على القوتين العظميين فقط[2].

ومن جهة أخرى يُلاحظ أنَّ التقارب الصيني – الأمريكي بين عامي 1969و1970م انعكس على علاقات الصين مع الاتحاد السوفييتي وعلاقة هذا الأخير بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أحسَّت موسكو بعد التقارب الذي حصل أنَّها أصبحت تحت ضغط واشنطن في أيّ مباحثات تتعلَّقُ بآسيا والمحيط الهادي وأوروبا؛ في وقتٍ أصبحت مصالحها مع واشنطن متشابكة ومعقدة؛ لذلك لا بدَّ من ترتيبات جديدة لتحسن العلاقات معها، وفي الوقت نفسه لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية ليونة السياسة السوفييتية تجاهها أكثر من السابق بعد التقارب مع الصين[3].

وعلى السياق نفسه استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تقاربها مع الصين واستطاعت دفع الاتحاد السوفييتي إلى اتِّباع سياسة عدم التصادم معها في المنطقة العربية والصراع الدائر هناك، ولاسيما أنَّ الاتحاد السوفييتي في تلك المرحلة كان قلقاً من سياسة مصر تُجاهه[4]. فالولايات المتحدة الأمريكية

1() حمدان، مصدر سابق، ص325، 326.

2() قاسمية، مرجع سابق، ص360.

)3(Memorandum From Helmut Sonnenfeldt Of The National Security Council Staff To The Resident's Assistant For National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 20, 1971, Document 290, P. 855, 856.

(4) مقار، مرجع سابق، ص238.

كانت تحاول جعل مصر تدور في فلكها من جهة، وأن تتقرب من الصين والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، هذا التحول دفع الاتحاد السوفييتي إلى عدم معارضة أيّ جهود أمريكية للسلام بين العرب و"إسرائيل" شريطة ألَّا تستغل واشنطن التقارب مع الصين للضغط عليه لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية[1]. ومن جانب آخر لا يمكن إخفاء الرغبة الأمريكية في التقارب مع الاتحاد السوفييتي ليس من أجل حلّ بعض القضايا العالقة بينهما فحسب، بل الدافع أيضاً مواجهة الصين التي بدأت قوتها بالظهور كقوة دولية في منطقة آسيا[2].

غيّرَ التقارب الصيني – الأمريكي من سلوك الاتحاد السوفييتي تجاه المنطقة العربية و"إسرائيل". فالاتحاد السوفييتي الذي كان يهدد "إسرائيل" طوال عامي 1967م و1968م أصبح أكثر ليونة في التعامل مع "الكيان" في سبعينيات القرن نفسه، فتصريحاته تغيرت من دعوته بأنَّ "إسرائيل" تُشكّلُ عائقاً أمام أيّ تسوية في المنطقة العربية، إلى تصاريح أكثر ليونة. ودليل ذلك ما صرَّح به وزير الخارجية السوفييتي غروميكو أنَّ على "إسرائيل" الانسحاب من الأراضي المحتلة لعام1967م مقابل اعتراف العرب بوجودها. كما تأكَّدت تلك الليونة في تصريح لروجرز (وزير الخارجية الأمريكي) بعد برقية وُجّهت إليه من السفارة الأمريكية في موسكو توضح بأنَّ السياسة السوفيتية أصبحت أكثر ليونة بعد التقارب مع الصين، ولاسيما في فيتنام والمنطقة العربية. فالتقارب غيّر بشدة مسار السياسة السوفييتية الخارجية التي أصبحت تتجنب أيَّ صراع غير ضروري مع الولايات المتحدة الأمريكية هذا من جهة[3]، ومن جهة أخرى كان الاتحاد السوفييتي يخشى انتقادات الصين له في أنَّ هناك تواطؤاً بين القوتين العظميين تجاه الصراع العربي– "الإسرائيلي"[4] وأن تستغل الصين ذلك لصالحها فتتقرب من العرب، وعليه يكون

---

(1) Telegram From The Interests Section In Egypt To The Department Of State, Subject: Foreign Relations Of The United States,1969 –1976, Volume XXIII, Arab-Israeli ,Dispute,1969 –1972,Department Of State, Washington, Cairo, August 16, 1971, 1220Z, Document 246, P. 897, 898.

2() زكي محمد، فاضل.، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي دراسة تحليلية للتطورات التي مرت بها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي وموقفها من عدواني السويس و5 حزيران، الأهلية للطبع والنشر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، ط1، 1387هـ/1968م، ص 62.

) 3(Memorandum From Director Of Central Intelligence Helms To Secretary Of State Rogers, Subject: Foreign Relations Of The United State,1969 –1976,Volume XII, Soviet Union, January 1969 – October 1970, Department OF State Washington, July 14, 1969, Document 66, P. 198- 202.

4() مانغولد، بيتر.، تدخل الدول العُظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، دار طلاس، سوريا، دمشق، ط2، ص 456.

التقارب الأمريكي– الصيني قد انعكس سلباً على الاتحاد السوفييتي الذي أصبح بدوره أكثر استعداداً من السابق لشراء لغة السلام مع الولايات المتحدة الأمريكية حول حل القضايا العالقة بينهما[1].

ومن جانب آخر، لم تكن الزيارة التي قام بها نيكسون إلى الصين عام 1972م ذات أهمية بالنسبة إلى علاقة البلدين فحسب، بل لها انعكاساتها على تحسن العلاقات الأمريكية – السوفييتية ذاتها؛ لأنَّ كيسنجر ونيكسون كانا يرغبان بتغيير الوضع الدولي القائم وتحويله نحو الاستقرار لتفادي الحرب النووية، مفترضين أنَّ الاتحاد السوفييتي هو الخصم ويمثل أكبر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك. ولكي تضغط واشنطن على موسكو كان عليها التقرب من عدو الاتحاد السوفييتي المتمثل بالصين؛ لتحقيق توازن دولي في العالم، وإن نجحت تكون قد كرست سياسة الوفاق الدولي ليس بينها وبين موسكو فحسب، بل بينها وبين بكين أيضاً[2]. وبالتالي هدف واشنطن من التقارب من بكين يكمن في العمل على تحويل قوتي الحرب الباردة العظميين إلى ثلاث قوى؛ بحيث تكون أقرب إلى كل منافس أكثر من أن يكونا أقرب إلى بعضهما بعضاً، وعليه تستطيع واشنطن أن توسع خياراتها في السياسة الخارجية[3].

وبذلك تكون التفاهمات السوفييتية– الأمريكية في عقد السبعينيات قد انعكست على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل إيجابي، فأنقذها من المستنقع الفيتنامي، وقرَّبها في الوقت عينه من الصين والاتحاد السوفييتي: العدوين التقليديين لبعضهما في شرق آسيا، واستغلال هذا التقارب في بروزها كقوة عظمى تقود العالم كقطب دولي أوحد في المستقبل.

رابعاً – الصين تبحث عن مصالحها في المنطقة العربية

يذهب البعض إلى أنَّ الصين تركز وبشكل قوي على منطقة الشرق الأوسط، بهدف الشفاء من جرح تايوان، تحدي اليابان وكوريا الجنوبية، وإظهار السيطرة في بحر الصين الجنوبي ذي الاحتمالات النفطية الغنية في وجه المزاعم الإقليمية للفيليبين وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا، وتقوم خلف هذه الاستراتيجية رغبة في مقاومة ما قد يبدو محاولة أمريكية «لاحتواء» الصين. يلاحظ وانغ

---

(1) Memorandum From Harold Saunders Of The National Security Council Staff To The President's Assistant For National Security Affairs (Kissinger), Subject: Foreign Relations Of The United State,1969 –1976,Volume Xii, Soviet Union, January 1969 – October 1970, Department Of State Washington, Washington, September 19, 1969, Document80, P. 242.

(2)كوانت، مصدر سابق، ص137.

3() كيسنجر، هنري .، سنوات التجديد، المجلد المستخلص من مذكراته، ترجمة هشام الدجاني، الإمارات العربية المتحدة، العبيكان، ط2، 1431هـ/2010م، ص118.

جيسي، عميد مدرسة العلاقات الدولية في جامعة بكين، أن إدراك ميزان القوى المتغيّر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد دفع بصينيين كثر لأن يتوقعوا، ويحثوا على خطوات متقدمة للصين في مجال سياستها الخارجية في إطار العلاقات الدولية، ويقتضي ذلك إحياء طريق الحرير التاريخي، في شقيه البري والبحري، لضمان تدفق آمن لإمدادات النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى، ويعني ذلك تكوين منطقة أورو/آسيوية عظمى وإدارتها من خلال برنامج مساعدات اقتصادية لآسيا الجنوبية، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط، وبحر قزوين[1].

يمكن للصين لاحقاً، أن تترجم قوتها الاقتصادية الصاعدة إلى نفوذ سياسي في المناطق الحساسة من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، وقد يعتمد نجاح الصين في السير غرباً على مسألة من هي القوة الكبرى القادرة أفضل من سواها على لعب الورقة الإسلامية وتلك مسألة معقدة لكليهما، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحمل كل منهما، ولأسباب مختلفة، إرثه السلبي الخاص في حمى التنافس على الرأي العام الإسلامي، والغرق في مستنقع المنطقة العربية. وهذا قد يشكل فخاً للصين وتبديداً لمواردها السياسية المحدودة خارج المناطق القريبة[2].

ومن جهة أخرى تسعى الصين إلى دعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على العالم العربي؛ بهدف خدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، غير أن هذا التوجه الصيني قد نالت منه "إسرائيل" حظاً وافراً بسبب تنامي العلاقات الصينية – الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية؛ الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف عن استمرار التجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة[3].

فالصين توازن بحذر ودقة متناهية بين كل ما يتعلق بالقضايا العربية ومصالحها مع العالم الغربي، وإن كانت تأخذ بعين الحسبان، وبمنتهى الجدية، أنها الآن أصبحت دولة مستوردة للنفط العربي بشكل متزايد، فالأمر إذن لا يتعلق بمواقف سياسية، أو اعتبارات أخلاقية، أو مبادئ القانون أو الشرعية

1() هدسون، مايكل.، تحولات جيو– سياسية، صعود أسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، حلقة نقاشية من ورقة عمل، مجلة المستقل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 22أيار 2013م، ص97،98.

(2) المصدر نفسه، ص99.

(3) المشاقبة، مرجع سابق، ص378.

الدولية، بل بما ترتئيه الصين من ضرورة ملحة لمواجهته، وأحياناً محاولة احتواء نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية إن أمكن ذلك[1].

إذاً ما من صراع طبيعي في الأساس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة العربية، فلكل منهما مصلحة مشتركة في استقرار هذه المنطقة، وكلاهما استثمر بعمق في الوضع الراهن. ويعود ذلك جزئياً إلى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالأسواق المنفتحة في المنطقة العربية– وتجدر الاشارة هنا إلى أن الشركات الصينية قد استثمرت أكثر من 16مليار دولار في العراق مما جعل الصين أحد أكبر المستثمرين الأجانب في البلاد[2].

ومن جهة أخرى تنظر الصين إلى منطقة الشرق الأوسط بعامة، وإلى المنطقة العربية بخاصة على أنها امتداد استراتيجي للمناطق المحيطة بها، وانطلاقاً من هذه النظرة فإنها تخطط لعلاقات طويلة الأمد معها، آخذة بعين الاهتمام مساهمة معظم دول المنطقة في إعادة الصين إلى الأمم المتحدة[3].

بعد انتهاء الحرب الباردة استمرت الصين باتباع سياستها البراغماتية سواء ما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي أو القضايا التي استجددت على الساحة العربية مثل حرب العراق وأمن الخليج العربي، التي لم يلاحظ خروج موقف الصين عن إطار البراغماتية فلم يخرج موقفها للسياسة الخارجية الهادفة إلى خدمة المصالح الاقتصادية، فموقف الصين من قضية العراق حدد من خلال رؤية مفادها رفض استخدام القوة في العلاقات الدولية وتأييدها للحلول الدبلوماسية، ومع ذلك لم تقدم الصين أي مشروع للأمم المتحدة كونها عضو دائم ينسجم مع سياستها وفي الوقت عينه يحافظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة السياسة الصينية البراغماتية[4].

وبعد أحداث أيلول2001م ترى الصين أن الخريطة الاستراتيجية العالمية تغيرت وهي تحمل في طياتها الفرص والمخاطر، لذلك الصين تسعى جاهدة إلى تعظيم هذه الفرص وتقليل هذه المخاطر، رغم أنها ترى أن هناك حدود لدور القوى العظمى الأخرى، ولاسيما الولايات المتحدة

1() زهران، مرجع سابق، ص7.

(2) الترمان، مرجع سابق، ص8.

3() لي وي، مصدر سابق، ص72.

4() حميد، مرجع سابق،ص165.

الأمريكية وأن نظام الأخيرة لن يبقى مستمراً، ولاسيما بعد أن نظرت إلى أن أحداث أيلول كانت صدمة لواشنطن الأمر الذي دفعها إلى تحسين علاقتها بروسيا والصين وإيران[1].

توجد تخمينات عديدة حول النتائج المستقبلية المحتملة للدور الصيني المتنامي، والقليل يعتقد أن الصين لديها طموح عسكري طويل الأمد لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج، لكن بالتأكيد توجد لديها رغبة قوية في الحفاظ على مصالحها الحيوية، كالحفاظ على أمن الطرق البحرية التي تستقبل من خلالها النفط من منطقة الخليج العربي. وربما يرى البعض أن الدور الصيني المتصاعد في منطقة المنطقة العربية يمثل مؤشراً إلى تنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يراه آخرون فرصة لتحالف مصالح جديد لم يكن موجوداً في الماضي بين الغرب الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، والشرق الصاعد الذي تمثله الصين، وهو ما يمكن التوصل من خلاله إلى حلول سلمية لمشكلات المنطقة، وعلى رأسها الصراع العربي– الإسرائيلي[2].

ومما زاد في صعوبات تعامل الصين مع دول المنطقة العربية هو أن العلاقة بينها وبين الدول العربية كانت متباينة على حسب الدولة التي تتعامل معها الصين، حيث ظهر اختلاف بين علاقة الصين مع السعودية على سبيل المثال، وبين علاقتها مع مصر أو سورية، ويرد ذلك إلى أن الصين ترى في كل دولة عربية تتعامل معها مصلحة معينة، سياسية كانت أو اقتصادية، فعلاقتها مع السعودية ذات أولوية قصوى نظراً لحاجة الصين للنفط لتطوير صناعاتها، ومصلحتها مع مصر يمكن اعتبارها اقتصادية لعدم رغبة الصين في خسارة السوق المصري واسع الاستهلاك للمنتجات الصينية، أما علاقتها مع سورية فتأتي ضمن نهج سياتها الخارجية الرامية إلى إحداث توازن في الرؤى مع الشريك الروسي. في المقابل فإنَّ الموقف العربي لم يكن موحداً سياسياً إزاء السياسة الخارجية الصينية، فلم يتم استثمار تلك العلاقات بين الصين والدول العربية لاستمالة الموقف الصيني الرسمي تجاه القضية الفلسطينية بشكل مؤثر وابعاده عن التقارب مع "إسرائيل"[3].

يمكن للمتتبع أن يلاحظ المنطقة العربية مرشحة لأن تكون مسرحاً للتحرك الصيني على اعتبار أن الصين تشكل أكبر مستقبل للاستثمارات في العالم، وأن الاستثمارات العربية في الغرب تقدر بمئات المليارات، ولما كانت الصين هي الأكثر أمناً للاستثمار؛ نظراً للاستقرار السياسي والاقتصادي التي

1() المرجع نفسه، ص 166.

2() محمد، مرجع سابق، ص19، 20.

3() ريم، سعيد.، العلاقات الصينية – العربية، منظور جديد، صحيفة البعث، 2004/2/16م، ص11.

تتمتع به، فإنَّ المتوقع أن تتحول الاستثمارات العربية إليها، هذا علاوة على أن الاقتصاد الصيني كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي عام 2003م، يتصدر الاقتصاد العالمي في سرعة نموه، حيث سجل الناتج المحلي زيادة قدرت بأكثر من 8% في عام 2003م واستناداً إلى البيان الصادر عن جامعة الدول العربية في العام نفسه فإنَّ الدول العربية تعد الشريك الاقتصادي السابع للصين، وسوقاً كبيرة ومهمة للسلع الصينية، كما أن الصين تحتل المرتبة الثانية بين الدول المستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

(1) ريم، سعيد.، العلاقات الصينية – العربية، منظور جديد، صحيفة البعث، 2004/2/16م، ص11.

الفصل الرابع

العوامل الاقتصادية المؤثرة في العلاقات العربية- الصينية

أولًا- التوجه الصيني إلى المنطقة العربية

لقد بدء توجه الصين نحو المنطقة العربية منذ مدة ليست بالقصيرة، والمنطقة العربية كنظام قيد التشكل أنما هي حصيلة دول عدة، والصين في حركتها نحو هذه المنطقة لها ثلاث توجهات قابلة للملاحظة: أحداها سابق على العام 1949م، وفيه كانت تقيم علاقات تجارية مع هذه المنطقة من دون أن كون لها علاقات سياسية فاعلة على نحو عكس وجود رغبات صينية محدودة جدًا للانغماس بالتفاعلات الدولية، والآخر بين 1949- 1990م، وخلالها تبنت الصين الشيوعية، وبه أصبح للصين منظور للنظام الدولي، واهتمت خلاله بمسألتين: انماء الداخل الصيني، والاهتمام بالدول النامية باعتبارها دول وشعوب تعرضت لاضطهاد غربي رأسمالي، واتجهت إلى التعاون معها من دون الاصطدام بالغرب، والاتجاه الأخير لما بعد العام 1991م، وفيه بدأنا نشهد تحولا في الفلسفة الصينية، فالحديث الذي كانت تركز عليه الصين أنَّها لن تتفاعل بفاعلية مع العالم إلا في اعقاب خمسون عامًا كما اطلقته في بدء ثورة الاصلاحات عام 1978م، بدء يتغير وصار الحديث عن أن الصين عليها أن تضمن مكانة في العلاقات الدولية وتحديدًا في المناطق الاستراتيجية ليس بدلالة الرغبة بالصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية أنَّما بدلالة أنَّ العالم لن ينتظر الصين لحين اكمال مسيرة الاصلاح بداخلها، وهذا الأمر دفع الصين إلى الدخول بقوة في المنطقة العربية، على صعيد الطاقة والسلاح والتجارة، وبدأت تبحث عن حوار مع العرب، ومع الإيرانيين بشأن ما يمكن أن تقوم به الصين لتفهم الشرق الأوسط، ولتوسع من دائرة العلاقات بين الطرفين[1].

نجحت الصين التي كانت سابقًا تعد من بين الدول المتأخرة، أن تحقق الاعتراف بها كإحدى الدول المؤثرة في التفاعلات الدولية، وكدولة أساسية في تفاعلات النظام شرق آسيوي، وأحد أبرز الشركاء الاقتصاديين للعرب. ومن جهة أخرى تحولت أنماط الحركة السياسية الخارجية الصينية حيال العرب من مضمون إلى آخر تبعًا للتحولات الجوهرية التي مرت بها عموم هذه السياسة عبر الزمان. ففي عهد ماو تسي تونغ حلت مجموعة من الكوابح قللت من العلاقة بين الصين والعرب كان أبرزها محدودية القدرة الصينية على مساعدة العرب بشكل فعلي، والانشغال بالصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، والبعد الجغرافي عن الوطن العربي، كلها أسباب دفعت بالصين إلى عدم الاهتمام بالمنطقة العربية، وإرساء علاقات صينية- عربية حقيقة، بيد أنَّ هذه العلاقة لم

(1) رمضاني، مرجع سابق، ص396.

تتجاوز حدود العلاقة الديبلوماسية الرسمية بعد تحول الصين إلى سياسة الانفتاح على الأصدقاء القدامى، وإنَّما امتدت لتشمل دولًا عربية أخرى ومنها دول الخليج العربي. وانطلاقًا من ركائز السياسة الخارجية الصينية الجديدة وتفاعلًا مع معطيات الواقع العربي الراهن، يلاحظ أنَّ السلوك السياسي الخارجي الصيني حيال العرب سيتمحور حول استمرار الصين في حرصها على تطوير علاقاتها مع الدول العربية عمومًا، والمحورية خصوصًا، ومنها دول الخليج العربي، إدراكًا منها لأهمية هذه الدول بالنسبة لها، ولاسيما على صعيد إشباع حاجاتها النفطية والاقتصادية والاستثمارية[1].

من المرجح أن الصين ستتعامل أيضًا مع الدول العربية وفق مخرجات نوعية وعلاقاتها هي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونوعية علاقات العرب بالأخيرة. إلى أن تصبح هي قوة عظمى تتصرف حيال العرب بأريحية، ومما يسهل ذلك أمران: أولهما، أنَّ المصالح الصينية في الوطن العربي ستكون في المستقبل قد تطورت على نحو أعمق وأشمل، ومن ثم أصبحت حاجتها للعرب أوطد. وهذا يفضي بها إلى الأخذ وتبعًا لطبيعة الموقف السائد بسياسة الترغيب والترهيب لحماية هذه المصالح. وثانيهما أنَّ التراجع التدريجي المحتمل للدور الأميركي، سيفضي بالمقابل إلى تسريع اقتران الهيكلية الدولية بخاصية تعدد الأقطاب، وتفيد تجارب التاريخ أنَّ هذه الهيكلية اقترنت دائمًا بالتنافس والصراع بين الأقطاب الدولية على تلك المناطق الجغرافية المهمة في العالم. وبما أنَّ الوطن العربي سيبقى من بينها، ستكون الصين من بين تلك الأقطاب، التي ستتنافس وتتصارع عليه. وبالتالي فإنَّ أنماط السلوك السياسي الخارجي الصيني تؤكد أنَّ مشهد ديمومة التردي العربي يلغي حاجة الدول الأخرى، إقليميًا وعالميًا، إلى إعادة هيكلة سياساتها الخارجية حيال الوطن العربي وعلى ذلك النحو الذي يأخذ المصالح العربية بعين الاعتبار. بيد أنَّ مثل هذه الحاجة ستصبح أكثر إلحاحًا عندما يقترن المستقبل العربي بمشهد يعكس قدرة العرب الكامنة على الارتقاء الحضاري والتأثير الدولي لصالحهم كدول وأمة[2].

إذًا الاقتصاد واحد من أكثر الدوافع المؤثرة في الحركة الصينية عالميًا، فالاقتصاد الصيني يعاني الكثير، حيث تكمن هذه المعاناة في ان الاقتصاد الصيني يعتمد على التصدير في تحقيق

1() رمضاني، مرجع سابق، ص6.

2() المرجع نفسه، ص6.

معدلات النمو المرتفعة، كما أن أغلب التكنولوجيا والمشاريع الصينية إنما تعتمد على ما يتدفق من الغرب من تكنولوجيا ورأس مال، ومن ثم فإنَّ اغلاق الأسواق بوجه الصين أو سحب الاستثمارات الأجنبية سيجعل الصين تعاني بشدة ولإدامة النمو الاقتصادي الصيني، فالأخيرة بحاجة الى[1]:

أ- تدفق الاستثمارات الأجنبية ومعها التكنولوجيا الغربية. فالاقتصاد الصيني بدأ عام 1978م وهو متأخر عن العالم بعدة مراحل تكنولوجية، ووضعت زعامات الصين هدف استقطاب التكنولوجيا والاستثمارات في قمة أولوياتهم كشرط لازم للتحول، وبالفعل تدفقت الاستثمارات الأجنبية للصين. حقيقة كانت الصين تعمل على عدم حصر دخول الاستثمارات بالاستثمار الغربي فقط وإنما ركزت في السنين الأخيرة على دخول المستثمرين العرب للاقتصاد الصيني ولهذا تمت أكثر من جلسة حوار عربي- صيني خلال العقد الأخير من الزمن، وانشاء منتدى دائم للتعاون العربي- الصيني، لمناقشة سبل التوسع بالعلاقات بين الطرفين، خصوصًا وأن المستثمرين العرب قد صدموا بطريقة تعامل الغرب مع رؤوس الأموال العربية عام 2001م ضمن استراتيجية التعامل مع الارهاب[2].

ب- استمرار وجود اسواق مفتوحة أمام البضائع الصينية، وتمثل المنطقة العربية بعدد سكانها الذي يناهز قرابة 300 مليون نسمة ولاسيما مصر وبلاد الشام والعراق وفلسطين المحتلة واحدة من المناطق التي يمكن للصين الدخول إليها وتحقيق منافسة فيها، خصوصًا وأن أغلب السلع الغربية هي سلع مرتفعة الثمن لا تتناسب مع مستوى الدخل لمواطني المنطقة.

ومع كل ما سبق يلاحظ أن هناك اختلال في الميزان التجاري بين الطرفين الصيني والعربي بشكل مزمن لصالح الصين. فطبقًا لإحصاءات سنة 1995م بلغ إجمالي الصادرات الصينية إلى الدول العربية 4،22 مليار دولار تشكل 2،8% من إجمالي الصادرات الصينية، كما بلغ إجمالي وارداتها من الدول العربية 2،44 مليار دولار تشكل 1،9% من إجمالي وارداتها[3]. ونضيف إلى ذلك أهمية قيام الصين بفتح أسواقها أمام الصادرات العربية من السلع المصنعة وهو أمر تم طرحه في

---

(1) حكيمي، مرجع سابق، ص46، 47.

(2) مهلهل، مازن قاسم.، سياسة الصين الشرق أوسطية بعد عام 2001م، مجلة العلوم السياسية، مركز احياء التراث العلمي، بغداد، ص 392.

(3) سليم، محمد السيد.، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، مجلة الفكر السياسي، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص155.

الندوة التي عقدها مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة سنة 1996م عن العلاقات المصرية- الصينية بمناسبة مرور 40عامًا على تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين وبمشاركة السفير يانج فو شانج (سفير جمهورية الصين الشعبية في القاهرة آنذاك). وقد كانت وجهة النظر المصرية هي: أن التبادل التجاري مع الصين ما زال عملية محكومة بالقرار السياسي الحكومي، ومن ثم فإنَّه من الصعب تعديل الخلل المزمن في الميزان التجاري المصري الصيني[1].

كذلك يلاحظ أن تبادل الاستثمارات بين العرب والصين مازال محدودًا، وأن الاستثمارات العربية في الصين تفوق الاستثمارات الصينية في الوطن العربي. ولا توجد إحصاءات محددة عن حجم الاستثمارات المتبادلة، لكن المؤشرات الأولية تشير إلى ذلك، فمع بداية التسعينات يمكن رصد مؤشرات فيما يتعلق بالتبادلات التجارية وفق الآتي[2].

1- في سنة 1994م وقعت شركة الصين لاستيراد وتصدير التكنولوجيا اتفاقًا مع شركة بن لادن السعودية لإنشاء مصنع للسماد باستثمار صيني- سعودي في الجبيل بمساهمة صينية قدرها 49% من رأس المال.

2- في سنة 1996م اتفقت مصر والصين على مساهمة الصين في مشروع إنشاء منطقة صناعية حرة في شمال خليج السويس تسهم الصين بحوالي 10% من رأسماله، لكن المساهمة الصينية لم تكتمل، وصرح رئيس الوزراء الصيني شورنجوى في 17 تموز سنة 1998م بأنَّ الصين ما زالت بحاجة إلى إجراء دراسات جدوى للمشروع.

3- في سنة 1998م اتفقت شركة أرامكو السعودية مع شركتي أكسون الأمريكية وفوجيان الصينية على إقامة مجمعًا للبتروكيماويات في إقليم فوجيان تمتلك آرامكو 25% من أسهمه.

4- في سنة 1998م اتفقت الصين مع تونس على مضاعفة إنتاج مصنع الأسمدة الكيميائية التابع للشركة العربية الصينية في جنوب تونس بحيث يصل الإنتاج إلى 960 ألف طن سنويًا.

وبالفعل، أصبحت الصين ترفع سقف علاقاتها بدول المنطقة العربية بعد العام 1991م، وصولًا إلى أحداث11 ايلول عام 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جعل الصين ودول المنطقة

---

(1) كرار أحمد، جعفر، "العلاقات المصرية- الصينية: الواقع والمستقبل"، السياسة الدولية،العدد132، 24 نيسان،1998، ص160.

(2) المرجع نفسه، ص161.

العربية عامة تعيد النظر بعلاقاتها وتطويرها، وعمومًا، فإنَّ وجود رغبات بالتوجه الفاعل، نحو المنطقة العربية من قبل الصين ليس بذلك الأمر اليسير، فالمنطقة العربية فيها معوقات ومحددات تجعل تفاعلات الصين فيها غير مستقرة وخطيرة، كما أن الصين نفسها فيها محدد لبلوغ هذه المرتبة من التفاعل، ويمكن وضع المحددات في خانتين، داخلية متعلقة بالصين، وخارجية متعلقة بالمنطقة العربية، آخذة بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى، وهي تهتم بالمنطقة العربية بوصفها مجالًا حيويًا للمصالح الأمريكية، استراتيجيًا واقتصاديًا وحضاريًا، كما أن هناك "اسرائيل" التي ينظر إليها صناع السياسة الأمريكان بوصفها مصلحة لا يمكن تركها من دون حماية[1].

وعليه يحتاج النمو الاقتصادي الصيني إلى موارد مختلفة، ورغم أن الصين تملك الكثير من الموارد: الفحم بكميات تجارية، والنفط والغاز أيضًا بكميات تجارية، والعديد من المعادن الفلزية، إلا أنها وبعدد سكان يقارب 3.1 مليار إنسان، وبمعدلات تنمية استمرت فوق ال9% طوال المدة اللاحقة على العام 2001م، فأنها تحتاج إلى الاستيراد لسد جانب من عدم تناغم الانتاج المحلي والاحتياجات، وأن كانت الصين قد اكتفت من الفحم الا أن انتاجها من النفط والغاز الطبيعي أصبح أقل من معدل استهلاكها، وهو ما رفع سقف استيرادها منهما إلى مستوى 3 مليون برميل يوم من النفط عام 2010م، وإلى 3.6 مليون برميل يوم من مجموع 10 مليون برميل يوم متوسط ما استهلكته عام 2015م، ويتوقع أن تبلغ متوسط كمية استيرادها من النفط سقف الـ 12 مليون[2].

ثانيًا – أمن الخليج العربي

يعد أمن الخليج العربي بالنسبة إلى الصين أمر في غاية الأهمية وهو بمثابة اختبار للعلاقات الصينية– العربية، حيث يتطلب من كلا الطرفين تقديرًا دقيقًا لمصالحهما المشتركة، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الوحيد حتى الآن في منطقة الخليج العربي، حيث تواجه منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق تهديدات متبادلة بين طهران وواشنطن قد تنعكس عليها في أي لحظة. وفي ظل هذا الواقع تنظر الصين إلى منطقة الخليج العربي كون الأخيرة ذات أهمية استراتيجية، ومع ذلك فالصين لم تستطع ترجمة مكانتها بأنَّها ذات نفوذ أو قوة إقليمية أم

(1) سليمان، عامر.، النفوذ الصيني في المنطقة العربية الرؤية والاستراتيجيات، منتدى السياسيات العربية، 2020م، ص 2– 6.

2() مهلهل، مرجع سابق 393.

دولية في المنطقة العربية فالصين تحاول أن تجمع أو تحقق توازن بين مبادئها ومصالحها، وغالبًا ما تصنف سياسة الصين هذه بالسياسة الرمادية، ولكي تحمي الصين منطقة الخليج العربي اتبعت سياسة مع بعض الدول في المنطقة تساهم في تحقيق أمن الخليج العربي[1].

تحاول الصين اتباع سياسة توازن بين إيران والدول الخليجية، فمع زخم العلاقات الصينية– الإيرانية عارضت الصين مثلًا وبشكل معلن سعي إيران إلى تطوير طاقة نووية بعيدة عن الرقابة الدولية، وهو ما يتفق مع المواقف الخليجية بهذا الشأن، في الوقت نفسه لعب مجلس التعاون الخليجي دورًا مهمًا في تعويض الصين عن نقص النفط الايراني[2].

ومن جنب آخر، لوحظ أن العلاقات الصينية– الخليجية تقوى وتضعف وفق تقارب العلاقات الأمريكية – الايرانية، فدول مجلس التعاون الخليجي أخذت تبحث عن حلفاء لها عندما وجدوا أن هناك تقارب بين واشنطن وطهران فوجدوا ضالتهم في الصين التي بدورها كانت تنظر إلى إيران كحليف نفطي معاد لواشنطن، لكن هذه الفاعلية قلت وتراجعت بعد دخول الاتحاد الأوروبي كمنافس على حصة النفط الايراني. والحقيقة تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين ليس كثاني مستورد للنفط الخليجي بل كون الصين سوق للمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزًا كبيرًا في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول مجلس التعاون مؤخرًا لتنويع الموارد ومصادر الدخل[3].

ثالثًا – عامل الطاقة

1 – مفهوم أمن الطاقة

حقيقة هناك عدة تعريفات لمفهوم أمن الطاقة يمكن تقسيمها إلى عدة اتجاهات: إنَّ قسمًا من المهتمين بالطاقة يميل إلى التركيز على تأمين الدخول لمصادر الطاقة عند تعريف المفهوم، والبعض يفسرها على أنَّه الحالة التي تتمكن فيه دولة ما في الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك بأسعار يمكن دفعها. ومنذ سبعينيات القرن العشرين فُسر مفهوم أمن الطاقة تفسيرًا ضيقًا إذ يعني توافر إمدادات الطاقة وبشكل كاف ومستقر وبأسعار مقبولة من النفط الخام والتقليل من الاعتماد على النفط استخدامًا واستيرادًا. حقيقة أنَّ نظام أمن الطاقة العالمي كما هو معمول به اليوم

(1)عبدالله، مرجع سابق، ص 229.
(2) المرجع نفسه، ص229.
3() المرجع نفسه، ص232.

جاء كردة فعل لحرب تشرين عام 1973م حين أعلن العرب لأول مرة وبشكل فعَّال وناجح سلاح النفط من خلال فرض الحظر النفطي على الدول المؤيدة "لإسرائيل" وكان من نتائج ذلك إنشاء وكالة الطاقة الدولية(IEA) عام 1974م التي تتخذ من العاصمة باريس مقرًا لها وتضم في عضويتها 28 دولة أوروبية، حيث تعمل هذه الوكالة كمنسق لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء بما يضمن التدفق الآمن والموثوق للإمدادات النفطية بما يعرف بآلية احتياطات الطوارئ التي تعادل 90 يومًا من صافي الواردات[1].

إنَّ التطورات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دفعت بالقوى الكبرى ولاسيما الولايات المتَّحدة الأمريكية والصين إلى اتباع سياسة تتلاءم مع التطورات الدولية الجديدة، وذلك من خلال اعطاء الأولوية للوسائل الاقتصادية على غيرها من الوسائل الأخرى في سلم أولوياتها سياستها الخارجية، وهذا مثّل اتجاه جديد في مجال العلاقات الاقتصادية، وعليه أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم وأبرزها التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الحالية نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى[2].

حقيقة أن مفهوم أمن الطاقة يشمل الاستقرار الداخلي والسياسي والأمني للبلاد المصدرة والمستوردة للبترول والذي يعد من أهم العوامل المساعدة لأمن الطاقة، كما أن الاستقرار الإقليمي التي تتركز فيه عمليات انتاج وتصدير مصادر الطاقة مثل المنطقة العربية له أهمية قصوى في دعم هذا المفهوم، بما في ذلك البعد الجغرافي والمناطق التي تمر منها إمدادات الطاقة، وكذلك البعد الأمني لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال أنابيب البترول والغاز المنتشرة في جميع القارات وأيضًا من خلال ناقلات النفط والغاز المسال التي تجوب البحار والمحيطات[3].

من جهة أخرى عرفَّت الخطة الخمسية العاشرة في الصين(2001– 2005م)أمن الطاقة إنَّه ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين،

---

(1)عبد العاطي، مرجع سابق، ص44– 46.

2() علي، سليم كاطع.، أثر النفط في التوجه الأمريكي– الصيني تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 2003م، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد37، 38، ص347.

(3) البدراني، عدنان خلف.، أهمية أمن لطاقة في السياسة الخارجية الصينية، دراسات دولية، العدد السادس والستون ، ص276.

وأن بروز أمن الطاقة أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران، لذلك أنَّ اهتمام الصين بالدول المنتجة للطاقة واقف على حصولها على أكبر كمية من انتاج تلك الدول، فالصين ترى إنَّ ميزان التبادل التجاري مع أيَّة دولة هو المقياس الوحيد لمستوى تطور العلاقات مع الآخرين من وجهة النظر الصينية، وعليه يلاحظ أنَّ العلاقات الاقتصادية على معظم تحركات الصين وسلوكها السياسي والدبلوماسي في مناطق انتاج الطاقة في التأكيد تصدر هذه العلاقة أولويات صناع القرار في الصين[1]. فالمفهوم الصيني لأمن الطاقة يقوم على تأمين الحاجات الصينية من الطاقة بالتحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الامدادات وتحقيق تأمين تلك الامدادات واستقرارها، فعلى المستوى الداخلي بدأت الصين بالتركيز على بناء مخزون احتياطي استراتيجي من النفط يصل إلى 500مليون برميل بحلول 2020م، وبذلك تصبح الصين ثاني أكبر دولة ذات مخزون استراتيجي من النفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الصعيد الخارجي بدأت الصين تتحرك على أكثر من مسار لتنويع احتياجاتها من الطاقة، وتعتمد في الوقت نفسه على أكثر من منطقة مثل الدول العربية وغيرها، فعملت على تعزيز تعاونها مع الدول المصدرة للكشف عن حقول جديدة، وإدارة الحقول القديمة فيها وتطويرها، إلى جانب توجيهها استثماراتها الخارجية نحو مجال الطاقة في تلك الدول[2].

2- أمن الامدادات النفطية وأبعاده

نظرًا لاعتماد الاقتصاد العالمي على النفط، ومصدرًا أساسيًا للطاقة فقد أصبح ضمان الحصول على الامدادات اللازمة من هذه المادة يشكل أهم تحديات السياسات الطاقوية لدول العالم، ولاسيما عند كبار المستوردين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين، وتهدف سياستهم إلى الحد من التبعية الطاقوية للدول المنتجة وعلى وجه الخصوص في المنطقة العربية التي تعد طرفًا أساسيًا لما تتمتع به من طاقة انتاجية كبيرة واحتياطات ضخمة وحجم صادراتها الكبيرة. حقيقة أن انتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الانتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المادة عام 1993م، ونظرًا للنمو الاقتصادي الذي تراوح خلال المدة من 2006- 2011م ما بين 8،4% -14،2% يدل على المؤشرات الاقتصادية الصينية أن البلاد تستورد حوالي 8% من الانتاج

(1) المرجع نفسه، ص276.

2() عبد العاطي، مرجع سابق، ص54،55.

العالمي للطاقة، حيث تستورد الصين وفق احصائيات آب عام 2011م حوالي 4،95 مليون برميل يوميًا، منها 46% من المنطقة العربية[1].

أما بالنسبة للصين، فقد ذكر ماكيندر: إنَّ الصين تشكل قوة برية عظمى في المستقبل، قد يدفعها هذا التشكل إلى الوصول إلى منطقة الأطراف عبر المحيطين الهادي والهندي وبحر العرب، ومن ثم الوصول إلى منطقة الخليج العربي، كما أن الصين من الدول التي بلغت من القدرة الاقتصادية ما يميزها عن القوى الاقتصادية الأخرى، وهو ما يجعلها تنظر بعين الاعتبار إلى أهمية الطاقة الناضبة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، ولضمان وصول الصين الى نفط الخليج العربي عليها الحصول على المفتاح الاستراتيجي لهذه المنطقة والمتمثل بعلاقات متميزة مع المملكة العربية السعودية والعراق، اللذين يعدان من أهم الدول النفطية في منطقة الخليج[2] غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن كثب حركة الصين وتوجهاتها الأخيرة نحو المنطقة العربية ولاسيما الخليج العربي، وما السعي الأمريكي إلى السيطرة على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي بوجه خاص، أو حتى رسم خريطة جديدة لهذه المناطق إلا محاولة لكبح طموحات الصين الجيوسياسية إذا ما اتجهت الحاجة الصينية الملحة للحصول على النفط من المنطقة العربية[3] فالصين تطمح في السيطرة على منابع النفط في المنطقة العربية، محاولة تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في استقطاب الدول العربية بغية تأمين حاجتها من النفط لإدامة عجلة الانتاج لديها.

يعتقد كثيرون بأنَّ الصين بعيدة جدًا جغرافيًا عن منطقتنا العربية، ولا يوجد لها أي مصالح سياسية أو اقتصادية فيها، إلا أن ذلك قد لا يبدو صحيحًا، بل على العكس قد تكون المصالح الصينية في المنطقة العربية أوسع وأهم من مثيلاتها للدول الكبرى الأخرى في العالم، إلا أن طبيعة هذه المصالح تختلف عن بعضها البعض، فالمصالح الصينية تتوافق مع مصالح شعوب ودول المنطقة، بينما مصالح الدول الكبرى الأخرى هي مصالح استعمار واستغلال ونهب. الصين تعي بأن السلام والاستقرار العالميين لن يتحققا بعيدًا عن السلام والاستقرار في المنطقة العربية وتعي جيدًا أنَّ

1() البدراني، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مرجع سابق، ص276.

(2) عباس، محمد كاظم.، توجهات الصين نحو العالمية دراسة في الفروض والتحديات أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2008، ص 61، 64.

3() عبد الله، عبد الصمد سعدون.، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني، المجلة العربية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص106، 113.

جوهر الصراع هو القضية الفلسطينية، من هنا ترى الصين أَّن إدامة الحروب والقلاقل يؤثر على ديمومة وسرعة التنمية الاقتصادية الصينية، خاصة وأن 60% وما يزيد من اجمالي حجم استيراداتها البترولية، والغازية تأتي من دول المنطقة العربية، لذا فإنَّ الحل العادل والشامل والدائم الذي يقود إلى السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة العربية لها علاقة مباشرة في سلام واستقرار العالم وتطوره الاقتصادي، وهذا بحد ذاته يشكل مصلحة للصين التي تسعى إلى إيجاد بيئة إقليمية ودولية تضمن لها استدامة تطورها ومواصلة نهضتها. فقد اقتصرت العلاقات الصينية بدول المنطقة العربية على التبادل التجاري واستيراد النفط فقط، حيث تعتمد الصين على إمدادات النفط القادمة من دول الخليج المصدرة للبترول بنسبة 22%، وهنا تبرز أهمية المنطقة العربية بالنسبة إلى الصين التي تعتمد على وارداتها من النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم توفير فرص العمل للشباب الصيني بما يحقق في نهاية الأمر الرخاء للملايين من الصينيين[1].

وبفعل ما تشكله المنطقة العربية من مصدر مهم للطاقة، يلاحظ أنَّ الصين تبدي مرونة في سياستها الاقتصادية مع دول المنطقة العربية، حيث وقعت الصين مع معظم دول المنطقة العربية التي تحكم من قبل دول متناقضة، وحتى متعادية فيما بينها على مستوى الرقعة الجغرافية للمنطقة العربية، وهذه الاتفاقيات كانت تصب على بناء منصات وبؤر تجارية ذات منفعة متبادلة، وشجعت على بناء آليات، مثل المنتدى الاقتصادي للتجارة العربية– الصينية، ومنطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. فقد أعطت الصين أهمية لأمنها من عنصر الطاقة وقدمت منتجات صناعية إلى دول الخليج التي تحتاج مثل هذه الصناعات، كما شملت تلك العلاقات مشاركة الصين في الاستثمارات، وبناء القدرة المالية للاستثمارات في المنطقة العربية، وتوسيع التعاون الحكومي في مجال البترودولار، وتأسيس صندوق الثروة السيادية والتمويل الإسلامي[2].

أما على المستوى الاقتصادي فقد عملت بكين مع بداية سياسة الاصلاح الاقتصادي أي منذ عام 1978م إلى التراجع عن استخدام سياستها الخارجية لنشر الفكر والايدلوجيا الشيوعية والتركيز على الجانب الاقتصادي، ومع بداية عام 1991م أي بعد انتهاء الحرب الباردة ونجاح الصين في

1() علي، حسين.، القوى العظمى في الشرق الاوسط الجديد، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 66كانون الثاني-آذار، 2015، ص283.

2() شهاب، سلام جبار.، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، الجامعة التكنلوجية، قسم العلوم التطبيقية، ص137.

تحقيق تقدم في معدل النمو الاقتصادي تراوح آنذاك بين 8- 10%، أخذا الجانب الاقتصادي يحتل مراكز متقدمة في أجندة علاقاتها مع الدول العربية، ولاسيما في مجال الطاقة؛ نتيجة تحول الصين من دولة مصدرة للنفط في ثمانينيات القرن العشرين على دولة مستوردة منذ عام 1993م، وطبقًا لإحصاء 1995م بلغ حجم التبادل التجاري بينهما قرابة (6.5) مليار دولار، وارتفع إلى أكثر من (8) مليار دولار في عام 1988م[1].

أما من أبرز التغيرات على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ولاسيما في النصف الثاني من عقد التسعينيات تغيير خريطة الدول المستوردة للنفط، حيث يوضح هذا التغيير معدلات استيراد دول المحيط الهادي لنفط المنطقة العربية الذي قدر عام 1999م بـ 58% من النفط مقابل 13% و21% للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية على التوالي. ومن جهة أخرى لقد شهد النمو الاقتصادي للصين بعد عام 2001م تطورًا كبيرًا بفضل سياستها المالية والايجابية التي طبقتها عام 1998م، والتي أكدت على زيادة الاستثمارات الحكومية خلال أربع سنوات(1998- 2001م) وبفعل هذا التقدم أخذت الصين تعاني من عدم توفر النفط في أراضيها فما زالت تعتمد على الفحم الحجري الذي غالبًا يسبب تلوث في البيئة؛ لذلك فإن النفط العربي هو الملاذ الأول والأخير لتحقيق الأمن الصيني للطاقة من خلال تقليص وتحديد احتمالات التعرض لانقطاع الطاقة وتأمين سريانها وبكمياته المطلوبة. لذلك يلاحظ أن تقلبات السوق النفطية وحاجة الدول على النفط فرصة لتقوية العلاقات بين الدول العربية المصدرة للنفط والدول الأسيوية المستوردة له ولاسيما الصين، هذا بالوقت عينه يقلل الارتباط اقتصاديًا وسياسيًا بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ولاسيما أن منطقة الخليج العربي غطت نسبة 87%من حاجات آسيا النفطية في عام 2000م ويتوقع أن يصل إلى 95% عام 2010م[2]، ومع زيادة الطلب الصيني على النفط أصبحت الصين في عام 2003م ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ولا يعزى الارتفاع في الطلب الصيني على النفط إلى توسيع ونمو القطاع الاقتصادي فحسب، لكن أيضًا إلى زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية المتمثلة في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مثل السيارات والثلاجات، ومن المتوقع أن يستمر

(1) النداوي، مرجع سابق، ص4.

2() حميد، مرجع سابق، ص160، 161.

الطلب المتزايد على النفط بمعدل 156% خلال الفترة بين عامي 2001و2005م هذا الطلب المتزايد على النفط من قبل الصين سيؤثر على صناعة النفط العالمية[1].

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين ازداد اهتمام الصين بالمنطقة العربية لاعتبارات المصالح والنفوذ في ظل تزايد الأهمية الجيو استراتيجية للمنطقة، وعليه عملت بكين إلى زيادة علاقاتها بدول المنطقة ولاسيما في المجال الاقتصادي، والحصول على امدادات البترول وعلى الأخص منذ انعقاد منتدى التعاون العربي– الصيني عام 2004م لتصبح الدول العربية معًا تحتل المركز الثامن على مستوى العالم كأكبر شريك تجاري مع الصين، وارتفع حجم التبادل التجاري إلى أكثر من (145) مليار دولار في عام 2010م بعد أن كان (36) مليار دولار في عام 2004م، كما عملت الصين على اتخاذ كثير من الاستراتيجيات بهدف الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية بتعين مبعوث رسمي لها في منطقة الشرق الأوسط في عام 2009م، فضلًا عن شراء اسهم وحصص في مشاريع النفط والغاز الطبيعي في عدد من الدول العربية، كما في السعودية والعراق واليمن والسودان، واحتلت المنطقة العربية في قائمة الدول التي تستورد منها الصين النفط الخام. وهكذا تبيَّن أن الصين سعت منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرون إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة العربية بعد أن كانت تتجنب المنطقة كونها تواجه العديد من النزاعات والأزمات، وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، ولاسيما في مجال الامدادات النفطية[2].

حقيقة إذا كان النفط هو العامل الرئيس في توجه الصين تجاه المنطقة العربية، فإن المصالح الاقتصادية لها دور في تحديد طبيعة التوجه في تلك المنطقة. فالزيادة في الصناعات الصينية والتطور التكنلوجي والتقني، فضلًا عن المنافسة بين الصين وباقي القوى الأسيوية والغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جميعها إلى الضغط على الصين لفتح أسواقها أمام البضاعة الأمريكية والغربية على حدٍ سواء دفعت الصين إلى البحث عن مكان لتصدير منتجاتها وأسواق لتصريفها بعيدة عن التحكم الأمريكي فيها، في وقت كانت فيه الصين تطمح إلى بناء موقع آسيوي إقليمي وعالمي جديد يتلاءم مع قدراتها الاقتصادية لذا كان تركيزها على المنطقة العربية ولاسيما في

1() عبد العاطي، مرجع سابق، ص73، 74.

(2) النداوي، مرجع سابق، ص4.

مجال الاستثمار كون المنطقة العربية أحد أبرز ركائز الصين في تحقيق طموحاتها العالمية لما تملك هذه المنطقة من ثروات[1].

3- حماية الصين لأمن الطاقة العربية

أصبحت قضية أمن الخليج العربي من القضايا المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية-الصينية ولاسيما في أعقاب الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988م فقد هددت تلك الحرب تدفق النفط عبر الخليج العربي، كما انعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية، وقد أدى ذلك إلى سعي تلك الدول إلى دعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ في مواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية، وهو الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتدخلت على إثره الصين الشعبية لدعم أمن الدول العربية الخليجية، من خلال بيع صواريخ من نوع (SS-2) المزودة بقواعد إطلاق أرضية للمملكة العربية السعودية وذلك سنة 1987م وقد أدى ذلك إلى تطوير العلاقات الصينية- السعودية على المستوى الاقتصادي وأسفرت عن تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما في حزيران 1990م، وذلك على الرغم من أن حجم التبادل التجاري السعودي -التايواني سنة 1989م، كان يعادل 1،94 مليار دولار أمريكي مقابل 204مليون دولار أمريكي للتبادل السعودي- الصيني. وأثناء الحرب العراقية- الإيرانية تواترت أنباء عن أن الصين كانت تمد إيران بالصواريخ، وهو ما أشار إليه بعض المشاركين العرب في ندوة العلاقات العربية- الصينية المنعقدة في عمان سنة 1986م، لكن الصينيين نفوا أنهم زودوا إيران بالسلاح مباشرةً موضحين أن الأسلحة تسربت إلى إيران عن طريق طرف ثالث من دون موافقة الصين، لكن مالم يتم ذكره هو أن الصين أمدت أيضًا العراق بالأسلحة، وقد قدرت بعض المصادر أن العراق اشترى أسلحة من الصين خلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية قيمتها 202 بليون دولار أي ما يعادل 8% من إجمالي مشتريات السلاح العراقية في تلك الفترة[2]. وعندما اندلعت أزمة الغزو العراقي للكويت اتبعت الصين موقفًا يتسم بالتأكيد على احترام أمن الخليج العربي والتكامل الإقليمي لدوله مع الحل السلمي للمشكلة الناشئة عن الغزو العراقي للكويت، فبعد يوم واحد من الغزو استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير العراقي والقائم بأعمال الكويت في بكين، وسلمتهما مذكرتين رسميتين طالبت فيهما بانسحاب القوات العراقية من الكويت من

(1) حميد، مرجع سابق، ص161، 162.

(2) سليم، مرجع سابق، ص153.

دون قيد أو شرط وطالبت العراق باحترام سيادة الكويت، وعندما استدعت السعودية القوات الأمريكية للمساعدة في حماية أراضيها أكدت الصين للسعودية تفهمها للموقف السعودي وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية السعودي بنظيره الصيني في بكين في أيلول 1990م، وفي 6 أيلول سنة 1990م أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانًا يتضمن أربعة نقاط لعل أبرزها: شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت، ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات، ومطالبة العراق بقبول وساطة جامعة الدول العربية والاستجابة للنداءات الدولية بسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة[1]. وكذلك قام وزير خارجية الصين بزيارة لمصر والسعودية والأردن والعراق خلال شهر أكتوبر سنة 1990م مؤكدًا على ضرورة الحل السلمي، وانسحاب العراق، ورفض استخدام القوة في حل أزمة الخليج، ولكنه أكد أن الصين لن تستخدم حق النقض لرفض مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو لاستخدام كل الوسائل ضد العراق لتحرير الكويت. وهكذا أيدت الصين كل قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق ماعدا القرار رقم 678 الذي سمح لقوات التحالف باستخدام كل الوسائل لإخراج القوات العراقية من الكويت حيث امتنعت الصين عن التصويت لصالح العراق. كذلك فقد امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار 686 المتعلق بشروط وقف إطلاق النار والذي صدر في 1991/4/3م كان اعتراض الصين على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتها في الحل السلمي نابعًا من تخوف الصين أن يؤدي استعمال الولايات المتحدة الأمريكية القوة إلى هيمنتها على منطقة الخليج بما للصين من مصالح فيها، كما كانت تتخوف من احتمالات مشاركة اليابان بقوات غير مقاتلة في حرب الخليج، مما يمكن أن يعني إعادة بعث العسكرية اليابانية بكل تراثها المعادي للصين[2].

رابعًا- تجنب الصين الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية

تعتمد السياسة الصينية الحالية على المصالح الاقتصادية، التي يلزمها الأمن والاستقرار إقليميًا ودوليًا حسب كثير من الاستراتيجيين الصينيين، حيث تتأثر المصالح الصينية بأي إجراء أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار، كما أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية،

(1) التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1991م، ص109.

(2) سليم، مرجع سابق، ص154.

وآفاق مستقبلها ودورها في الدول العربية، إضافة إلى تطور العلاقات الصينية– الأمريكية وتزايد التبادل التجاري بينهما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما، ويدفع الصين إلى تجنب أي صدام مع السياسة الأمريكية في الدول العربية إذًا وباختصار، فإنَّ سياسة بكين تجاه الدول العربية خلال السنوات السابقة كانت تتجه إلى التعاون مع واشنطن وليس إلى التصادم معها أو حتى منافستها، وأن كثير من مواقفها لم تخرج عن الإطار التكتيكي ولم تدخل في الإطار الاستراتيجي، ويظهر هذا جليًا في أن الرؤية المستقبلية الصينية للمنطقة تتمحور في استراتيجية مدروسة للتعاون وليس التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الصين على قناعة تامة أنَّها ما زالت لا تملك القدرة على أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة تعدها الصين منطقة نفوذ أمريكية، بالرغم من أن الصين ترى نفسها الآن أكثر قربًا من الدول المتقدمة بعد أن حققت الاعتراف الدولي بها كقوة عالمية، ولديها حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي. وعلى صعيد آخر اتبعت الصين نظام السوق الرأسمالي فعليًا بغض النظر عن الوصف الذي يطلق على فلسفة الاقتصاد الصيني الآن، ولهذا أصبحت العلاقات الصينية مع الدول الرأسمالية الكبرى أهم من علاقاتها مع دول العالم الثالث[1].

تسعى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية رغم من وجود خلافات كثيرة بينهما إلى بناء شراكة استراتيجية بناءة، حيث لوحظ أن الصين تتمسك برؤية تعدد الأقطاب وتعده اتجاهًا تاريخيًا لا يمكن مقاومته، وأن تنمية هذا النظام المتعدد يقود إلى السلام العالمي، وتنادي بأن تبذل كل الدول جهودًا مشتركة لإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد ومتعقل وعادل. إنَّ الوضع الدولي الحالي المقسم بالاتجاه إلى التعددية القطبية بطريقة متسارعة هو في عمومه المفضل لدى الصين لأن؛ النظام المتعدد الأقطاب سيسرع عملية السلام في الدول العربية وفي إطار تحقيق مصالح الصين الاستراتيجية في المنطقة فإنَّها تقف حائرة في نظرتها إلى قواعد الاشتباك الدبلوماسي الأمريكي– الصيني في الدول العربية من حيث اختيارها استراتيجية الهجوم أو الدفاع في مواجهة واشنطن وربما تضطر الصين في المراحل المقبلة إلى تغيير سياستها مع واشنطن انسجامًا مع المتغيرات والمستجدات الدولية حفاظًا على مصالحها في المنطقة[2].

---

(1) المشاقبة، مرجع سابق، ص384، 385.

2() المرجع نفسه، ص384، 385.

خامسًا- عوامل جذب الصين إلى المنطقة العربية

شهد العالم مع بداية القرن الحادي والعشرون صعودًا لقوة سياسية واقتصادية جديدة هي الصين، التي تمتلك من المقومات ما يؤلها لأن تكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم، وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل. لقد حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة لاسيما في معدلات النمو الحقيقي والصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي محتلًا أماكن بلدان كبرى منافسة له، هذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أنَّ القرن الحالي سيصبح قرنًا صينيًا، حيث أعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسة التي تتمسك بها، فضلًا عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنلوجيا المتقدمة. لكن المُدقق في سياسة الصين يُلاحظ أنَّها تسعى إلى اقتصاد السوق التي تتبنى السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

1- عامل السوق

تعد المنطقة العربية ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد الصيني، ومرتكز من مرتكزاتها في تحقيق الصين لطموحاتها العالمية والآسيوية، هذه الأسباب لم تجعل الصين تركز على مجال النفط في المنطقة العربية فحسب بل ركزت أيضًا على المشاريع الاستثمارية الأخرى ولاسيما الصناعات الحديثة، فالسوق العربية سوق واسع الاستثمار وفي الوقت نفسه بعيد عن الضغوط الأمريكية وقليل الكلفة وكبير المكاسب. والمهتم بالعلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول العربية يلاحظ عمق المصالح بين الدول العربية والصين ولاسيما في المجال الاقتصادي والتي يمكن أن تكون أساس لعلاقات أكثر شمولًا خاصة وأن أغلب الدول العربية تطمح حتى ولم يكن بشكل علني نحو فك ارتباطها أو تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن الصين تدرك أهمية المنطقة العربية إلا أنَّها تحرص وبشكل كبير على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك خطر التحول الجذري نحو الصين؛ لذلك يلاحظ أن العامل الأمريكي هو عثرة في تطور العلاقات العربية- الصينية[2].

---

(1) عبدالله، مرجع سابق، ص220، 221.

2() حميد، مرجع سابق، ص162.

وفي سياقٍ متصل تتطلع الصين إلى إقامة علاقات استراتيجية مع الدول العربية، ولاسيما دول الخليج العربي، لكن يلاحظ من سياستها أنها تسعى إلى اتباع سياسة منفردة مع كل دولة على حدة محاولة أيجد انسجام وتحقيق مجموعة من المبادئ والمصالح بما يمكن أن يطلق عليه سياسة إرضاء كل الأطراف، وعليه أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول الخليج العربي. والحقيقة أن الدول الخليجية أصبحت تنظر إلى الصين كأكبر سوق ضخمة ليس فقط لصادراتها من النفط الخام، وإنما أيضًا من المنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصيني يقف في المرتبة الثانية عالميًا، كما وتعد الدولة الثانية بعد اليابان من حيث امتلاك الاحتياطات النقدية والتي تقف كأكبر دولة تستحوذ على الاحتياطات النقدية ولاسيما الدولارية[1].

ومن جهة أخرى هناك تميز في الإنتاج الصيني ووفرته وانخفاض التكاليف، وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي بدأت أسواق الدول العربية أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية. وعلى الرغم من التحول الجيوسياسي في رؤية الصين للدول العربية، إلا أنَّ اعتماد الصين على المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية في ازدياد مستمر، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المنطقة العربية والصين نحو 50مليار دولار في العام 2005م وحده، حيث أعلنت الحكومة الصينية، ومجتمع الأعمال الصيني الشرق أوسطي كأحد الأسواق الجديدة للمنتجات الصينية، وعند مقارنة حجم التجارة الصينية مع دول ومناطق جغرافية أخرى نجد أن الاقتصاد الصيني يسير قدمًا نحو التقدم والازدهار. ومن جهة أخرى يلاحظ أن الصين تستطيع المحافظة على علاقاتها مع الدول العربية التي أصبحت هدفًا لنزاع الدول الكبرى في عملية تشكيل الأقطاب المتعددة الذي لا يمكن تجاوزه إذا أرادت هذه الدول أن تحصل على مكانة متميزة في المنطقة العربية؛ بسبب أهميتها، وتوافر منابع النفط فيها، وتعد سوقًا رائجة لبضائع القوى المتنافسة وجذب رؤوس الأموال، حيث تعد الدول العربية من حيث الأهمية الاستراتيجية امتدادًا استراتيجيًا لمناطق محيطة بالصين ومن هنا جاء اهتمام الدولة بتنمية العلاقات في القرن الحادي والعشرين، بحيث تكون علاقات طويلة ومستمرة وشاملة، بالرغم من أنَّها دولة نامية ومتوسطة وصغيرة، وتعد منطقة مهمة بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية، ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها الدول العربية مع الصين، شهدت منذ التسعينيات تزايدًا مستمرًا في حجم

(1)عبدالله، مرجع سابق، ص224.

العلاقات الاقتصادية والتجارية، فوصل عدد الدول العربية التي تجاوز حجم تجارتها مع الصين مائة مليون دولار من ست دول عام 1988م إلى تسع دول عام 1994م وإلى 13 دولة عام 1995م والى 15 دولة عام 1998م والى 18 دولة عام 2000م، واستمر التعاون حتى شمل أكثر من 20 ضعفًا منذ سياسية الانفتاح الاقتصادي[1].

حقيقة أن العلاقات الاقتصادية الصينية– الخليجية علاقات تبادل وثيقة، فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم لتصدير الطاقة (النفط والغاز)، والصين ثاني الدول المستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك من الطبيعي دعم أفاق التعاون بين الجانبين من خلال الاستثمارات. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرون لوحظ أن هناك اهتمام صيني بدول منطقة الخليج العربي، حيث أصبحت هذه المنطقة من أولويات سياسة الصين الخارجية ولاسيما أن دول منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق استقرارًا بين الدول العربية. فأصبح مجال التعاون العربي– الصيني في مجال الطاقة هو الأكثر حضورًا في العلاقات الصينية– الخليجية[2].

ومن أجل الحفاظ على ديمومة وازدهار العلاقات العربية– الصينية، حرص الطرفان العربي والصيني على ترجمة ما يجمعهما من قواسم مشتركة إلى واقع عملي من خلال تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني عام 2004م ويمثل هذا المنتدى إحدى التجارب الناجحة للتعاون بين الجامعة العربية والأطراف الدولية الأخرى، وبفضل توافر الالتزام والإدارة المشتركة لتطوير هذا المنتدى، فقد تمكن الجانبان من إقامة آليات للتعاون في إطار المنتدى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، إذ ارتفع من 36مليار دولار عام 2004 م إلى نحو 200 مليار دولار عام2011م[3].

2- عامل الحاجة للمواد الأولية

أخذت مجمل الدول الأسيوية تعي أهمية المنطقة العربية بالنسبة لمصالحها الاقتصادية ولاسيما أن هذه الدول أخذت تتجه نحو الدخول في تكتلات تجارية، وتبحث في الوقت نفسه عن مصالحها الاقتصادية محاولة إنشاء تجمعات مالية كبرى دوافعها الحقيقية الخروج من مظلة وعبء

1() المشاقبة، مرجع سابق، ص380.

(2) عبدالله، مرجع سابق، ص228.

3() المشاقبة، مرجع سابق، ص382.

الولايات المتحدة الأمريكية. ومع كل ذلك أن المنطقة العربية وبكل ما تحتويه من قدرات بقيت مرتبطة بالدولار الأمريكي مما جعلها عرضة للتقلبات ففتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لتركيز سيطرتها على الاقتصاد العربي ولاسيما النفط. حقيقة أن الواقع الاقتصادي العربي يقابله صعود اقتصادي للصين، وسياسة برغماتية متوافقة لهذا الصعود، فالصين تنظر إلى المنطقة العربية على أنها مجالًا اقتصاديًا واسع الاستثمار وسوق للصادرات الصينية، ومخزن مهم للطاقة في إدارة عجلة تطور الاقتصاد الصيني[1].

من جهة أخرى، شهدت العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية ولاسيما الخليجية في المجال التجاري غير النفطي نموًا متزايدًا بفضل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. حقيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية المختلفة تمامًا عن السياسة الغربية التي تتدخل في الشؤون الداخلية جعلت من الصين حليفًا موثوقًا به، وبما أنَّ دول الخليج العربي تمثل المصدر الأول للصين في المجال التجاري والاستثماري والنفطي، يرى مراقبون أن بكين تدرك ضرورة تعزيز العلاقات مع دول الخليج العربية وذلك لتحقق أهدافها في مجالات الطاقة والتجارة والصناعة[2]، والحقيقة يرجح خبراء أن دول الخليج العربي نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بطريق الحرير البري والبحري للقرن الواحد والعشرون الذي سيقود العلاقات الاقتصادية في العالم الى النمو والاطراد على المدى القريب[2].

3 – عامل الاستثمارات الصينية

تعد المنطقة العربية من المناطق المهمة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى، ومن ضمنها الصين، حيث تعد الدول العربية مصدر من مصادر الرئيسة للطاقة، كما أنها تقع على ممر التجارة العالمية ولاسيما من الصين وإليها، فضلًا عن كونها سوقًا مهمًا للصادرات الصينية، ومصدر لرؤوس الأموال التي يمكن جذبها للاستثمارات، كل هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى اسهمت في تفسير حركة السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية خلال مراحل تطور العلاقات الصينية– العربية[3].

وبسبب انقسام العرب إبان الحرب الباردة، فقد تراوحت علاقتهم بالصين في الفترة 1949–1989 بين التحالف والخصومة، وقد شكل اعتراف جمال عبد الناصر بحكومة الصين الشعبية عام

1() حميد، مرجع سابق، ص159.

(2) عبدالله، مرجع سابق، ص233، 234.

(3) النداوي، مرجع سابق، ص1.

1956، بدًلا من حكومة تايوان إحدى نقاط الخلاف الكبرى بينه وبين إدارة الرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور. وفي الوقت نفسه لم تنشئ دول عربية أخرى مثل السعودية علاقات دبلوماسية مع الصين حتى عام 1990م. ومع أن الصين بقيت تناصر القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية طوال فترة الحرب الباردة، فإنَّها قررت في عام 1992م الاعتراف "بإسرائيل". وعلى الرغم من وزن الصين على الساحة الدولية، وامتلاكها السلاح النووي منذ عام 1962م، فإنَّها بقيت دولة زراعية فقيرة تنتمي إلى العالم الثالث، حتى تحولت بفضل سياسة التحديث والانفتاح التي قادها دينغ هشياو بينغ منذ عام 1978م، إلى ثاني قوة اقتصادية في العالم وبناتج قومي إجمالي قدره 4.10 تريليونات دولار حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2014م[1].

ومن جهة أخرى شجعت الصين دعم شركات الجانبين على توسيع وتحسين الاستثمارات المتبادلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك، وتوسيع مجالات التعاون وتنويع سبله، وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل من خلال توزيع حقوق المساهمين والدائنين وبأساليب مختلفة تشمل القروض والتمويلات والاستثمارات المباشرة والصناديق وغيرها. إن الجانب الصيني على استعداد لمواصلة تقديم القروض الميسرة وأتمانات التصدير وغيرها للدول العربية مع تقديم دعم تأميني لأتمانات التصدير والاستثمارات في الخارج. والدفع بالتشاور والتوقيع على اتفاق عدم ازدواجية الضرائب ومنع التهرب من الضرائب بين الجانبين الصيني والعربي، بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار، ويوفر ظروفًا ميسرة لمستثمري الجانبين، ويحمي حقوقهم ومصالحهم المشروعة، ودعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، ومواصلة تحسين الهيكلة التجارية، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية. وتعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة لدى الجانبين الصيني والعربي بغية سرعة إتمام المفاوضات بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة والتوقيع على اتفاق التجارة الحرة، والعمل على إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، مع إيجاد تسويات ملائمة للنزاعات والاحتكاكات التجارية من خلال مشاورات ودية[2].

1() مؤتمر العرب والصين، ورقة مرجعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 أيار 2016م، ص2- 5.

2() وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، كانون الثاني 2016م، ص11، 12.

كما يلاحظ أن الصين تستورد ثلثي وارداتها النفطية من المنطقة العربية، وهو ما يفسر سعي بكين إلى إقامة علاقات جيدة مع دول الخليج العربي ولاسيما النفطية منها، وبخاصة السعودية، فضًلا عن إيران. وفي السنوات الأخيرة، أخذت دوائر القرار السياسي والاقتصادي في بكين والرياض تتفهم بشكل واضح المصالح الواسعة التي تربط بينهما؛ فقد وعدت السعودية– التي تعرضت ثقتها بالولايات المتحدة الأمريكية إلى هزات عديدة منذ أحداث سبتمبر 2001م– بتأمين إمدادات نفط كافية ودائمة للصين، وفتحت أبواب الاستثمار أمامها في قطاع الطاقة وغيره. كما قامت السعودية بزيادة الكميات المصدرة للصين من النفط، وأبدت استعدادها للمساهمة في بناء الاحتياط النفطي الاستراتيجي الصيني البالغ 100 مليون طن في جزيرة هاينان. وتستثمر شركتا "ساينوبيك" الصينية و"أرامكو" السعودية في بناء مصاف نفطية في إقليم فوجيان ومدينة تشنغداو الساحلية في الصين. كما تم إنشاء تكتل شركات صينية– سعودية لإنشاء مصانع ومجمعات ضخمة لإنتاج البتروكيماويات[1].

حقيقية إنَّ أي تقارب خليجي– صيني قائم على الطاقة وصناعاتها يسبب قلقًا لواشنطن، التي تخشى فقدان تأثيرها في واحدة من أكثر مناطق العالم حيوية. وفي ضوء تزويد السعودية الصين بنحو 17 في المئة من احتياجاتها النفطية، تخشى إيران أيضًا من أي تقارب صيني– خليجي من شأنَّه أن يجعل الصين أكثر تفهمًا لحاجات دول الخليج الأمنية، وكذلك أكثر تفهًما لقلقها من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية التي تساهم الصين فيها بشكل كبير. فالصين ترتبط بعلاقات تعاون مع إيران منذ فترة طويلة، وبخاصة في ميدان الصواريخ البالستية البعيدة المدى، كما تبيعها تقنيات عسكرية متنوعة مثل الصواريخ المضادة للسفن. وفضلًا عن ذلك، تحظى إيران بالأهمية لدى الصين بوصفها إحدى الدول التي تزودها بالطاقة، وتحتل موقعًا مميزًا في مناطق حقول النفط والغاز في بحر قزوين والخليج العربي، كما أن موقعها الجغرافي يسمح للصين بإيجاد بدائل برية ممكنة من الطرق البحرية المحفوفة بالمخاطر. ومن أجل حماية وارداتها من الطاقة، تعمل الصين على بناء قوتها العسكرية، وبخاصة البحرية، لتأمين طرق إمداداتها والدفاع عنها في وجه المخاطر والتهديدات، ومنها القرصنة. وقد دفع هذا الأمر الصين الى زيادة وجودها البحري على تخوم المنطقة العربية في المحيط الهندي وبالقرب من القرن الأفريقي حيث توجد لها مصالح كبيرة في السودان وأثيوبيا وغيرها[2].

---

(1) مؤتمر العرب والصين، مرجع سابق ص2– 5.

2() المرجع نفسه، ص2– 5.

سادساً– طبيعة التنافس الطاقوي الأمريكي– الصيني في منطقة الخليج العربي

عملت الولايات المتَّحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة على ربط دول الخليج بروابط اقتصادية وتعزيز الاستثمارات التي تقوم بها دول المجلس في الدول الغربية واخضاعها لسياستها الاقتصادية، فيما كانت الصين في المرحلة عينها تعمل على تأمين مصادر الطاقة من دول مجلس التعاون الخليجي فالصين بحاجة إلى مصادر الطاقة للحفاظ على استمرارية صناعاتها، وفي ضوء ما سبق أخذت السياسة الخارجية الأميركية تنظر إلى التوجهات الصينية نحو منطقة الخليج للحصول على مصادر الطاقة ولاسيما النفط الذي يعد من أولويات السياسة الصينية وفي الوقت نفسه كون هذا التوجه يؤثر سلبًا على مصالح الولايات المتَّحدة الأمريكية والدول الغربية عمومًا. ومن جانبها الصين أصبحت تدرك أنَّه في سياغ ضمان مصالحها ولاسيما الامدادات النفطية ضرورة عدم المساس بالمصالح الأمريكية المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي؛ لأنَّ الولايات المتَّحدة الأميركية سوف تكون في حالة دفاع عن مصالحها في حال تهددت للخطر[1].

وبعبارة أخرى، إنَّ الصين أخذت تسعى إلى بناء اقتصادها من خلال اقامة علاقة مبنية على التعاون والتفاهم مع الولايات المتَّحدة الأمريكية كون الأخيرة تحمل منفعة للصين من الناحية الاقتصادية والتجارية والمالية، وهنا ليس للصين مصلحة في تحدي الولايات المتَّحدة الأمريكية والدول الغربية عمومًا، وهو ما ينطبق بالضرورة على طبيعة التصور الأمريكي لدور الصين الحالي والمستقبلي في النظام الدولي، وفي هذا الاطار أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية(كوندوليزا رايس)" أن التعامل والتأثير الصيني المتصاعد هو تأثير لا يوجد فيه شيئًا لنخشاه، فقد أكدنا لبكين أن انخراط الصين الكامل في المجتمع الدولي له مسؤولياته، سواء من حيث سياستها الاقتصادية والتجارية، ومن خلال توجهاتها على صعيد الطاقة والبيئة أو سياستها إزاء ما يخص العامل النامي، أن علاقاتنا بالصين معقدة وتتسم بالمنافسة والتعاون في آن واحد، وبالمقابل فقد حث الرئيس الصيني السابق(دنج زياوبنج) الحكومة الصينية أواخر عام 1993م على التعامل مع الإدارة الأمريكية على وفق مبدأ التوفيق لا التعارض بقوله" زيدوا الثقة، وقللوا المشكلات، طوروا التعاون، وتجنبوا المواجهة". كذلك فإن الصين تُدرك جيدًا بأن مصالحها في المنطقة العربية مصالح واسعة وكبيرة، خصوصًا بالنسبة لأمن الطاقة، لكنها لا تريد في الوقت نفسه أن تبدو وكأنها في اصطفاف واضح بشأن الأزمات الخلافية في

1() روس، دنيس.، فن الحكم، كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتب العربي، 2008، ص378.

المنطقة العربية، لذلك تُحاول أن توازن تلك المواقف بالهروب من الدخول في صميم تلك الأزمات أو اتخاذ موقف سياسي من دون تداعيات سلبية[1].

وقد كان نتيجة ذلك الإدراك أن أعلنت الصين: أنَّه في عهد العولمة، لم تعد دولة بمفردها قادرة على النجاح في التأقلم جيدًا مع أمن الطاقة، فالتعاون الأمثل في مجال أمن الطاقة يعد ضروريًا بشتى الوسائل لأي دولة في العالم، وفي هذا السياق فقد طرحت الصين مفهومًا جديدًا لأمن الطاقة في عام 2006م استندت إلى عدة مبادئ[2]:

1-اتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية والعمومية والتلازم.

2-عدم إمكانية ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي.

3-إن الهدف من التعاون الدولي تحقيق الفائدة المشتركة وتحقيق حالة لا غالب ولا مغلوب.

وهكذا نجد وبحكم اعتبارات أهمية منطقة الخليج العربي، التي سبق وأن ذكرنها، وبحكم أن العلاقة بين الصين والولايات المتَّحدة الأمريكية هي مزيج من المنافسة والمشاركة، وبحكم المعطيات الموجودة بين الطرفين، فإنَّ استمرارية التوجه الأمريكي- الصيني نحو منطقة الخليج العربي وضمن المعطيات الحالية هي اقرب على الواقع مع امكانية تطور هذا التوجه كونه يشكل إحدى دعائم استمرارية هيمنة ونفوذ الولايات المتَّحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، كما أن الصين ستستمر في نهجها القائم على الانفتاح في سبيل استمرارية عمليات التنمية لديها وعليها هي تفضل البقاء على نهجها البراغماتي لتكون المنافع الاقتصادية بوصلتها في تحديد مساراتها الخارجية. وعليه يكون العامل الاقتصادي مهمًا ورئيسيًا في رسم السياسة الأمريكية والصينية معًا، وفي تحديد توجهاتهما المستقبلية على المستوى العالمي ومن ضمنها منطقة الخليج العربي، ولعل ما يعزز هذا التوجه هو الآتي[3]:

1- كون منطقة الخليج العربي تتمتع بإمكانيات جيواستراتيجية، حيث تمتلك هذه المنطقة موارد من النفط والغاز ولا تزال تشكل عصب الحياة للاقتصاد العالمي، فضلًا عن الاحتياطي من هاتين

---

(1) بدوان، علي.، الشرق الأوسط والبراغماتية الصينية، 2015، ص10- 28 .

- www al.archive. watan.com/mobile/view news. aspx?n = 41EAA8EC-ACA9-4BFF-20151028=d&A207C191D295-A134. تم الاطلاع عليه بتاريخ2020/9/11م.

2() أحمد، تلميذ وآخرون.، الصين والهند والولايات المتَّحدة الأمريكية التنافس الدولي على موارد الطاقة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2008، ص 428- 430 .

(3) علي، أثر النفط في التوجه الأمريكي الصيني، مرجع سابق، ص351.

المادتين تفوق كثير من احتياط دول العالم، وأن المنطقة لا تعاني من أي ظروف غير طبيعية تعيق عمليات الاستثمار فيها.

2-حرص الولايات المتَّحدة الأمريكية والصين على استمرارية العملية التنموية في البلدين، فالولايات المتَّحدة الأمريكية دائمًا نجدها تربط بين مسألة أمن الطاقة والأمن القومي الأمريكي، وهو يضمن لها الهيمنة والتفرد بالمستوى العالمي لأطول فترة ممكنة؟، وعلى هذا الأساس تعد منطقة الخليج العربي من أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية بالنسبة للولايات المتَّحدة الأمريكية. أما الصين تجد أن ضمان تدفق النفط ضرورة ملحة لاستمرار معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، والذي يجد فيها الحزب الشيوعي أساس شريعته وبقائه في الحكم، وبالوقت نفسه يضمن للصين على أن تكون صاحبة الدور الإقليمي والعالمي الفاعل في عالم متعدد الاقطاب، وما يعزز ذلك بالنسبة إلى الصين التجربة التاريخية لاحتلال العراق وانعكاساتها على الواردات النفطية العراقية المتجهة إلى الصين، حيث انهار عنصر النفط الأمر الذي أربك الاقتصاد الصيني، وهذا يدل أن الصين غير مستعدة لإعادة المشهد عينه بما يخص المنطقة العربية من جديد، ولاسيما أن أي أزمة في منطقة الخليج العربي ستؤثر على الأسواق العالمية للنفط وخير مثال على ذلك هو عدم رغبة الصين في التخلي عن إيران في مواجهتها للولايات المتَّحدة الأمريكية والغرب بخصوص برنامجها النووية بما لا يضر ذلك بمصالحها الاقتصادية، ومما يعزز ذلك أن الصين أصبحت عام 2010م أكبر شريك تجاري مع إيران بعد تفوقها على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، اذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو (36.5) مليار دولار خلال العام نفسه[1].

لكن أي تقارب خليجي- صيني قائم على الطاقة وصناعاتها يسبب قلقًا للولايات المتحدة الأمريكية التي تخشى فقدان تأثيرها في واحدة من أكثر مناطق العالم حيوية. وفي ضوء تزويد السعودية الصين بنحو 17 في المئة من احتياجاتها النفطية، تخشى إيران أيضًا من أي تقارب صيني- خليجي من شأنه أن يجعل الصين أكثر تفهًما لحاجات دول الخليج الأمنية، وكذلك أكثر تفهًما لقلقها من تنامي القدرات العسكرية الإيرانية التي تساهم الصين فيها بشكل كبير. فالصين ترتبط بعلاقات تعاون مع إيران منذ فترة طويلة، وبخاصة في ميدان الصواريخ البالستية البعيدة المدى، كما

(1) السعيري، بهاء عدنان.، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول2001، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص281، 282.

تبيعها تقنيات عسكرية متنوعة مثل الصواريخ المضادة للسفن. فضًلا عن ذلك، تحظى إيران بالأهمية لدى الصين بوصفها إحدى الدول التي تزودها بالطاقة، وتحتل موقعًا مميزًا في مناطق حقول النفط والغاز في بحر قزوين والخليج العربي، كما أن موقعها الجغرافي يسمح للصين بإيجاد بدائل برية ممكنة من الطرق البحرية المحفوفة بالمخاطر[1].

فالتوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي قد لا يكون بمعزل عن تطلعات الصين في لعب دور عالمي مستقبلي، وهذا إذا فكرت فيه الصين يتطلب منها إيجاد مناطق نفوذ عالمية، وتأتي منطقة الخليج العربي في مقدمتها، وهي بهذا التفكير تدخل منطقة من أهم المناطق العالمية التي ترتبط بالدور العالمي للولايات المتَّحدة الأمريكية، ومن الممكن قد توظف الصين نفوذها في المنطقة؛ لخلق ضغوط ومحاور بخصوص قضاياها مع الولايات المتَّحدة الأمريكية وفي مقدمتها موقف الولايات المتَّحدة الأمريكية من قضية تايوان[2] وعليه شكل متغير أمن الطاقة أحد أبرز العوامل المحركة للقوى العالمية إلى توجيه انظارها إزاء منطقة الخليج العربي، انطلاقًا من موقعها الجيواستراتيجي المتميز، ومما تملكه من احتياطات نفطية ضخمة وهو ما أعطاها أهمية خاصة ليس في وقت الحرب فحسب وإنما في وقت السلم أيضًا، ومن هذا المنطلق أصبحت منطقة الخليج العربي تحتل مكانة خاصة في إدراك وفكر ومخططي القرار في الولايات المتَّحدة الأمريكية والصين وهو ما زرع لدى الدولتين رغبة في السعي إلى توظيف هذه المنطقة بما يخدم مصالحهما بالدرجة الأولى[3].

يلاحظ مما تقدم أن الصين كثفت جهودها من خلال الحوارات السياسية والدبلوماسية مع الدول المنتجة للطاقة وقامت معها علاقات استراتيجية، وطورت علاقة التعاون من أجل تهيئة الظروف الدولية الملائمة لقطاع الطاقة المحلي للمشاركة في النشاطات الدولية، وأنَّها تؤيد بقوة المؤسسات المحلية في تطبيق استراتيجية تخطى عتبة البلاد، وتنظر إلى المنطقة العربية كمصدر رئيس للواردات من الطاقة في القرن الواحد والعشرون، كما يلاحظ أن سياسة الصين الخارجية شهدت تغيرًا ملحوظًا منذ تسعينيات القرن العشرين تحديدًا بعد أن تحولت الصين من دولة منتجة للنفط إلى مستهلكة له عام 1993م إذ عززت نفوذها في المناطق الغنية بالنفط وموارد الطاقة الأخرى، ونجحت

1() مؤتمر العرب والصين، مرجع سابق، ص3.

(2)عبد الفتاح، بشير.، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدار العربية للعلوم والنشر، ط1، 1431/2010هـ، لبنان، ص48-52.

3() مؤتمر العرب والصين، مرجع سابق، ص3.

الصين بالتغلغل في الدول الغنية بالنفط والغاز من خلال تعزيز قوتها الناعمة واستخدام أدواتها الاقتصادية بمختلف أنواعها، واتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، والتعامل مع الأنظمة القائمة بغض النظر عن طبيعتها، وأخيرًا لا بد من القول: إنَّ أمن الطاقة قضية اقتصادية تتشابك مع القضايا السياسية الدولية التي يمكن أن تتعرض في أي وقت من الأوقات للعواصف والمخاطر[1].

سابعًا – محاولات الصين استقطاب الدول العربية

في كانون الأول عام 1963م، قام رئيس مجلس الدولة شو ان لاي، مع نائبه وزير الخارجية الصيني تشن يي بزيارة إلى خمس دول عربية هي: مصر والجزائر والمغرب وتونس والسودان، كانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس مجلس الدولة الصيني إلى هذه المنطقة بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، وكان لها مغزى هام في دفع التفاهم والتعاون الودي إلى الأمام بين الصين والدول العربية من جهة، وبين الشعب الصيني والشعب العربي من جهة أخرى. لذلك، تُعد هذه الزيارة زيارة استراتيجية مهمة، حيث طرح شو ان لاي خلال محادثته مع الرئيس عبد الناصر المبادئ الخمسة التي تحكم علاقات الصين مع الدول العربية، وهي الآتي[2]:

أولا– إنَّ حكومة الصين تدعم نضال أبناء الدول العربية كافة من أجل تحقيق الاستقلال الوطني بدءً بالاستقلال السياسي ومرورًا بالاستقلال الاقتصادي.

ثانيا– إنَّ حكومة الصين تدعم حكومات الدول العربية كافة في انتهاج سياسة الحياد وعدم الانحياز.

ثالثا– إنَّ حكومة الصين تدعم تضامن ووحدة أبناء الدول العربية كافة، وتحترم ما تتخذه في هذا الشأن من خطوات وإجراءات من دون تدخل.

رابعا– إنَّ حكومة الصين تدعم انتهاج حكومات الدول العربية في انتهاج الأساليب السلمية لحل النزاعات بينها وعدم اللجوء إلى القوة.

خامسا– إنَّ حكومة الصين تدعو الدول غير العربية إلى احترام سيادة الدول العربية من دون تدخل، وترفض كل التدخلات من قبل الدول الغربية أو الدول الأخرى. وعليه أصبحت هذه المبادئ هي التي

1() البدراني، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مرجع سابق، ص288.
2() شو ان لاي والدول العربية، مرجع سابق.

تتمسك بها الصين في علاقاتها مع الدول العربية والأفريقية، وفي الوقت نفسه أصبحت المرشدة التي دفعت تطور العلاقات بين الصين والدول العربية بصورة فعالة.

تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية بخطوات ثابتة، قدمت الصين خلالها المساعدات إلى معظم الدول العربية حسب قدرتها، ففي عام 1963م، قدمت الصين قرضًا اقتصاديًا إلى مصر، تبعته بقرض آخر في تشرين الأول عام 1964م قيمته 345 مليون فرنك سويسري من دون فوائد. كما قدمت في عام 1965م وعام 1967م، قرضين سلعيين قيمتهما مائة ألف طن من الذرة، وخمسين ألف طن من القمح على التوالي[1].

ومن جهة أخرى قدمت الصين لسورية في عام 1963م، قرضًا قيمته 70 مليون فرنك سويسري من دون فوائد، وفي عام 1969م، بدأت الصين مساعدة سورية في بناء مصنع للغزل. في كانون الثاني عام 1958م، قدمت الصين لليمن قرضًا قيمته 70 مليون فرنك سويسري من دون فوائد لبناء طريق صنعاء – الحديدة وغيره من المشروعات. وفي عام 1959م، قدمت الصين عشرة آلاف طن من القمح إلى اليمن من دون مقابل. وقدمت الصين دعمًا كبيرًا لنضال الجزائر المسلح. وبعد استقلالها، أصبحت الجزائر أكثر دولة عربية وأفريقية مستفيدة من المعونات الصينية النقدية والعينية والطبية، ففي عام 1963م، قدمت الصين لها قرضًا قيمته 250 مليون فرنك فرنسي من دون فوائد، كما قدمت الصين قروضًا من دون فوائد ومساعدات للعراق والسودان والمغرب، هذه المساعدات عززت قدرة البناء الاقتصادي للدول المتلقية ودفعت تطور علاقات التعاون الودية بين الصين وتلك الدول، وبعد تنفيذ الصين سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، اتجهت المؤسسات الصينية إلى الخارج حيث قامت بتنفيذ أعمال مقاولات، وكانت الدول العربية مقصدها الأول، كما كانت المشروعات التي ساعدت الصين في إقامتها من أوائل المشروعات التي قاولتها الشركات الصينية. وبعد ذلك، شهد التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية وضعًا جديدًا من أبرز سماته التنوع والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة[2].

تقديم المساعدات المالية والفنية للدول العربية اسهم في تمويل العديد من مشروعات البنية السياسية في الدول العربية، وبالمقابل أن الدول العربية هي المجموعة الإقليمية الوحيدة التي صدر

1() شو ان لاي والدول العربية، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

عن منظمتها الإقليمية (الجامعة العربية) قرارا لتطوير العلاقات مع الصين كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصين والجامعة العربية في كانون الثاني 1999م لإرساء آلية المشاورات السياسية. فضلًا عن مجلس الجامعة العربية كان قد أصدر ست قرارات على سنوات مختلفة لتأكيد التعاون العربي- الصيني، وفيما يتعلق بفكرة اقامة منتدى للتعاون العربي- الصيني، وهى فكرة طرحها السفراء العرب في بكين وتبناها مجلس الجامعة العربية عام 2000م، على غرار منتديات التعاون الأخرى التي اقامتها الصين مع الجماعات أو المنظمات الإقليمية، فقد تعاملت الصين مع هذا الموضوع بسياسة المراحل والتدريج وعدم التسرع في عملية التنفيذ، انطلاقًا من ارتباطها الكامل قد يتعارض في مراحل لاحقة مع مصالحها مع الغرب ولاسيما "إسرائيل"[1].

ثامنًا - دخول الصين إلى الأسواق العربية

إنَّ منطقة العربية فيها كثير من التناقضات وعدم الاستقرار التي لا يمكن معها أن تعطى للصين إمكانية للتوسع، فهي مثلًا قريبة من الثقافة والحضارة الغربية بحكم عدة قرون من الاحتلال، وقرن من الانخراط بمشاريع الغرب السياسية، ولها علاقات اقتصادية وثقافية واسعة معه، وأزمات ما زالت مفاتيحها لدى الغرب، مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، ناهيك عن استراتيجيات التفكيك للمنطقة العربية ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما أن الشرق الأوسط يعاني داخليًا من ظروف عدم استقرار لا يمكن معها أن يتصور بأنَّ دخول طرف خارجي يمكن أن يحل مشاكل المنطقة العربية، أنما ستعقد المشاكل الموجودة، وهناك قناعات عربية أن خروج القوات الأجنبية من المنطقة وكف تدخلها فيها سيكون بداية حلحلة المشكلات الإقليمية، ولا يبقى أمام الصين الا مدخلات محددة في التعامل مع دول المنطقة العربية لعل أبرزها المدخل الاقتصادي، والسياسي، فمثلًا بالنسبة إلى إيران: فإيران تحتاج إلى دعم الصين وغيرها من القوى التي تنافس الغرب من أجل اقامة بنية قوة عسكرية، والصين بحاجة إلى موطئ قدم في الشرق الأوسط لا يكون تابعًا للغرب أو لا يدين بولاء تام للغرب، يمكن الاستفادة منه، ومنها استثمار حقول إيران النفطية؛ لتكون موجهة في انتاجها للصين، ولتكون السوق الإيرانية بعد رفع العقوبات الدولية متقبلة لدخول البضائع الصينية بأوسع نطاق[2].

---

(1) عبدالله، مرجع سابق، ص226، 227.

2() مهلهل، مرجع سابق، ص395، 401.

أما بالنسبة للمدخل الاقتصادي لدول الخليج العربي: فهذه الدول ايقنت أن هناك فرص اقتصادية تنمو وتتسع في شرق آسيا، ولهذا بدأت برفع كميات النفط المصدرة إلى قارة آسيا، وعملت على خزن استراتيجي نفطي في أكثر من إقليم في القارة، واعادت توجيه جزء من استثماراتها إلى هذه القارة حتى ارتفعت من سقف 4.5 مليار دولار عام 2000م إلى نحو 2.76 مليار دولار عام 2014م، ناهيك عن توسيع حجم التجارة بين الطرفين من 3.12 مليار دولار عام 2000م لتبلغ نحو 182 مليار دولار عام 2014م[1].

وفيما يخص المدخل التكنولوجي بالنسبة إلى الصراع العربي– الإسرائيلي: كانت الصين من الداعمين للعرب في صراعهم في مواجهة "إسرائيل" في الخمسينات والستينات والسبعينات، ضمن سياسة تقوم على دعم الدول النامية عامة، إلا أن الأمر بدأ يتغير بعد حزم الاصلاحات الصينية عام 1978م لتشهد علاقات الصين تحولًا في العقد الثامن نحو عدم الانحياز لأطراف الصراع مستثمرة موقف العرب المتجه إلى عقد اتفاقات سلام مع إسرائيل. ثم اتجهت الصين بعد احداث تيان انمين عام 1989م التي اعتصم فيها الطلاب الصينيين مطالبين بمزيد من اصلاح للبنى الاقتصادية والسياسية الصينية وفقًا لمقاييس الغرب، والتي واجهتها الحكومة الصينية بعنف كبير تسبب بأن قلصت القوى الغربية سقف علاقاتها مع الصين على نحو تراجع معه النمو في الاقتصاد الصيني للأعوام 1989م و1990م و1991م و1992م إلى نحو 3%، وأدركت الصين أن مفتاح الغرب هو بإقامة علاقات مع إسرائيل، وأن التكنولوجيا التي يعزف الغرب عن تقديمها للصين يمكن الحصول عليها من جهة إسرائيل التي تحتاج إلى اقامة علاقات مع الصين؛ لترفع الضغط على العرب، ويقوى موقفها الدولي، وبالفعل بدأت العلاقات الصينية– الإسرائيلية بالارتفاع سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، فارتفع سقف العلاقات التجارية من نحو 1.0 مليار دولار عام 1995م ليصل إلى نحو 1.2 مليار دولار عام 2000م ثم إلى 3.12 مليار دولار عام 2014م وزودت "إسرائيل" الصين بتقنيات عسكرية مختلفة وبضمنها طائرات واقمار تجسس وتقنية صناعة السفن وغيرها[2].

وإذا قُيِّم مدى تأثير المحددات اعلاه في السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية، يمكن القول: إنَّ المحددات اعلاه، وقياسًا بقوة الصين العسكرية والسياسية والاقتصادية والسكانية في العالم، أنما

(1) مهلهل، مرجع سابق، ص395، 401.

(2) المرجع نفسه، ص395، 402.

اسهمت بعدم انخراط الصين في أحداث المنطقة العربية، أنما راعت وجود مسافة مهمة من التفاعلات الإقليمية، وعدم التعرض المباشر للمصالح الغربية، كون اهتمامها منصب لليوم على مناطق جنوب شرق وشرق آسيا، وهذا الأمر لا ينف أن الصين بدأت برفع سقف تبادلاتها مع الدول الشرق أوسطية بعد العام 2001م تمهيدًا لمرحلة قادمة، ومع ذلك يلاحظ أن الصين اتجهت إلى الشرق الأوسط، نحو إيران ونحو سورية في موقف شهد بعض التحول عما كان عليه الحال قبل عام 2001م عندما تركت العراق يسقط في يد الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيًا وصولًا إلى العام 2003م، وقبله لم تعارض احتلال افغانستان، كما سمحت بأسقاط نظام الحكم في ليبيا بتحفظات غير جدية ولا تعكس التزامًا دوليًا بحفظ مصالحها، وربما مبعث التحول هو أن الصين تريد أن تقايض الولايات المتحدة الأمريكية على منافع اقتصادية متبادلة أو تريد أن تجري معها مساومات تتعلق بمنطقة جنوب شرق آسيا حيث توجد قوات أمريكية تديم زخم التوازن الاستراتيجي في المنطقة العربية على نحو يعيق قدرة الصين في احتواء شرق آسيا ضمن نفوذها. أو أنَّه يمثل رغبة بأنَّ تورط جانب مهم من موارد الولايات المتحدة الأمريكية في نزاعات إقليمية متعددة، رغبة منها في أن تكلف الولايات المتحدة الأمريكية كلف تجعل بقائها على قمة الهرم الدولي لا يدوم لمدة أطول من المتوقع[1].

(1) مهلهل، مرجع سابق، ص395، 403.

خاتمة

إن العلاقات الصينية- العربية، بدءاً من عام 1949م، تعرضت إلى تقلبات عدة بفعل الصراع العربي- الإسرائيلي من جهة وبفعل عوامل إقليمية ودولية من جهة أخرى، وكان قياس مستوى هذه العلاقات مرتبط بمدى قرب الصين أو بعدها عن قضية العرب المركزية فلسطين، لكنها على الرغم من فتورها حينًا وتراجعها الحاد حينًا آخر بقيت متماسكة، ولم تصل إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى القطيعة بين الطرفين. والدارس لتاريخ العلاقات الصينية- العربية يلاحظ أن العلاقات العربية- الصينية لم تكن وليدة طفرة عابرة، بل هي علاقات ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وهي مرشحة إلى مزيد من التعاون والبناء والمثمر الذي يؤدي إلى تفعيلها، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة تحديات العصر، وبخاصة في المجالين: السياسي والاقتصادي، لأهميتها في بلورة الرؤى المستقبلية التي تُحسن تلك العلاقات وتعمقها، لاسيما أن تاريخ الأمتين: الصينية والعربية تحكُمه قواسم مشتركة، فكلتاهما كانت فريسة للأطماع الاستعمارية الغربية في مطلع القرن العشرين، وكلتاهما قاومتا تلك الأطماع وانتصرتا عليها.

لم تهتم السياسة الخارجية الصينية بطبيعة نظام الحكم في الدول العربية في تحديد سياستها الخارجية تجاه إسرائيل من جهة، وتجاه القضية الفلسطينية من جهة أخرى، حيث أنه لا يعنيها ما إذا كان النظام الاقتصادي في تلك الدول اشتراكي أو رأسمالي، وانما يعنيها في علاقتها مع هذا النظام أو ذاك هو حجم المنفعة المتبادلة أو المردود الاقتصادي الذي يمكن أن تجنيه من تلك العلاقة، ومدى مساهمته في تعزيز الدخل القومي للصين. كما تتجاهل السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية بشكل عام تلك الانقسامات في السياسة العربية لدى اتخاذ أي موقف من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، داعية في الوقت نفسه العرب إلى الأخذ بسياسة الاعتماد على الذات، وعدم الانحياز في المواقف الدولية، لأن في ذلك ما يقلل من شأنهم، ويضعف تأثيرهم في القرار الدولي.

لا يتناسب الدور المركزي للسياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي مع حجم الصين كقوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي، كونها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن،

واحدى القوة الاقتصادية الكبرى في العالم، ويتضح ذلك من تراجع الموقف الصيني من أقصى ما طالبت به الصين عبر تاريخها تجاه إسرائيل وهو المطالبة بإزالتها، إلى التعامل معها كأمر واقع، بل وتوطيد العلاقات معها أيضًا.

من جهة أخرى يلاحظ أن الصين تسعى كغيرها من الدول إلى تحقيق مصالحها العليا، مما يفرض عليها اتساع التوافق الدولي والعلاقات المتزنة مع كافة الأطراف والدول، وهو الأمر الذي جعلها تطور من سياستها الخارجية تجاه "إسرائيل"، وتبلور علاقتها معها وتطورها، بالتالي فإن السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل" ترتكز على المصالح المتبادلة. فقد شهدت العلاقات الصينية– الإسرائيلية تناميًا متسارعًا في تسعينيات القرن العشرين، حيث قرأت فيه "إسرائيل" المشهد الصيني جيدًا، وتعاملت معه في ضوء المستجدات، بينما غابت لدى النظام العربي الرؤية الاستراتيجية للتحولات الجديدة في السياسة الصينية، فاقتنص الإسرائيليون فرصة في الوقت الذي أضاعها العرب، ومع ذلك فإنَّ القيادة الصينية مدركةٌ للأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وتتعامل معها بإيجابية في ضوء هذا الإدراك، وتتطلع إلى مستقبل واعد لعلاقاتها مع الدول العربية، لكن في الوقت نفسه يلاحظ أن الصين تنتهج سياسة خارجية تجاه "إسرائيل" تتسم بالمرونة والتوازن، وتتخذ هذه السياسة أوجه عدة من الدعم ولاسيما التجاري والعسكري بما يخدم مصالح الصين بشكل أساسي.

ومع ذلك تنظر الصين ببالغ الأهمية والحذر إلى علاقاتها مع الدول العربية خلال ممارسة سياستها الخارجية تجاه "إسرائيل"، حيث تعد علاقاتها الاقتصادية والتجارية والسياسية مع الدول العربية إحدى أهم المحددات الهامة المؤثرة في رسم سياِتها الخارجية تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق باستيراد النفط العربي واحتواء النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية.

تنتهج الصين سياسة الباب المفتوح في رسم علاقاتها الخارجية، وتستخدم في ذلك مختلف الأدوات المتاحة لديها لتدعيم سياتها الخارجية ومنها قوتها الاقتصادية عبر تعظيم انتاجها، والعمل الدولي المشترك عبر الجهود المبذولة في مناطق الصراع خاصة في المنطقة العربية، مع رفضها للحلول العسكرية وتبني الخيارات السلمية، وكذلك بناء شبكة من العلاقات الودية مع مختلف دول العالم.

كما يلاحظ مما سبق أن العلاقات العربية– الصينية تمر بمرحلة دقيقة تتطلب مراجعة نقدية للإنجازات التي تحققت بين العرب والصين، ومحاولة معالجة العقبات التي تحول دون تطوير تلك العلاقات بما يتماشى مع وزن العرب والصينيين في المجتمع الدولي الراهن. إلا أنه من المؤكد أن أحد مصادر الخلل الراهن في العلاقات العربية– الصينية يعود إلى الطرف العربي؛ إذ أن الصوت العربي ليس متجانسًا، كما أن المصالح العربية فيما يتعلق بالتعامل مع الصين ليست متماثلة، كما أن ما لدى العرب من تكنولوجيا ربما لا يشكل دافعًا قويًا لتطوير تلك العلاقات. ومن ثم فإن جزءًا مهمًا من مسؤولية تطوير العلاقات العربية– الصينية يقع على العرب، لكن جزء آخر يقع على عاتق الصين، وذلك على الأقل لحماية مصالحها التجارية، والنفطية، والاستراتيجية في الوطن العربي، فهي لم تتحرك بالشكل المناسب لحماية مصالحها وعليه فإن استمرار الوتيرة الراهنة للعلاقات العربية– الصينية سيؤدي في سنوات معدودة إلى رسوخ إدراك عربي أن الصين لم تعد عاملًا مؤثرًا في معادلات الشرق الأوسط، لذا من الأفضل بناء مشاركات استراتيجية مع القوى المؤثرة في تلك المعادلات، وهو أمر لا يتفق مع المصالح الصينية في المدى البعيد. لقد أمكن حتى الآن حماية تلك المصالح استنادًا إلى سجل الإنجازات العربية– الصينية المشتركة طوال العقود الثلاثية التالية للحرب العالمية الثانية، لكن هذا السجل إذا لم يتم تجديد وتنشيط وتطوير عناصره، فإنَّه لابد وأن يتآكل بفعل تحلل تلك العناصر، وعليه فإن المصالح العربية– الصينية المشتركة تدفع في هذا الاتجاه ليس فقط بحكم التراث التاريخي والثقافي المشترك لكن أيضًا بحكم التحديات المشتركة التي يواجهها العرب والصينيون في ظل نظام عالمي يصر على وضع العالم في قالب غربي.

فالعلاقات العربية الصينية كانت تتأثر بجملة من العوامل، ولاسيما عامل علاقة الصين مع دول الجوار الإقليمي للمنطقة العربية من جهة، وعامل التنافس مع القوى العظمى من جهة ثانية. فقد كان للعامل الإيراني دور فعال في تراجع الصين عن تعاملها مع بعض الدول العربية ولاسيما في مجال النفط كون المنطقة العربية تعد منطقة نفوذ امريكي والصين لا ترغب في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا فضلًا عن العامل الإسرائيلي العدو اللدود للعرب فكانت الصين حذرة كل الحذر في تعاملها مع الكيان الإسرائيلي، وذلك لسببين الأول: لأن الصين تعد "إسرائيل" أداة للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مشاريعها في المنطقة العربية. والثاني لخشية الصين في أن تقاربها مع "إسرائيل" يؤدي إلى نفور العرب منها، ولاسيما في المراحل الأولى لبناء الصين، حيث كانت الصين

في عقد الخمسينيات من القرن العشرين تبحث عن دول لتعترف بها كممثل للشعب الصيني بدل من حكومة تايوان المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تغيرت هذه السياسة عندما وجدت الصين أن علاقتها مع "إسرائيل" سيحقق لها مكاسب اقتصادية ولاسيما أن العرب أخذوا يعقدون اتفاقيات مع "إسرائيل" لحل مشكلة الصراع فيما بينهم، فأصحاب الأرض أخذوا يتفقون مع الكيان وهو سبب رئيس في دفع بالصين إلى تشهير تعاونها مع "إسرائيل" ومن ثم الاعتراف بها.

أما بالنسبة إلى العامل الأمريكي المؤثر في دخول الصين إلى المنطقة العربية يلاحظ أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين تكمن في عزل الصين عن باقي دول العالم كان له الأثر الكبير في توجه الصين الشعبية لإقامة علاقات مع دول العالم الثالث في محاولة منها لإفشال السياسة الأمريكية تجاهها، فكان خيار إقامة العلاقات مع الدول العربية ومساندتها في قضاياها يأتي ضمن المسعى الصيني إلى إقامة علاقات مع أكبر عدد من دول العالم ولاسيما دول العلم الثالث.

حقيقة كان للعامل الأمريكي دور مؤثر في العلاقات العربية– الصينية، حيث لوحظ أنَّه بعد مؤتمر باندونغ في لعام 1955م حصل تقارب وتفاهم عربي– صيني لحقيقة الصراع العربي– "الإسرائيلي". إلا أنَّ قبول الصين في عضوية الأمم المتحدة في العام 1971م، والتقارب الصيني– الأمريكي عام 1972م الذي توج بزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين، وتوقيع اتفاقية شنغهاي، بالإضافة إلى عوامل أخرى أدَّت إلى تراجع في طبيعة الموقف الصيني من الصراع العربي– الاسرائيلي. ومع وصول قيادة جديدة في الصين عام 1978م بعد وفاة ماوتسي تونغ بسنتين وامتلاكها رؤية جديدة تقوم على الانفتاح على العالم اتجهت الصين إلى الدول الغربية و"إسرائيل" للحصول على التكنلوجيا التي تحتاجها وخاصة العسكرية منها، واليوم للصين علاقات مع "إسرائيل" قوية جدًا وعلى درجة عالية من الأهمية للبلدين.

وبالتالي من ينظر إلى واقع العلاقات الصينية مع دول العالم، وبخاصة بعد دخول الألفية الثالثة، أن الصين تعطي الأولوية في علاقاتها للدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وأنَّها إذ تؤسس لمثل هذه العلاقات، فإنها تضع على رأس سلم اهتماماتها المصالح الوطنية العليا، بمعنى الذهاب إلى أقصى حدود الواقعية في رسم سياستها الخارجية، وأن ما تواجهه في علاقاتها مع دول المنطقة العربية هو أنَّها تتعامل مع ثلاث أنماط من الحكم، هي: الوراثي والعسكري وحكم الحزب الواحد، وأن كل نمط من هذه الأنماط يدور، بشكل أو بآخر في فلك الدول المهيمنة على

العالم: سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وبالتالي فإنَّ السياسة الخارجية للصين في المنطقة محكومة بأنماط الحكم في الدول العربية، وفي الوقت نفسه تحاول الصين من خلال تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية تكييف سياستها الخارجية بما يتوافق مع السياسات الدولية إلى تبوأ مركز قوة عالمية مؤثرة، حيث أنها تبحث لنفسها عن موطأ قدم في العديد من مواقع ومراكز التأثير العالمي، أبرزها المنطقة العربية، وقضيتها المركزية ألا وهي القضية الفلسطينية، مستكملة في الوقت ذاته عمليات التهيئة والتطوير الداخلية التي تجعلها تتصدر الدول العظمى. فضلًا عن تولي الصين أهمية بالغة للمنطقة العربية، كونها من المناطق الاستراتيجية التي تستطيع الصين أن تحصل فيها على العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية والتجارية، حيث ترى الصين في المنطقة العربية بشكل عام وقضية الصراع العربي– الإسرائيلي بشكل خاص بعدًا سياسيًا هامًا يمكنها تشغل دور الدول الكبرى، كما أنَّها تحافظ على علاقات اقتصادية متبادلة مع مركز النفط والطاقة، ولا ترغب في المساس بتلك العلاقات تحقيقًا لرغبتها في نمو اقتصادي يحتاج الى الطاقة لاستمراره.

ولا يقل العامل السوفييتي عن العامل الأمريكي من حيث الأهمية وتأثيره في سياسة الصين الخارجية تجاه الدول العربية، إلا أن تراجع الاتحاد السوفييتي عن المنطقة العربية ودوره الضعيف في وقوفه إلى الجانب الدول العربية في معاركهم في مواجهة الكيان الإسرائيلي قلل من التنافس الصيني– السوفييتي فيها كون الاتحاد السوفييتي كان يتطلع في هذه المرحلة إلى بناء داخله الاقتصادي من خلال تعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه هدفه الوصول إلى المياه الدافئة.

وبالتالي يمكن القول لقد استطاعت الصين من دخول المنطقة العربية من خلال اتباع سياسة مرنة مع الأطراف كافة الإقليمية منها والدولية بحيث اتبعت سياسة لا تضر بمصالحها الاقتصادية، فكانت تتجنب دائمًا الخلافات مع أي طرف قد يؤثر على مسار سياستها الخارجية ولاسيما في جانبها الاقتصادي، حيث طغى على سياستها سمة المسايرة والمرونة في التعامل، لذا يلاحظ أن الصين أخذت بالتقدم بشكل سريع في بناء اقتصادها، واليوم تعد من الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية وقت تكون الأخيرة هي الأضعف أمام قدرات الصين الاقتصادية والعسكرية أيضًا، هذا الواقع في تحول الصين إلى منافس للولايات المتحدة الأمريكية دفع ببعض الدول العربية إلى التعاون معها

والتخلي تدريجيًا عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر قد يسبب في المستقبل القريب تصادم أمريكي– صيني قد يكون سببه النفط والسوق العربية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا – الوثائق

1- وثائق الخارجية المصرية ملف(س– بكين) الكود الارشيفي/0078– 046507 من السفير المصري في بكين حسن رجب إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن رحلة رئيس وزراء الصين إلى دول آسيا في المدة من 18 تشرين الثاني– 7 كانون الثاني،1957م، رقم القيد2.

2- وثائق الخارجية المصرية، " ملف تأميم قناة السويس، 6ج، الكود 0078– 034951– 0078–034917.

3- وثائق الخارجية المصرية، "تبرعات الشعوب والحكومات الصديقة لمصر بمناسبة الاعتداء البريطاني – الفرنسي الاسرائيلي"، رقم الكود 0018– 014230– 0018– 037226– 0078– 037227.

4- وثائق الخارجية المصرية، ملف(س– بكين)، الكود الارشيفي00781– 046507، من السفير المصري في بكين حسن رجب إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ 8 كانون الثاني، رقم القيد4

5- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971.

6- Editorial Note, Subject: Foreign Relations Of The United State,1969 – 1976,Volume XII, Soviet Union, January 1969 – October 1970, Department OF State Washington, Document92.

7- Memorandum From Helmut Sonnenfeldt Of The National Security Council Staff To The Resident’s Assistant For National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 20, 1971, Document 290.

8- Telegram From The Interests Section In Egypt To The Department Of State, Subject: Foreign Relations Of The United States,1969 –1976, Volume XXIII, Arab-Israeli ,Dispute,1969 –1972,Department Of State, Washington, Cairo, August 16, 1971, 1220Z, Document 246.

9- Memorandum From Director Of Central Intelligence Helms To Secretary Of State Rogers, Subject: Foreign Relations Of The United State,1969 – 1976,Volume XII, Soviet Union, January 1969 – October 1970, Department OF State Washington, July 14, 1969, Document 66.

10- Memorandum From Harold Saunders Of The National Security Council Staff To The President's Assistant For National Security Affairs (Kissinger), Subject: Foreign Relations Of The United State,1969 – 1976,Volume Xii, Soviet Union, January 1969 – October 1970, Department Of State Washington, Washington, September 19, 1969, Document80.

ثانيًا- المصادر والمراجع العربية

11- أحمد، تلميذ وآخرون.، الصين والهند والولايات المتَّحدة الأمريكية التنافس الدولي على موارد الطاقة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2008.

12- الانباري، أحمد عبد الأمير.، العلاقات الفلسطينية- الصينية 1949- 2011م، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، بحوث ودراسات، العدد 13، حزيران2011م.

13- الانباري، أحمد عبد الحميد.، التقارب الروسي- الصيني، محاولة لتعزيز مكانتها الدولية، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد58.

14- باكير، علي حسين، العلاقات الخليجية – الصينية الاستراتيجية تحت المجهر، مجلة آراء حول الخليج، العدد16، مركز الخليج للأبحاث، مايو 2011م.

15- بركات، محمد مرشدي.، السادات سيرة ومسيرة، دار المعارف، مصر، القاهرة، 2013.

16- البدراني، عدنان خلف حميد.، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العدد49، 2015.

17- بدوان، علي.، الشرق الأوسط والبراغماتية الصينية، 2015.

18- البسيوني، سمير زكي.، إيران والبحث عن فيتو، مختارات إيرانية، العدد 54، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني 2005.

19- بسيوني، صلاح.، مصر وأزمة السويس، القاهرة، دار المعارف، 1970.

20- بهبهاني، هاشم.، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي1955- 1975، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، ش، م، م، بيروت.
21- توفيق، سعد حقي.، "علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين"، دار وائل للطباعة النشر، عمان،2002.
22- جاسم محمد، اياد.، السياسة الخارجية الصينية تجاه "إسرائيل"، 1949- 2000، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 37، آذار، 2019.
23- الحسيني، سنية.، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، تشرين الاول 2015.
24- حمدان، جمال.، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.
25- حمدي، عبد العزيز.، العلاقات الصينية- الإسرائيلية، السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998.
26- الحمش، منير، الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق، دمشق، سورية، الأهلية للتوزيع، 2002م
27- حيدر، محمد.، الصين واسرائيل: علاقات عسكرية متأرجحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 69، رام الله، فلسطين، 2007م.
28- خلاف، تميم.، إسرائيل والصين: تقارب استراتيجي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، القاهرة، مصر، 2000م.
29- الخوند، مسعود.، الموسوعة التاريخية الجغرافية "معالم. وثائق. موضوعات. زعماء"، دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، 12ج، ج1، بيروت، لبنان، د. ط، 1994م.
30- رياض، محمود.، مذكرات محمود رياض1948-1978 البحث عن السلام والصّراع في الشّرق الأوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1985م.
31- الدبس، شاكر.، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، دمشق، مطبعة الإنشاء، 1948م.
32- السعيري، بهاء عدنان.، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول2001، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012م.
33- سلمان، جابر.، الصين والصراع العربي – الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، التوزيع في الجمهورية العربية السورية، العدد 22، 23، 2005م.

34- سليمان، عامر.، النفوذ الصيني في المنطقة العربية الرؤية والاستراتيجيات، منتدى السياسيات العربية، 2020م.
35- السيد سليم، محمد.، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 25، القاهرة، مصر، 1971م.
36- شهاب، سلام جبار.، الآثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق، الجامعة التكنلوجية، قسم العلوم التطبيقية.
37- الشيباني، لاوند عدنان وفيان.، الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته الاقليمية والدولية / دراسة في الجغرافيا السياسية، ملحق العدد 37، خاص بالدراسات الجغرافيا، شباط، 2019م.
38- الصيداوي، رياض.، هيكل أو الملف السري للذاكرة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1993م.
39- عبد الأنيس محمد، سهيلة.، العلاقات الإيرانية – الأوروبية، الأبعاد وملفات الخلاف، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد126، أبو ظبي، 2007م.
40- عبد الفتاح، بشير.، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدار العربية للعلوم والنشر، ط1، 1431/2010هـ، لبنان.
41- عبدالله، زينب.، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي(السعودية انموذجا)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
42- عبد العاطي، عمرو.، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، أيلول 2014م.
43- عبد المنعم، ممدوح.، إيران لماذا نوم الذئاب.
44- عثمان، السيد عوض.، النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية – الصينية، مختارات إيرانية، العدد 31، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مايو 2005م.
45- العطار، نادر.، العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا، دمشق، مطبعة الإنشاء، 1962م.
46- العطار، نادر.، العلاقات المصرية– الصينية 1956- 1970م، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2012م.

47- علي، سليم كاطع.، أثر النفط في التوجه الأمريكي- الصيني تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 2003م، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد37، 38.

48- قاسمية، خيرية.، قضايا عالمية معاصرة، كلية الآداب - جامعة دمشق، مطبعة ابن خلدون، 1401هـ/1981م.

49- كامل وزرنوقة، مصطفى وصلاح.، العرب ونظام عالمي جديد، مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر 1998م.

50- الكعكي، يحيى أحمد.، الشرق الأوسط والصراع الدولي "دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م.

51- كوانت، وليام ب.، عملية السلام- الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1414هـ/1994م.

52- الكيالي، عبد الوهاب.، الموسوعة السياسية، 7ج، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان.

53- اللوح، دياب.، اليهود في الصين- الورقة الثانية عشر، موقع دنيا الوطن الإخباري، مقال منشور بتاريخ 9- 2-2013م.

54- لمعي، القس أكرم وآخرون.، الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق الدولية، 3 أجزاء، ج3، القاهرة - كوالالمبور - جاكرتا- لوس أنجلوس، ط1، 2002م/1422هـ.

55- لي وي، جيان.، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، ترجمة عثمان ووقن فو، مجلة السياسة الدولية، العدد /145/ يوليو 2001م.

56- محلا، محمد.، قوات التدخل الأمريكية من روزفلت إلى ريغان دراسة تحليلية لسياسة التدخل الأمريكية من عام 1946 - 1983، مطبعة الجاحظ، دمشق، ط2، 1985م.

57- محمود، معين أحمد.، "إسرائيل" واختراق جبه آسيا رؤية جيواستراتيجية، دار باحث للدراسات، بيروت،2009م.

58- المخادمي، عبد القادر رزيق.، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1426هـ/2005م.

59- مسلم، سامي.، الصين والقضية الفلسطينية 1976-1981م، بيروت . لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1982م.
60- المشاقبة، عاهد مسلم.، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 41، 2014.
61- مقار، شفيق.، قتل مصر من عبد الناصر إلى السادات، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.
62- موسى، محمد.، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية" أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي"، دار البيارق، جزآن، بيروت ، لبنان، ط1، 1417هـ/1996م.
63- النداوي، مهند عبد الواحد.، الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير، كلية العلوم، الجامعة المستنصرية.
64- هاشم، ياسر.، مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2004م.
65- هدسون، مايكل.، تحولات جيو- سياسية، صعود أسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، حلقة نقاشية من ورقة عمل، مجلة المستقل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 22 أيار 2013م.
66- هوبزباوم، إريك.، عصر التطرفات القرن العشرين الوجيز1914- 1991، ترجمة فايز الصباغ، مؤسسة الترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، حزيران2011م.
67- نصر، صلاح محمد والحناوي، كمال الدين.، الشرق الأوسط في مهب الرياح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1949م.
68- الوادي، محمد خير.، إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، ط 1، الأهالي، للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق، سورية، 2005م.
69- الوادي، محمد خير.، العلاقات الصينية الإسرائيلية- الحسابات الباردة، دار الفارابي. بيروت، لبنان، 2012.
70- وليد، سليم عبد الحي.، المكانة المستقبلية في النظام الدولي م1978- 2010م، أبو ظبي، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2000م.
71- ياسين، عبد القادر.، كيف اخترقت إسرائيل سور الصين، النهار، بيروت، لبنان، مقال صحفي منشور في 13- 10-1992م.

72- هيكل، محمد حسنين.، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972م.
73- هيكل، محمد حسنين.، أحاديث في السياسة، دار الشروق.
74- يحيى عبد المحسن، رباب.، الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد الثامن والعشرون، السنة الثالثة. الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله، فلسطين، 2004م.

- **المصادر والمراجع الأجنبية**

أ- المترجمة

75- الترمان، جون.، الجانب الآخر من العالم "الصين والولايات المتحدة الأمريكية والصراع من أجل أمن المنطقة العربية، مقال معهد بريجنسكي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، آذار، 2017م.
76- بيري، هينري.، الصين في طريق الاشتراكية، دار ابن الوليد للنشر، سورية، 1956م.
77- ج. م، روبرتس: موجز تاريخ العالم، ترجمة فارس قطان، ج2، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2004م.
78- تشيرجي، دان.، أمريكا والسّلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، مصر، القاهرة، ط1، 1413هـ/1993م.
79- روس، دنيس.، فن الحكم، كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتب العربي، 2008.
80- زبغنيو بيرجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،1999م.
81- كيسنجر، هنري .، سنوات التجديد، المجلد المستخلص من مذكراته، ترجمة هشام الدجاني، الإمارات العربية المتحدة، العبيكان، ط2، 1431هـ/2010م.
82- غريفيش أوكلاهان مارتن وتيري.، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط2، 2002م.
83- مانغولد، بيتر.، تدخل الدول العُظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، دار طلاس، سوريا، دمشق، ط2.
84- مزبان خزار، فهد.، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية- الصينية، مجلة دراسات إيرانية، العدد15، آذار2012م.

85- موشيه ييغار، ناعومي حازن.، إسرائيل في آسيا وأفريقيا، لبنان . بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الدراسة رقم31، السنة الثانية، 1981/7م.

86- هارولد، سكوت وآخرون.، الصين وإيران العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ورقة بحثية غير منتظمة، مركز السياسات العامة في الشرق الاوسط، 2012م.

ب- غير مترجمة

87- Behbehani, Hashim S.H., China's Foreign Policy in the Arab World 1956-1975, Kegan Paul International Ltd , Mondon & Boston. London, England, 1983.

88- DENG Yong, China: The Post Responsible Power, the Washington quarterly, washington, the elliott school of international affairs, winter 2015,

89- Harris, Lillian., China considers the Middle East, I.B.Tauris & Co, Ltd, Publishers, London, England, 1993.

90- John W, Garver., "Is China Playing a Dual Game in Iran?" *Washington Quarterly*, Winter 2011; thanks to an external, reviewer for this insight.

91- Kooley., «*China and the Palestinian*», Journal of Palestine Studies, Vol. 7, No. 2, Washington DC, United States Of America,1979.

92- NCNCA, 4 May, 1971.

93- NCNCA., (new china, News, Agency), 27 May1967.

94- PAN Guang., *China and Israel: 50 Years of Bilateral Relations, 1948-1998* ,New York: American Jewish Committee, 1999.

95- GRIFFITHS Martin., Fifty Key Thinkers In International Relations, Taylor & Francis Library, London And New York, 2001.

96- SCEATS, sonya and BRESLIN, Shaun., China and the International Human Rights System, London, The Royal Institute of International Affairs, October 2012.

97- Soviet. News, 22 September. 1970.

98- The Times 8 October, 1973.

99- LINGER Jerry., "Richard Nixon- Henry Kissinger. The Anti- Semite Who Saved Israel".

100- CHANG ohn., «The causes of the Korean war 1950-1953», *International journal of Korean studies*, Vol XIV, No 2, 2010.

101- CR0CKER Harry M,. Chinese Intervention In The Korean War. A Letter Of Master, Louisiana State University, December 2002, P. 28.and SMITH Charles., «U. S. Marines In The Korean War». *History Division*, Washington,2007.

102- - DRILLING Gregory., Presidential Power In Foreign Policy: Richard Nixon And The Era Of Dentent With The Soviet Union And China, Bard Colleg, Annandale-On-Hudson, New York May, 2016.

103- WARNOCK Timothy T.«The U.S. Air Force's First War: Korea 1950-1953 Significant Events», *Air Force Historical Research Agency*, 2000.

104- WALKER David., «Lester Connors Hist 481 Cold War History, Analysis Of Nixon's Opening Of China», *Boise State University*, Spring 2007.

105- YEN HSU Chun., Sino-American Relations And Détente: Nixon,Kissinger, Mao And The One-China Policy, With Special Reference To Taiwan, Master Of Arts (International Studies), RMIT University, January 2008.

ثالثًا- مراكز أبحاث

106- الحديثي، هاني اليأس خضر.، العلاقات الإسرائيلية- الآسيوية "الهند- باكستان- الصين- وسط آسيا"، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد(2-3)، 2006م.

107- عطوان، خضر عباس.، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية- الأمريكية وآفاقها المستقبلية، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 74.

108- مركز الملك فيصل، وحدة الفكر السياسي المعاصر، سياسة الصين الخارجية- العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية- الاستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط، مسارات نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر، تُعنى بقراءة وتحليل عن وحدة أهم

الأحداث السياسية في العالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية، الرياض، عدد شباط 2014م.

109- مؤتمر العرب والصين، ورقة مرجعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 22 أيار 2016م.

110- التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1991م.

رابعًا - الموسوعات

111- عامر وآخرون، إبراهيم.، موسوعة الهلال الاشتراكية، دار الهلال، ط1، 1968م.

112- عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح.، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي-انكليزي).

113- مجموعة من المؤلفين.، موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة العسكريين والسياسيين، 5ج، دار الصداقة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002م.

114- الخوند، مسعود.، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، 12مج، بيروت، لبنان، د. ط، مج1، 1994.

خامسًا- المجلات

115- إبراهيم، محمد.، الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية: علاقات بكين مع إسرائيل ليست على حساب العرب، مجلة آراء حول الخليج، العدد 106، مؤسسة المدينة للصحافة والطباعة و النشر، جدة، السعودية، 2016م.

116- أبو طالب، حسن.، الصين والشرق الأوسط، بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، السياسة الدولية، السنة 44، العدد 173تموز 2008م.

117- ابو عامود، حمد سعد.، العلاقات الامريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو، 2008م.

118- أيوب، مدحت.، استعادة التوازن الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، السياسة الدولية، السنة 48، العدد 190، تشرين الأول/أكتوبر2012م.

119- البدراني، عدنان خلف.، أهمية أمن لطاقة في السياسة الخارجية الصينية، دراسات دولية، العدد السادس والستون.
120- جبور، جورج.، مكان الصين الشعبية في المجتمع الدولي، مجلة المناضل، العدد/39/، دمشق 1972م.
121- حميد، هالة خالد.، تطور العلاقات العربية- الصينية، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
122- رمضاني، مازن.، السياسة الصينية الخارجية تتحرر من قيود ماوتسي تونغ، مجلة العرب، العدد10093، السنة 38، تاريخ2015/11/10م.
123- ريم، سعيد.، العلاقات الصينية – العربية، منظور جديد، صحيفة البعث، 2004/2/16م.
124- زهران، جمال.، العلاقات العربية- الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، مجلة شؤون عربية، العدد 76. القاهرة، مصر، 1993م.
125- زكي محمد، فاضل.، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي دراسة تحليلية للتطورات التي مرت بها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي وموقفها من عدواني السويس و5 حزيران، الأهلية للطبع والنشر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، ط1، 1387هـ/1968م.
126- الدندراوي، عبيدة عبد الله.، الصين وروسيا وحلف شمال الاطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد138، القاهرة، تشرين الاول، 1997.
127- سليمان، جابر ابراهيم.، "الصين والصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد24، 2006م.
128- سليم، محمد السيد.، السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية، مجلة الفكر السياسي، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
129- الشعله، عبد الغني.، « تغيير جذري في السياسة الخارجية للصين الشعبية»، *مجلة صدى الأسبوع* العدد 128، تاريخ 1972/4/18م.
130- عبد الله، عبد الصمد سعدون.، الصراع على موارد الطاقة دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي الصيني، المجلة العربية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

131- علي، حسين.، القوى العظمى في الشرق الاوسط الجديد، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 66كانون الثاني- آذار، 2015.

132- قنديل، حنان.، الصين والعرب: الواقع والمشكلات والفرص، مجلة شؤون عربية، العدد 129، القاهرة، مصر،2007م.

133- كرار أحمد، جعفر.، العلاقات المصرية- الصينية: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، العدد132، 24 نيسان، 1998م.

134-الكواز، محمد سالم أحمد.، الصين والبرنامج النووي الإيراني 1985- 2010م دراسة تاريخية، مركز الدراسات الاقليمية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد 13، العدد 2، سنة 2014م.

135- محمد، علاء الدين عبد الحفيظ.، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي.

136- محمد عبد، ابتسام.، « الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان»، *مجلة الدراسات الدولية*، قسم الدراسات الأسيوية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد26.

137- مراد، شادي.، مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي- الصهيوني، مجلة الوحدة، الرباط، العدد /69/.

138- مصطفى الغنيمي، عبد الرؤوف.، العلاقات الصينية- الايرانية آفاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الإيرانية "دراسات وأبحاث علمية متخصصة"، تصدر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر، نيسان 2020م.

139- الملحق الأسبوعي لصحيفة معاريف الإسرائيلية الصادرة في 20 مارس 1992م.

140- مهلهل، مازن قاسم.، سياسة الصين الشرق أوسطية بعد عام 2001م، مجلة العلوم السياسية، مركز احياء التراث العلمي، بغداد.

141- الوائلي، حيدر زهير جاسم.، الاستراتيجية والسياسة الخارجية في العلاقات الروسية- الصينية، المجلة السياسية الدولية، جامعة بغداد، كلية الهندسة، وحدة الديموقراطية وحقوق الإنسان.

142- يوسف، أيمن.، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الاوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 5، العدد1، 2008م.

سادسًا- الرسائل والأطروحات الجامعية.

143- حكيمي، توفيق.، الحوار النيو واقعي النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنه، الجزائر، 2008م.

144- سرور، نبيل.، تطور السياسة الصينية إزاء القضية الفلسطينية، الجامعة الاسلامية، بيروت، لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م.

145- شمسانة، أسيل.، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم "دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرون"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزنت، إشراف علي الجرباوي، بيرزنت- فلسطين، 2008م.

146- عباس، محمد كاظم.، توجهات الصين نحو العالمية دراسة في الفروض والتحديات أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2008م.

147- لحام، شيرين.، العلاقات الصينية- الإسرائيلية منذ عام 1949م حتى العام 2004م، جامعة بيرزيت. بيرزيت، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.

سابعًا - المواقع اللكترونية:

148- عليمات، محمد.، الصين والشرق الأوسط: من طريق الحرير إلى الربيع العربي، 03 مارس، 2013، مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/03/20133391612283115.html

149- اللوح، دياب.، الرؤية الصينية ذات النقاط الأربع،2012، موقع دنيا الوطن الإخباري، www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/300312.html

150- اسماعيل، حسين.، الحزب الشيوعي الصيني من الثورة إلى بناء الدولة، بكين: موقع الصين بالعربية، 15 تموز 2011م.

151- السياسة الخارجية الصينية تسعى للتحول إلى قطب ثان في النظام الدولي الجديد بعد أمريكا، جريدة الجزيرة السعودية، الرياض، على الرابط التالي: http://www.al jazirah.com/2011/20110127/fe10.htm .

152- جودمو، فرانسوا.، العلاقات الصينية- الأمريكية تاريخ ومستقبل، موقع قصة الاسلام: http://islamstory.com/ar.

153- الصين و"إسرائيل" كيف عبرت تل أبيب سور الصين العظيم؟، موقع جريدة الوطن، 3 أكتوبر، 2015، http://alwatan.com/details/79185

154- دريس الكنبوري، بروز الصين يهدد النفوذ الأمريكي !، الإسلام اليوم http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-13-5561.htm.

155- لصين وأمريكا: حليفان أم عدوان؟ وكالة الاخبار السويسرية، http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D

156- عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، موقع المسلم : http://www.almoslim.net/node/85818

157- العلاقات الصينية - الامريكية، المركز العربي للمعلومات - موقع صيني:

http://www.arabsino.com/articles/13-06-21/9922.htm

158- الخصائص الثمانية للعلاقات الصينية الأمريكية الراهنة: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1583697509924.57&id=158175927678506.

159- إسرائيل والصين، تقارب ولغة مصالح، غزة، مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، وكالة فلسطين اليوم، 13 تموز، 2013م. https://paltoday.ps/ar/post/167839.

160- حسين، خليل.، العلاقات الإيرانية – الصينية : رائحة النفط وطعم التكنولوجيا ، المدونة الالكترونية ، موقع الدكتور خليل حسين للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، في2008/2/16م، على الرابط التالي: http://drkhalilhussein.blogspot.com/3339033/blog-post_2139.html

161- يحيى عبد المحسن، رباب.، الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد28، آذار 2004، الموقع على الإنترنت.HTTP://WWW.Sis.GOV.PS

162- 41EAA8EC- = aspx?n news. watan.com/mobile/view al.archive. www ACA9-4BFF- 20151028=d&A207C191D295-A134.

163- http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm

164- العرب رفعوا عنها الحرج. الصين تفتح قلبها" لإسرائيل"
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews.

165- العلاقات الصينية "الإسرائيلية"، موسوعة المعرفة على .https://www.marefa.org

166- الحمراوي، محمد عبدالفتاح.، السياسة الخارجية الصينية، في مدونته على الرابط:
Elhomrawy.blogspot com/2008/09.6109-pot-1938.html

167- شو ان لاي والدول العربية China Today
http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm